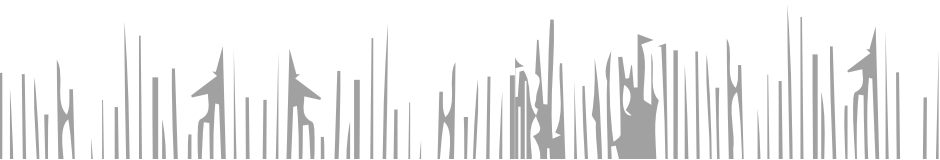




PCHR
المركز الفلسطيني
لحقوق الإنسان

التقرير السنوي
2024

حرب الإبادة
المستمرة





مركز حقوق إنسان فلسطيني مستقل (مسجل كشركة مساهمة خصوصية غير ربحية) مقره مدينة غزة، يتمتع بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، عضو لجنة الحقوقيين الدولية -جنيف، عضو الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان -باريس، عضو الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان - كوبنهاجن، عضو مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك) - ستوكهولم، عضو التحالف الدولي لمناهضة عقوبة الإعدام، عضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان - القاهرة، حائز على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان لعام 1996 (فرنسا)، وجائزة برونو كرايسكي للإنجازات المتميزة في ميدان حقوق الإنسان للعام 2002 (النمسا)، جائزة منظمة الخدمات الدولية لرابطة الأمم المتحدة (UNAIS) للعام 2003 - بريطانيا، تأسس المركز عام 1995 من قبل مجموعة من المحامين وناشطي حقوق الإنسان الفلسطينيين بهدف العمل على:

« حماية واحترام حقوق الإنسان طبقاً للمعايير والمواثيق المقررة دولياً ودعم مبدأ سيادة القانون.
« العمل على تنمية مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني فعال وتعزيز الثقافة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.
« يساند المركز كل الجهود من أجل ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير والاستقلال وفق القرارات الشرعية الدولية.

يتمحور عمل المركز في متابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، وتقديم الاستشارة والمساعدة القانونية للأفراد والجماعات، وإعداد الأبحاث والدراسات المتعلقة بسيادة القانون وأوضاع حقوق الإنسان. كما يقوم المركز بالتعليق على مشاريع القوانين الفلسطينية ويشجع تبني تشريعات تتماثل والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتهتدي بالمبادئ الأساسية للديمقراطية. وقد جند المركز لهذا الغرض طاقم من العاملين الملتزمين والناشطين في مجال حقوق الإنسان.

فلسفة عمل المركز

بعد قراءة قانونية للاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، خلص المركز إلى أن الاحتلال الإسرائيلي مازال قائماً بشكله المادي والقانوني. فقد تم إعادة تموضع القوات الإسرائيلية داخل قطاع غزة والضفة الغربية، وبقيت المستوطنات وبعض المنشآت العسكرية الإسرائيلية على حالها محتلة جزءاً لا يستهان به من الأراضي الفلسطينية. كما بقيت الجوانب القانونية للاحتلال الإسرائيلي على حالها لحد كبير، فالأوامر العسكرية الإسرائيلية لم تلغ وبقيت سارية المفعول بموجب الاتفاقات، وما تزال المحاكم العسكرية قائمة، وما يزال آلاف الفلسطينيين أسرى في السجون الإسرائيلية. هذا بالإضافة إلى أن العناصر الجوهرية للقضية الفلسطينية بقيت دون حل: الحق في تقرير المصير؛ إزالة المستوطنات الإسرائيلية؛ حق العودة للاجئين الفلسطينيين؛ وقضية القدس كعاصمة دولة فلسطين المستقلة. إن جميع هذه القضايا هي حقوق أساسية للشعب الفلسطيني، لهذا توجب علينا في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الاستمرار في العمل على انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني من جانب الحكومة والمحاكم الإسرائيلية.

من ناحية أخرى، خلقت عملية السلام والتحول السياسية التي تلتها وقيام مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية

على أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة دوراً نشطاً للمركز من أجل حماية الحقوق المدنية والسياسية والعمل على تنمية وتعزيز بناء الديمقراطية ومؤسسات المجتمع الفلسطيني والسعي لتطوير نظام قانوني ديمقراطي في فلسطين.

وحدات المركز

يتكون المركز من عدد من الوحدات المتخصصة التي تباشر مهامها بقدر كبير من التسيير الذاتي ولكنها تكمل بعضها البعض في عملها، وهي:

• وحدة البحث الميداني

يعتبر البحث الميداني العمود الفقري في عمل المركز للحصول على معلومات دقيقة وموثقة قانونياً حول انتهاكات حقوق الإنسان. يقوم بهذه المهمة فريق من الباحثين الميدانيين المدربين يعملون في كافة مناطق الأرض الفلسطينية المحتلة لمتابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان أولاً بأول، من خلال جمع الإفادات من الضحايا أو شهود العيان بشكل دقيق. وللمحافظة على دقة التوثيق، يقوم منسق وحدة البحث الميداني وباحثو المركز بمراجعة ما يجمعه الباحثون الميدانيون. ومن خلال تواجد الباحثين الميدانيين بصورة مستمرة بين الجمهور فإن المركز يحافظ على علاقات وثيقة مع البيئة المحيطة، وبهذا يمكن للمجتمع التأثير على عمل المركز، كما يتمكن المركز من الوقوف على احتياجات واهتمامات المجتمع.

• الوحدة القانونية

تضم هذه الوحدة فريقاً من المحامين لتقديم الإرشاد والمساعدة والاستشارة القانونية للأفراد والجماعات مجاناً. كذلك تقوم الوحدة بالمداخلة القانونية مع الجهات المختصة بالإضافة إلى التمثيل القانوني أمام المحاكم في بعض القضايا التي تمس بمبادئ حقوق الإنسان، خصوصاً ذات الطابع الجماعي أو التي تعود نتائجها بالنفع الجماعي. كما تشجع الوحدة في عملها استقلال القضاء وتدعم مبدأ سيادة القانون.

• وحدة تطوير الديمقراطية

تختص هذه الوحدة بالعمل على تعزيز الديمقراطية وتنمية المجتمع المدني الفلسطيني وترسيخ مبدأ سيادة القانون. من أجل ذلك يقوم طاقم العمل في الوحدة بإعداد الأبحاث وتنظيم ندوات تتناول موضوعات حقوق الإنسان والديمقراطية وتعزيز ممارستها. كما يقوم الطاقم كذلك بإعداد المراجعات والدراسات للقوانين ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية للمساهمة في تبني تشريعات فلسطينية تدعم التوجه نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

• وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تسعى هذه الوحدة إلى التأكيد على أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وإعطائها الاهتمام اللائق بها

بالبحث والدراسة لاسيما في ظل عدم التناول الكافي لها من قبل منظمات حقوق الانسان الأخرى في فلسطين. ومن اجل ذلك تقوم الوحدة بإعداد الدراسات والأبحاث وورش العمل والندوات التي تتناول واقع هذه الحقوق في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تسعى الوحدة إلى تطوير توصيات ومعايير خاصة لكل من تلك الحقوق للوفاء بها في الحالة الفلسطينية. وتقوم الوحدة بمراجعة التشريعات ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الفلسطينية وذات العلاقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لضمان تشريعات تتماشى والمعايير الدولية للوفاء بها. كما أن الوحدة تسعى إلى توفير قاعدة تدريبية ومعلوماتية للأفراد المكلفين بوضع الخطط وتطبيق البرامج والسياسات الخاصة بتلك الحقوق في المؤسسات الحكومية والغير حكومية بما يتماشى والمقبول دولياً لضمان أقصى درجة من الوفاء بتلك الحقوق.

• وحدة حقوق المرأة

بدأت في مطلع مايو 1997. وجاءت استحداث هذه الوحدة بعد دراسة شاملة لوضع المرأة الفلسطينية ولعمل المؤسسات النسوية في قطاع غزة. وتهدف الوحدة إلى تقديم المساعدة القانونية للمؤسسات النسوية وللنساء على حد سواء، بما في ذلك التوجه للمحاكم الشرعية. بالإضافة إلى ذلك تعمل الوحدة على توعية المرأة الفلسطينية وتعريفها بحقوقها التي تكفلها موثائق حقوق الإنسان الدولية، وكذلك توعيتها بالقوانين المحلية ذات العلاقة. وتهدف الوحدة أيضاً إلى إعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمرأة الفلسطينية، وكذلك مساندة كل الجهود الرامية إلى تغيير القوانين المحلية التي تجحف بحق المرأة وتنطوي على تمييز ضدها.

• وحدة التدريب

تشكل وحدة التدريب أحد الأدوات الرئيسية في عمل المركز من أجل نشر وتطوير ثقافة حقوق الإنسان وتعميق مفاهيم الديمقراطية على مستوى المجتمع المحلي لكافة شرائحه وفئاته. وتعمل الوحدة عبر تنظيم وعقد دورات تدريبية وورشات عمل، على تطوير المعارف النظرية وإكساب مهارات عملية، تسهم في خلق تغيير حقيقي على مستوى سلوك المجتمع. يؤدي إلى تعزيز واحترام حماية حقوق الإنسان وتعزيز عملية مشاركته في بناء المجتمع. وتستهدف الوحدة بشكل خاص الفئات الشبابية من طلبة الجامعات، نشطاء الأحزاب السياسية، المحامين، العاملين في مجال الإعلام، أعضاء النقابات المهنية المختلفة والمؤسسات النسائية، وغيرها من منظمات المجتمع المدني.

• المكتبة

أسس المركز مكتبة قانونية متخصصة في القانون المحلي والدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية. تحتوي المكتبة على مراجع ومجلات وإصدارات متنوعة باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلى القوانين الفلسطينية ونصوص الأوامر العسكرية الإسرائيلية وكذلك بعض القوانين والتشريعات من البلدان العربية. كذلك توفر المكتبة العديد من المواد والدراسات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي. ويسعى المركز باستمرار لإغناء وتوسيع مكتبته وهي مفتوحة لاستخدام الباحثين والأكاديميين والمهنيين مجاناً.

التمويل

يتلقى المركز تمويله من عدد من المنظمات والمؤسسات الدولية غير الحكومية المهمة بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ومن بعض الحكومات الصديقة للشعب الفلسطيني.

مجلس الإدارة

د. رياض الزعنون | أ. نادية أبو نحلة | أ. هبة عكيلا | أ. هاشم الثلاثيني

أ. جبر وشاح | د. مخيمر أبو سعدة | أ. راجي الصوراني

المدير

أ. راجي الصوراني

”إن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هو هيئة قانونية مستقلة مكرّسة لحماية حقوق الإنسان، احترام سيادة القانون ورعاية مبادئ الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على أن معظم نشاطات المركز واهتماماته تتركز في قطاع غزة بسبب القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.“

عنوان المراسلة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

« المقر الرئيسي:

غزة - شارع جمال عبد الناصر «الثلاثيني»، مجمع الرؤيا، الطابق 12
مقابل جامعة الأزهر وبجوار الهلال الأحمر، د. حيدر عبد الشافي، ص . ب 1328
هاتف: 08 2825893 / 08 2824776 فاكس 08 2835288

« فرعنا في خانيونس:

شارع جمال عبد الناصر، عمارة البطة الطابق - 1، مقابل مدرسة حيفا
تليفاكس: 08 2061035 / 2061025

« فرعنا في جباليا:

عمارة عز الدين، الشارع العام، مدخل مخيم جباليا الشمالي، بجوار محطة العودة للبترول
تليفاكس: 08 2456335 / 2456336

« بريد إلكتروني: pchr@pchrgaza.org
صفحة الويب بيج: www.pchrgaza.org

المحتويات

10	تقديم
12	أولاً: حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة
12	1. حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة خلال عام 2024
27	1.1 مسار جريعة الإبادة الجماعية في قطاع غزة خلال عام 2024:
33	2.1 أفعال جريعة الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين في قطاع غزة خلال العام 2024
33	1.2.1 قتل عدد كبير من الفلسطينيين
35	2.2.1 إلحاق أذى جسدي ونفسي جسيم في الفلسطينيين في قطاع غزة:
43	3.2.1 إخضاع الفلسطينيين في قطاع غزة عمداً لظروف معيشية يراد بها تدميرهم المادي كلياً أو جزئياً
48	4.2.1 فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب أطفال في قطاع غزة
51	2. حالة حقوق الإنسان في الضفة الغربية خلال عام 2024:
54	1.2 جرائم القتل والإصابة
57	2.2 هدم المنازل والممتلكات والأعيان المدنية
57	3.2 تصاعد جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين
62	4.2 القيود على الحركة في الضفة الغربية
67	5.2 الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية واللا إنسانية في سجون الاحتلال
67	ثانياً: نشاطات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان 2024
67	تحديات وفرص عمل المركز في ظل حرب الإبادة

10 **الأولوية الاستراتيجية 1: العمل من أجل مساءلة مرتكبي أخطر انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان ضد الفلسطينيين**

الهدف 1.1: بحلول العام 2024، عمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مع الهيئات والآليات الدولية لدعم التحقيقات ضد مرتكبي الانتهاكات الجسدية للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وقد سعى لحاسبة الجناة من خلال سبل الإنصاف القانونية الدولية.

27 النتيجة: 2.1.1 المجتمع الدولي على علم بقضايا المساءلة الدولية وسيادة القانون في فلسطين

33 **الأولوية الاستراتيجية 2: تعزيز سيادة القانون وزيادة فرص الوصول إلى العدالة في مناطق ولاية كل من السلطات الإسرائيلية والفلسطينية للفلسطينيين وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك ضحايا الجرائم القائمة على أساس النوع الاجتماعي**

الهدف 1.2: بحلول عام 2024 سَهّل المركز وصول ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطينيين إلى العدالة، من خلال النظم القضائية الفلسطينية، بما في ذلك للنساء من ضحايا الجرائم القائمة على أساس النوع الاجتماعي (الجندر).

48 النتيجة 1.1.2 وصول ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لآليات الانتصاف وتحقيق الانتصاف في بعض القضايا

الهدف 2.2: بحلول العام 2024، النظام القضائي الفلسطيني أكثر استجابة للحالات المتعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي.

54 النتيجة 1.2.2: تم تحدي القوانين والسياسات التي تتعارض مع حقوق الإنسان، خاصة حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

62 النتيجة 2.2.2: تمكين المرأة للمطالبة بحقوقها

67 **الأولوية الاستراتيجية 3: العمل على زيادة الاحترام لحقوق الإنسان والكرامة والمساواة بين الجنسين والحريات للفلسطينيين**

الهدف 1.3: بحلول العام 2024، أسس المركز شبكة قوية من المدافعين عن حقوق الإنسان (50٪ نساء) في كل أنحاء قطاع غزة، ممن لهم تأثير في تأكيد الحقوق المدنية والسياسية، وممارسة التأثير الديمقراطي، والعمل من أجل المساواة بين الجنسين والكرامة والحرية

68 النتيجة 1.1.3: زيادة قدرة وفهم المجتمعات المستهدفة والشبكات الشعبية لحقوق الإنسان، وقدرتها على تحديد سبل المشاركة

- الهدف 1.2: بحلول عام 2024 سيكون المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قد ضمن الحماية للحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين، وخاصة الحق في الصحة 10
- النتيجة 1.2.3: يتخذ المجتمع الدولي إجراءات فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعي في غزة. 12
- الأولوية الاستراتيجية 4:** يقوم المركز بتعزيز قدراته المهنية لزيادة موارده إلى أقصى حد وتحسين عمله بشكل مستمر بما يخدم مصلحة المجتمع بشكل عام 27
- الهدف 1.4: بحلول عام 2024 سيعزز المركز من بناء قدراته المؤسسية في المجالات الرئيسية من أجل الاستقرار بكونه منظمة خاضعة للمساءلة وشفافة ومستدامة ومتجاوبة 33
- النتيجة 1.1.4: طور المركز قدراته في مجالات تطوير الأعمال، وجمع الأموال، والموارد البشرية، والقيادة، والمناصرة 43

تقديم

يقدم المركز تقريره السنوي للعام 2024، التزاماً منه بتقليد سنوي دأب عليه على مدار ثلاثين عاماً منذ إنشائه، رغم الظروف الاستثنائية التي يمر بها الفلسطينيون، خاصة في قطاع غزة، على وقع استمرار حرب الإبادة الجماعية التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ السابع من أكتوبر 2023.

يتضمن التقرير حصاد عمل المركز على مدى عام كامل، ويشمل جزئين رئيسيين، الأول، وهو عبارة عن تقرير حول حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويركز على جرائم الحرب وانتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي اقترفتها قوات الاحتلال في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، وقطاع غزة. ويغطي الجزء الثاني نشاطات المركز المختلفة على المستويين الوطني والدولي التي تم تنفيذها خلال الفترة بين 1 يناير حتى 31 ديسمبر، وعمليات الاستجابة الخلاقة لظروف الحرب على قطاع غزة وما فرضته من تغييرات جوهرية في نوع التدخلات وحجمها.

لقد تمكن المركز من إنجاز مهام عمله وفق خطته الاستراتيجية الخمسية (2020-2024) رغم الظروف القاسية التي طرأت على الشعب الفلسطيني واستمرار جرائم القتل والتدمير والتهجير وانحسار فرص البقاء في قطاع غزة لنحو 2.3 مليون فلسطيني، واجهوا مصيرهم المجهول وحدهم دون أن يلتفت إليهم العالم. وفي ذات الظروف كان طاقم المركز منغمساً فيها، وتعرض للتعرض له المدنيون في غزة، من قتل وتشريد وهدم، وأضحى غالبية أعضاء المركز نازحين في خيام مهترئة، بعد اضطرابهم للنزوح من منازلهم عنوة، والتي هدمت فيما بعد، وأصبحوا بلا مأوى. كما فقد المركز عدداً من طاقمه، وأفراد من عائلاتهم. إضافة لذلك، لحقت أضراراً مادية لمقرات المركز الثلاثة، حيث تم تدمير مقري خان يونس وجباليا بشكل

كلي، فيما تضرر مقر المركز الرئيس في مدينة غزة بشكل كبير جراء القصف. كل هذه الظروف لم تدفع لليأس والإحباط، بل كانت دافعاً لشحن الهمم والتكيف معها ومحاولة انجاز المهام الملقة بكل مهنية وحرفية.

يركز التقرير بشكل أساسي على جرائم حرب الإبادة التي تقتربها قوات الاحتلال على مرأى ومسمع العالم، في قطاع غزة منذ نحو عام ونصف العام، بما في ذلك جرائم قتل عشرات آلاف المدنيين وإصابة اضعافهم بجراح مختلفة غير مسبوقة، وتدمير المدن والأحياء والبنية التحتية والمرافق العامة وطرق المواصلات والاتصالات وشبكات المياه والكهرباء، لجعل الحياة غير ممكنة في القطاع تهديداً للتهجير القسري. كما يستعرض التقرير بشكل عام حالة حقوق الإنسان في الضفة الغربية، في ظل تصاعد الانتهاكات بشكل غير مسبوق، بالموازاة مع جرائم الإبادة في غزة، بما في ذلك تصاعد جرائم القتل والتدمير والتهجير القسري وتضييق الخناق وفرض القيود، وتسارع عمليات الاستيطان ومحاولات تهويد القدس المحتلة.



حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة

1.

مقدمة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عام 2024 حربها الوحشية على قطاع غزة، مستكملةً جريّة إبادة جماعية غير مسبوقة في التاريخ، بدأت فصولها في 7 أكتوبر 2023، وما تزال، حيث أطلقت إسرائيل آلة حربها المسعورة لتحوّل القطاع إلى أرض محروقة، لا ينجو فيها أحد. لم تكن هذه الحرب مجرد تصعيد عسكري، بل خطة ممنهجة للإبادة، هدفها ليس فقط قتل الفلسطينيين، بل محوهم من الوجود، واجتثاثهم من أرضهم، وإبادة كل ما يربطهم بوطنهم وتاريخهم ومستقبلهم. وقد أعلن قادة الاحتلال، سياسيون وعسكريون، نواياهم بوضوح، محرضين علناً على جريّة الإبادة من خلال القتل الجماعي، والتدمير الواسع، وفرض سياسة التجويع كسلاح حرب. كل ذلك في إطار حصار خانق يطبق على غزة حتى آخر نفس، ليجعل استمرار الحياة فيها مستحيلاً.

ومنذ الساعات الأولى لبدء الهجوم الوحشي، خاطب رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، أهل غزة في 8 أكتوبر 2023 قائلاً: "أخرجوا الآن... لأننا سنضرب بكل قوتنا في كل مكان... سنجعل مدينتكم الشريفة كومةً من الركام." وفي اليوم التالي، صرّح وزير الدفاع الإسرائيلي، يوآف غالانت، قائلاً: "لقد أمرت بفرض حصار كامل على غزة. لن يكون هناك كهرباء، ولا طعام، ولا ماء، ولا وقود، كل شيء مغلق. نحن نحارب حيوانات بشرية، ونتصرف بناءً على ذلك."¹ وهكذا، لم تكن هذه حرباً بالمعنى التقليدي، بل جريّة إبادة كاملة الأركان، تُنفَّذ فيها سياسات الاستئصال الجماعي على مرأى ومسمع من العالم، في مشهد دموي يعيد إلى الأذهان أهلك فصول التاريخ البشري، لكنه يحدث الآن، في القرن الحادي والعشرين، دون أن يُحرّك أحد ساكناً.

مع دخول عام 2024، كانت حرب الإبادة الجماعية في غزة قد شارفت على إتمام شهرها الثالث، فيما واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلية تصعيد عملياتها العسكرية بوتيرة متسارعة، حاصدة أرواح الآلاف، ومخلّفة دماراً واسعاً ومعاناة تفوق الاحتمال. تحوّل القطاع إلى ساحة مفتوحة للمجازر، حيث استمرت قوات الاحتلال في قصف المنازل على رؤوس ساكنيها، مُبيدة عائلات بأكملها تحت الركام. قُتل عشرات الآلاف من المدنيين بلا ذنب، وأُصيب عشرات الآلاف بجروح جسيمة تركت كثيرين منهم بإعاقات دائمة، بينما فُقد آلاف آخرون وسط الركام. وفي خضم هذا الجحيم، فتحت المعتقلات الإسرائيلية أبوابها على مصراعيها، حيث رُجّ بالآلاف الفلسطينيون في زنازين الموت، جرّدوا من إنسانيتهم، وتعرّضوا لتعذيب وحشي أودى بحياة العشرات، فيما بقي الباقون يكابدون أبشع صنوف القهر خلف القضبان. بالتوازي مع ذلك،

¹ بيان رسمي على قناة الكنيست الرسمية على اليوتيوب بتاريخ 09 أكتوبر 2023: <https://www.youtube.com/watch?v=nLXjx9C3Fgs> النص التصريح:

أُجبر نحو مليوني فلسطيني على الفرار تحت وابل القصف والنار، دُفعوا قسراً إلى مناطق وصفتها إسرائيل بـ«الآمنة»، لكنها لم تكن سوى سادات للجوع والعطش والبرد والموت. هناك، حاصرتهم قوات الاحتلال ومنعت عنهم الطعام والدواء، بينما تحولت سياسة التجويع إلى سلاح ممنهج يفتك بمن تبقى منهم على قيد الحياة. وواصل الاحتلال سحق كل شيء. أحياء بأكملها مُسحت عن الوجود، والمستشفيات دُمّرت فوق جرحاها. دمرت الجامعات والمدارس، بما فيها تلك التي تحولت إلى مراكز إيواء قصفت على رؤوس النازحين. ونُشّلت شبكات المياه والكهرباء والطرق، وقصفت المنشآت الاقتصادية والتجارية والزراعية، في استهداف ممنهج ترك سكان القطاع يواجهون موتاً بطيئاً في منطقة لم يبقَ فيها شيء صالح للحياة.

أما في الضفة الغربية، فقد بلغت انتهاكات قوات الاحتلال بحق المدنيين خلال عام 2024 مستويات غير مسبوقة، حيث شنت تلك القوات حملات عسكرية واسعة في شمال الضفة الغربية، لا سيما في جنين وطولكرم. واقتحمت تلك القوات المدينتين ومخيماتهما مراراً، مرتكبة مجازر مروعة أسفرت عن مقتل المئات، وتدمير البنية التحتية، وتسوية مئات المساكن بالأرض، وتهجير الآلاف من منازلهم.

بالتوازي مع هذه الجرائم، تسارعت وتيرة الاستيطان واعتداءات المستوطنين، إلى جانب تكثيف إجراءات تهويد القدس وعزلها عن محيطها. كما فرض الاحتلال المزيد من القيود على حركة الفلسطينيين، حيث زادت الحواجز العسكرية بين البلدات والمدن، في محاولة لعزل الضفة الغربية وتحويلها إلى كانتونات منفصلة، تنفيذاً لمخطط فرض السيادة الذي تتبناه الحكومة اليمينية في دولة الاحتلال. وفي ظل هذه السياسات القمعية، استمرت حملات الاعتقال على نطاق واسع، حيث اعتُقل الآلاف وسط ظروف احتجاز قاسية.

حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة خلال عام 2024:

1

يستعرض هذا القسم من التقرير التسلسل الزمني لأبرز الجرائم التي ارتكبتها الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة خلال حرب الإبادة الجماعية عام 2024، موثقًا الانتهاكات الجسيمة التي استهدفت السكان المدنيين. أما الجزء الثاني، فيقدم تصنيفًا قانونيًا لهذه الجرائم وفقًا للمادة (2) من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والمادة (6) من نظام روما الأساسي. وتشمل هذه الجرائم: قتل أعداد كبيرة من الفلسطينيين، التسبب في أذى جسدي ونفسي جسيم، إخضاعهم عمدًا لظروف معيشية تهدف إلى تدميرهم ماديًا كليًا أو جزئيًا، وفرض تدابير تحول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.

1.1 مسار جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة خلال عام 2024:

حتى قبل أن يبدأ هذا العام، بدأت قوات الاحتلال هجومًا واسع النطاق على خان يونس، استمر لأشهر قادمة وشكل محطة أساسية في جريمة الإبادة الجماعية. مساء 4 ديسمبر 2023، شنت قوات الاحتلال هجومًا واسعًا باستخدام الطيران الحربي والمدفعية، استمر دون توقف تقريبًا حتى صباح اليوم التالي، مستهدفة عدة أحياء في خانيونس وأحزمة نارية شديدة، بالتزامن مع انقطاع كامل للاتصالات والإنترنت عن القطاع. وتحت الغطاء الناري الكثيف، وسعت قوات الاحتلال هجومها البري إلى بلدات شرق خانيونس ومنطقة السطر الغربي، وعمقت هجومها لتشمل جميع أحياء المدينة وبلداتها ومخيمها، مما أدى إلى تدمير شامل للمنازل والبنية التحتية، وارتفاع عدد الضحايا تحت الأنقاض. كما أقامت قوات الاحتلال حاجزًا قرب جامعة الأقصى غرب مخيم خانيونس، ونصبت أجهزة مراقبة وصور، وأجبرت النازحين على المرور من خلاله، واعتقلت المئات منهم.

استمر الهجوم البري لقوات الاحتلال في خانيونس حتى مطلع شهر إبريل 2024، حيث داهمت مستشفيات ناصر، وهو ثاني أكبر مستشفى حكومي في قطاع غزة، ومستشفى الأمل التابع للهلل الأحمر، ومستشفى السلام والخير الخاصين، بالإضافة إلى العديد من مراكز الرعاية الأولية، مما أدى إلى إخراجها عن العمل وإحداث دمار واسع فيها.

أما في شمال وادي غزة فقد عاد شبح المجاعة سريعًا بعد انتهاء الهدنة ومنع دخول المساعدات، ما أدى إلى وفيات بسبب سوء التغذية والجفاف، خاصة بين الأطفال، حيث سجلت الجهات الحكومية 37 حالة وفاة، مع احتمال أن يكون العدد الفعلي أكبر. ومنذ أواخر ديسمبر، تجمع آلاف السكان قرب دوار الكويت ودوار النابلسي بحثًا عن المساعدات، لكن قوات الاحتلال استهدفتهم مرارًا، ما أسفر عن مئات الضحايا.

خلال اجتياحها البري، شنت قوات الاحتلال حملات اعتقال وحشية طالت آلاف الفلسطينيين في مختلف محافظات قطاع غزة، بينهم نساء وأطفال، اقتيدوا من منازلهم، المستشفيات، مراكز الإيواء وحتى الحواجز العسكرية. انتزع المعتقلون من

أحضان عائلاتهم ليختفوا قسراً في زنازين الاحتلال، محرومين من أي اتصال بالعالم الخارجي لشهور. وعندما عاد بعضهم إلى النور، حملت أجسادهم آثار التعذيب، ورووا شهادات مروعة عن التنكيل والتجويد والعنف الجنسي داخل السجون. لم يكن الجميع محظوظين بالنجاة، إذ لفظ 60 فلسطينياً أنفاسهم الأخيرة في المعتقلات الإسرائيلية، بينهم 48 من غزة، دون حتى إبلاغ رسمي لذويهم، لتصل الأخبار عبر الناجين والمحامين، شاهدة على الجرائم المستترة خلف القضبان.

في 26 يناير 2024، أصدرت محكمة العدل الدولية قراراً بشأن القضية التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل، يقضي بفرض تدابير مؤقتة تلزمها بمنع ارتكاب جرائم إبادة جماعية في غزة. ورأت المحكمة أن هناك أساساً معقولاً للاعتقاد بأن إسرائيل ترتكب جرائم إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. ومع ذلك، لم يردع هذا القرار، ولا ما تبعه من قرارات، آلة الحرب الإسرائيلية عن مواصلة هجومها العسكري، أو عن سفك دماء المدنيين، واستهداف الأعيان المدنية، والتدمير المنهجي لمقومات الحياة.

في 18 مارس 2024، اقتحمت قوات الاحتلال مجمع الشفاء الطبي، الذي بالكاد استأنف عمله وسط الدمار، وحولته إلى ساحة رعب. اعتقلت مئات النازحين الذين احتوا داخله، بينما أهدمت آخرين ميداناً بدم بارد، في استعراض وحشي للقوة. ولم تكتفِ بذلك، بل قامت بنش المقابر الجماعية التي احتضنت جثامين الضحايا في ساحة المجمع.² في مشهد يعكس وحشية لا حدود لها. واستمرت العملية العسكرية 14 يوماً من القتل والتدمير المنهجي، تخللها إرغام من تبقى على قيد الحياة داخل المستشفى ومحيطه على النزوح قسراً إلى جنوب وادي غزة، تاركين خلفهم جثث أحبائهم ومجزرة جديدة تُضاف إلى سجل الاحتلال الدموي.

تكررت هذه العمليات في مختلف أحياء مدينة غزة وشمالها، حيث واصلت قوات الاحتلال ارتكاب جرائم القتل والتدمير المنهجي لما تبقى من مبانٍ ومنشآت. ولم تسلم المواقع ذات الطابع الحضاري والأثري من الاستهداف، إذ بدا واضحاً أن الهجمات تهدف إلى محو الهوية الثقافية والتاريخية للقطاع، في محاولة لطمس معالمه الحضارية بالكامل.

اجتياح رفح وإغلاق المعبر: رغم التحذيرات المحلية والدولية المتكررة من وقوع كارثة إنسانية، نفذت قوات الاحتلال تهديدها بشن هجوم واسع على رفح، حيث يكتظ نحو 1.7 مليون نازح في خيام متنثرة. في 6 مايو 2024، أصدرت قوات الاحتلال أوامر تهجير قسرية لأكثر من ربع مليون شخص شرق المدينة، وذلك بعد أسبوع من القصف المكثف الذي استهدف المنازل السكنية، موقعاً عشرات الشهداء والجرحى، معظمهم من الأطفال والنساء.

وفي فجر 7 مايو، وتحت غطاء كثيف من القصف الجوي والمدفعي، اجتاحت دبابات الاحتلال الجانب الفلسطيني من معبر رفح، ورفعت العلم الإسرائيلي داخله، معلنةً إخراجه عن الخدمة بالكامل وتعطيل حركة السفر، في خطوة تهدف إلى تعميق سياسة العقاب الجماعي المفروضة على 2.3 مليون فلسطيني في قطاع غزة. لم يقتصر الهجوم على السيطرة على المعبر، بل عمدت قوات الاحتلال إلى تدمير منشآته ومرافقه بشكل منهجي، مما يهدد بإبقائه مغلقاً لفترة طويلة. ورغم صدور قرار من محكمة العدل الدولية بتاريخ 24 مايو، بوقف الهجوم البري على رفح، إلا أن قوات الاحتلال تجاهلته، ووسعت العملية العسكرية في المدينة بعد ذلك، لتشمل جميع أحياء المدينة، حيث توغلت القوات الإسرائيلية في أحياء رفح، وشرعت في عمليات هدم واسعة طالت المنازل والبنية التحتية، بما في ذلك خزانات المياه والأعيان المدنية، ما أدى إلى طمس معالم المدينة بالكامل، ودفع مئات الآلاف إلى النزوح القسري مجدداً نحو خان يونس، التي كانت قوات الاحتلال قد

² انظر المزيد من التفاصيل في: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (18 مارس 2024). الهجوم على مجمع الشفاء الطبي وتفرغ غزة من سكانها يعكس إصرار الاحتلال على استمراره في ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية. <https://2u.pw/clu108xo>

انسحبت منها في 7 أبريل 2024.

مع تصاعد الهجوم على رفح، توقفت كلياً عمليات إدخال المساعدات القليلة إلى قطاع غزة، كما شُلت أنشطة العديد من المنظمات الإنسانية، التي اضطرت إلى الانتقال نحو مواصي خانيونس أو دير البلح. وفي وقت لاحق، سمح الاحتلال بشكل محدود بإدخال بعض شاحنات المساعدات والبضائع عبر معبر كرم أبو سالم.

بالتزامن مع اجتياح رفح، كثفت قوات الاحتلال قصفها لمختلف مناطق قطاع غزة، مستهدفة المنازل ومراكز الإيواء. في 8 يونيو 2024، شنت هجوماً واسعاً على مخيم النصيرات ووسط القطاع، ما أسفر عن استشهاد 244 فلسطينياً وإصابة نحو 400 آخرين، معظمهم من الأطفال والنساء. استمر الهجوم 75 دقيقة، مستخدماً قوة نارية مدمرة في منطقة مكتظة بالمدنيين والنازحين، ضمن «عملية عسكرية» خاصة لتخليص أربعة من محتجزها.³

ورغم إعلان الاحتلال منطقة المواصي «إنسانية»، فقد وثق المركز استهدافها مراراً بعمليات قصف جوي ومدفعي. ففي 21 يونيو، قصفت دبابات الاحتلال خيام النازحين، ما أدى إلى استشهاد 25 فلسطينياً وإصابة 45 آخرين بينهم أطفال ونساء. ولعل الهجوم الأكثر دموية كان في 13 يوليو، حين شنت الطائرات الحربية الإسرائيلية غارات مكثفة على مصيف وتجمع خيام النازحين في مواصي خان يونس، مما أسفر عن مقتل 90 فلسطينياً وإصابة أكثر من 300 بجروح مختلفة.

وبتاريخ 19 يوليو أصدرت محكمة العدل الدولية، رأياً استشارياً تاريخياً بشأن العواقب القانونية للسياسات والممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. أكدت المحكمة أن استمرار تواجد إسرائيل في هذه الأراضي غير قانوني، وأنها ملزمة بإنهاءه في أسرع وقت ممكن. كما شددت على ضرورة وقف جميع أنشطة الاستيطان الجديدة وإخلاء المستوطنين من الأرض الفلسطينية المحتلة. بالإضافة إلى ذلك، ألزمت المحكمة إسرائيل بتعويضات عن الأضرار التي لحقت بالفلسطينيين والأشخاص القانونيين المعنيين.

في توضيحها للسياق القانوني، أكدت المحكمة أن الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، تشكل وحدة إقليمية واحدة يجب الحفاظ على سلامتها واستمراريتها. ورغم انسحاب إسرائيل العسكري من غزة، أكدت المحكمة أن القطاع لا يزال خاضعاً للاحتلال، خاصة في ظل استمرار إسرائيل في ممارسة عناصر أساسية من السلطة عليه، بل وتصعيد سيطرتها منذ 7 أكتوبر 2023. كما أشارت المحكمة إلى أن السياسات الإسرائيلية تهدف إلى تفيت الشعب الفلسطيني، في انتهاك لحقه في تقرير المصير، الذي يحميه القانون الدولي من أي محاولات لتفريق السكان وتقويض وحدتهم.⁴

في 25 سبتمبر، أرسلت قوات الاحتلال شاحنة «كونتينر» محملة بجثامين 88 فلسطينياً عبر معبر كرم أبو سالم، وسلمتها إلى شركة نقل محلية دون أي تنسيق مع وزارة الصحة أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر. أمام غياب أي بيانات تحدد هوية الضحايا أو ظروف انتشالهم ووقت وفاتهم، رفضت وزارة الصحة استلام الجثامين بدايةً. ومع تعذر إعادتها إلى الاحتلال، جرى دفنهم جماعياً في اليوم التالي بالمقبرة التركية في خان يونس، في مشهد آخر يجسد جريعة الإبادة المستمرة.

3 انظر المزيد من التفاصيل في بيان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2024/6/9). تصعيد خطير بسياسة القتل الجماعي، الاحتلال يقتل 244 فلسطينياً ويصيب 400 خلال 75 دقيقة وسط قطاع غزة. <https://2u.pw/LYaqCwPO>

4 انظر المزيد من التفاصيل في بيان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2024/7/20). محكمة العدل الدولية تصدر قراراً تاريخياً بشأن فلسطين: إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني، وعودة اللاجئين واللأجئين وخروج المستوطنين ورد الممتلكات.

<https://pchrgaza.org/ar/?p=22072>

الهجوم البري الثالث على شمال غزة: مع إكمال الهجوم العسكري الإسرائيلي عامه الأول، وتحديدًا مساء 5 أكتوبر 2024، شنت طائرات الاحتلال عشرات الغارات العنيفة، تزامنًا مع قصف مدفعي مكثف وإطلاق قذائف استهدفت جباليا وبيت لاهيا شمال غزة. كما نفذت القوات الإسرائيلية هجومًا بريًا شرق جباليا وشمال غربي بيت لاهيا، وسط غطاء كثيف من القصف الجوي والمدفعي، ما أدى إلى سقوط عشرات القتلى والجرحى. يعد هذا الهجوم الإسرائيلي الثالث واسع النطاق على شمال غزة، حيث استهدفت قوات الاحتلال كافة البلدات والأحياء في المنطقة، وشنت غارات

مكثفة على المنازل، مما أدى إلى تهجير السكان قسرًا من المحافظة. كما عمدت قوات الاحتلال إلى تعطيل خدمات الدفاع المدني، واقتحام المستشفيات واعتقال طواقمها، إلى جانب تنفيذ عمليات تدمير وحرق ممنهجة لخم جباليا.⁵

عانى سكان شمال غزة من حصار خانق فرضته إسرائيل، مما أدى إلى مجاعة حقيقية وانعدام الخدمات الأساسية. ظل ما بين 50 و75 ألف شخص محاصرين بلا طعام أو ماء أو كهرباء، وصنّفهم إسرائيل تعسفياً كمقاتلين لمجرد بقائهم في أماكنهم. كانت المعلومات عن أوضاعهم شحيحة، ولم يُعرف عدد الوفيات الناجمة عن سوء التغذية والأوضاع الكارثية التي واجهوها يوميًا. ومنذ 6 أكتوبر، لم تكتمل أي بعثات غذائية للأمم المتحدة إلى شمال غزة، مما أدى إلى إغلاق جميع المخازن والمطابخ وتعليق برامج التغذية، بما في ذلك الدعم الغذائي للأطفال والنساء الحوامل والمرضعات. كما رفضت إسرائيل جميع محاولات الأمم المتحدة لإدخال طواقم طبية طارئة أو توفير الوقود اللازم لتشغيل خدمات المياه والصرف الصحي، مما فاقم الوضع الصحي وانتشار الأمراض بسبب نقص الرعاية الطبية والمياه النظيفة.⁶ لمدة 107 أيام، حوّلت الهجمات الإسرائيلية شمال غزة إلى جحيم مفتوح، خلفه 5 آلاف شهيد ومفقود، و9500 جريح، و2600 معتقل بينهم نساء وأطفال. حيث أحرقت النيران معظم المنازل والمباني، وسُحقت البنية التحتية بالكامل، تاركة المدينة تحت ركام الموت والدمار.

انتهى عام 2024 تاركًا غزة تغرق في ظلام الإبادة الجماعية، حيث لم يعد للحياة مكان. تسعون بالمئة من السكان مشردون، يجوبون مدينة تحولت إلى مقبرة مفتوحة، يطاردهم الجوع في شمال وادي غزة كوحش كاسر، ينهش أجساد الأطفال حتى تذبل وتموت، بينما المرضى يلفظون أنفاسهم الأخيرة بصمت، بلا دواء ولا طعام. في محافظة شمال غزة كان الدمار يجتاح كل زاوية، وحوّلت الهجمات الإسرائيلية المنطقة إلى جحيم مفتوح، حيث تتفحم الجثث وتتكدس تحت الأنقاض، بينما آلاف القتلى والمفقودين يُدفنون تحت الركام بلا أثر. المجاعة تخنق من تبقى، والقصف لا يرحم، يحصد الأرواح ويفجّر الأجساد ويمزقها أشلاء. أما المجتمع الدولي، فكان صمته وصمة عار، متواطئًا بعجزه، ينح الجيش الإسرائيلي غطاءً كافيًا لإكمال فصول الإبادة، وكأن أهل غزة ليسوا بشرًا يستحقون الحياة.

5 للمزيد من التفاصيل، انظر بيانات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان:

<https://pchrgaza.org/ar/?p=29109>

<https://pchrgaza.org/ar/?p=32853>

6 Oxfam) 27 November 2024(No aid or access as Israel intensifies its ethnic cleansing of the North Gaza governorate, says Oxfam.

<https://www.oxfam.org/en/press-releases/no-aid-or-access-israel-intensifies-its-ethnic-cleansing-north-gaza-governorate-says>

2.1 أفعال جريمة الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين في قطاع غزة خلال العام 2024

1.2.1 قتل عدد كبير من الفلسطينيين

استخدمت قوات الاحتلال خلال حرب الإبادة على غزة القوة المفرطة وغير المتناسبة، وشنت هجمات قاتلة دون تمييز لقتل أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين، بواسطة أحدث الترسانة العسكرية التي تمتلكها. وأسقطت قوات الاحتلال عشرات آلاف الأطنان من القذائف شديدة الانفجار⁷ من البر والجو والبحر التي تصل بعضها إلى (1) طن، أو (نصف) طن على رؤوس المدنيين داخل منازلهم وأحيائهم السكنية. أسفرت هذه الجرائم عن مقتل (32887) فلسطينياً، بينهم (22887) فلسطينياً وصلوا المستشفيات، وقيّدوا في السجلات الرسمية لوزارة الصحة الفلسطينية، منهم (7900) ألف طفل، و(7321) امرأة، فيما بقي (10000) شخصاً آخرين في عداد المفقودين، حيث قتلوا في منازلهم أو منشآت أخرى أو في الطرقات، لم تتمكن فرق الدفاع المدني وطواقم الإسعاف من انتشالهم سواء بسبب قلة الإمكانيات، أو منع قوات الاحتلال الدخول لتلك المناطق بإعلانها مناطق قتال يحظر الدخول إليها.

على مدار العام، لم تهدأ آلة الحرب الإسرائيلية لحظة، بل واصلت صب حممها على رؤوس المدنيين من أقصى شمال قطاع غزة في بيت حانون إلى رفح جنوباً، ومن البحر غرباً إلى الحدود الشرقية. لم تكن هناك منطقة آمنة، حتى تلك التي زعمت قوات الاحتلال أنها «مناطق إنسانية آمنة»، فكانت في الواقع ساحات لجازر مروعة. تجلت أبشع صور هذه الجرائم في قصف الأحياء السكنية، وهدم المنازل والأبراج على رؤوس ساكنيها دون سابق إنذار، ضمن حرب إبادة شاملة ضد غزة، لا تبقي ولا تذر. ونفّذت قوات الاحتلال آلاف الغارات الجوية على المناطق المأهولة، محولة إيها إلى أنقاض تتكدس تحتها جثث سكانها. وأسفرت هذه الهجمات عن مقتل وإصابة الآلاف، بينهم مئات العائلات التي أُبِيدت بالكامل ومُسحت من السجل المدني، بمن فيهم النساء والشيوخ والأطفال.

كما شكّلت جرائم الإعدام الميداني للمدنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء، أحد أبرز مظاهر جرائم القتل الجماعي، حيث نفّذت قوات الاحتلال عملياتها خلال اقتحامها لمختلف مناطق قطاع غزة. قُتل مدنيون بدم بارد أثناء اقتحام جنود الاحتلال للمنازل أو مناطق سكنهم، ووثّق المركز شهادات مروعة لناجين أكدوا أن قوات الاحتلال كانت تقتحم المنازل، تسير عليها، ثم تُخرج الأطفال والنساء والرجال، وتصطفهم في طوابير قبل أن يُطلق الجنود النار عليهم ويصفّوهم، تاركين جثثهم تنزف حتى الموت.

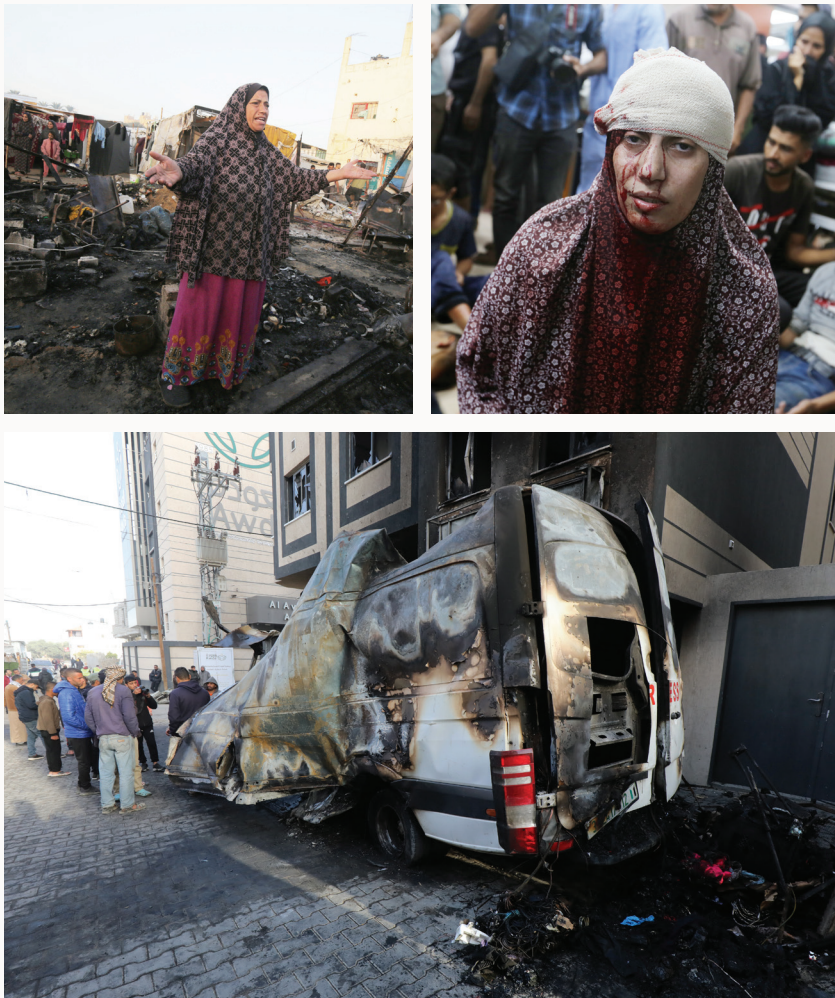
كما كشفت جرائم الإعدام الميداني التي نفّذتها قوات الاحتلال داخل مستشفيات غزة كشفت مستوى غير مسبوق من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي. اقتحام مستشفى الشفاء في غزة ومستشفى ناصر في خان يونس لم يكن مجرد اجتياح عسكري، بل كان تصفية ممنهجة استهدفت مدنيين عزل، بمن فيهم أطباء وممرضون كانوا يسعون لإنقاذ الأرواح. وقد وثّق طاقم المركز شهادات ناجين كشفت عن جرائم مروعة، حيث أعدم جنود الاحتلال العشرات بدم بارد قبل دفنهم. وبعد انسحاب القوات، عثر المواطنون على سبع مقابر جماعية في ساحات المستشفيات، ضمت نحو 520 جثة. بعض الجثامين

⁷ أكد تقرير لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان صدر بتاريخ 19 يونيو 2024، في تقييمه لست هجمات على الفلسطينيين، استخدام إسرائيل لقنابل موجهة من أنواع (GBU-31 رطل) و(1000 رطل) و(GBU-32 رطل) و(250 رطل) و(GBU-39 رطل) بين 9 تشرين الأول/أكتوبر و2 كانون الأول/ديسمبر 2023 ضد مبانٍ سكنية، ومدرسة، ومخيمات للاجئين، وسوق. وتحققت مفوضية حقوق الإنسان من وفاة 218 شخصاً جراء هذه الهجمات الست، وأفادت أن المعلومات التي تلقتها تشير إلى أن عدد الوفيات قد يكون أعلى بكثير.

<https://www.ohchr.org/ar/press-releases/202406/un-report-israeli-use-heavy-bombs-gaza-raises-serious-concerns-under-laws>

كانت مدفونة تحت الرمال وأطرافها مقيدة، في مشهد يشكل دليلاً دامغاً على تنفيذ عمليات إعدام ميداني بحق الضحايا بعد اعتقالهم.

قُتل مئات المدنيين جراء قصف مدفعي استهدف منازلهم بعد محاصرتها والتأكد من وجودهم داخلها. كما سقط آخرون برصاص طائرات «كواد كابتير» المسيرة، التي جابت القطاع بحثاً عن أهداف، فأطلقت النار على المدنيين داخل منازلهم وفي الطرقات. وعلى الحواجز العسكرية التي أقامها الاحتلال لتقطيع أوصال الجنوب والشمال. كما نفذت قواته عمليات إعدام ميداني وثقتها شاشات التلفاز أمام العالم. ومع انسحاب الاحتلال من محور نتساريم، الذي بات يُعرف بـ«محور الموت»، تكشفت فضائع جديدة، حيث أعدم العشرات برصاص القناصة من مسافات بعيدة، وتركوا ينزفون حتى الموت. وبعد الانسحاب، لم تُعرف هوياتهم، إذ عُثر عليهم رفاتاً متناثرة بين الأنقاض.



قُتل مئات المدنيين أثناء محاولتهم الحصول على مساعدات إنسانية، بعد شهور من سياسة التجويع المنهجية التي فرضتها قوات الاحتلال، عبر منع دخول الإمدادات الغذائية والطبية، لا سيما في شمال وادي غزة. حيث تواصل تلك القوات إحكام سيطرتها العسكرية على محور «نتساريم». وخلال العام، وثّق المركز ارتكاب قوات الاحتلال مجازرتين مروعتين بحق المدنيين الجوعى، إحداها في فبراير غرب مدينة غزة، على شارع الرشيد الساحلي قرب دوار النابلسي، والأخرى في مارس شرق المدينة، على شارع صلاح الدين، عند دوار الكويت. قتل خلال المجزرتين المئات من المدنيين، حيث أطلقت الدبابات النار نحوهم مباشرة خلال اقتربهم من أخذ أكياس الطحين من الشاحنات القادمة من جنوب غزة.

وقُتل المئات من المدنيين جراء القصف العنيف الذي استهدف (180) مركز إيواء، لجأ إليها النازحون الهاربون من جحيم القصف والتدمير، بحثاً عن مأوى يحميهم. كانت الغالبية العظمى من هذه المراكز (155) مدرسة، إما حكومية أو تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين "أونروا"، إلى جانب مستشفيات وكنايس ومبانٍ تابعة لمؤسسات دولية وغير دولية، لم تشفع لها طبيعتها المدنية من الاستهداف. لكن المشهد الأكثر وحشية كان قصف خيام النازحين في ما يُسمى بـ "الناطق الإنسانية"، والتي تحوّلت إلى مساحات للموت المحتم. لم تكن تلك الخيام، المصنوعة من قماش رثّ وبلاستيك مهترئ، سوى أهداف ثابتة للقصف الإسرائيلي العنيف، رغم تصنيف الاحتلال لهذه المناطق على أنها "آمنة". وتركزت الهجمات بشكل خاص في منطقتي المواصي، غرب رفح وخان يونس، أقصى جنوب قطاع غزة، لكن المذابح طالت تجمعات النازحين في خيام النزوح على امتداد القطاع، لتكشف حجم الفظائع التي حوّلت كل ملاذ إلى مصيدة للموت.

لم تكن هناك فئة مجتمعية في مأمن من الاستهداف، إذ طالت نيران الاحتلال الجميع دون تمييز، فقد استُهدف أشخاص يتمتعون بحماية خاصة وفق القانون الدولي الإنساني، بينهم صحفيون وأكاديميون، وطواقم طبية ومسعفون، وأفراد الدفاع المدني، وفرق الإغاثة الإنسانية المحلية والدولية، بل وحتى أفراد الشرطة المدنية وطواقم تأمين المساعدات الإنسانية. لم يشفع لهم دورهم الإنساني، فكان مصيرهم كمصير غيرهم من المدنيين العزل، الذين قُتلوا وهم يؤدون واجبهم في إنقاذ الأرواح وسط جحيم القصف.

وقُتل قوات الاحتلال (140) صحفياً، بينهم (13) صحفية، استُهدف بعضهم بشكل مباشر أثناء أداء مهامهم في تغطية الأحداث، رغم ارتدائهم الزي الصحفي الرسمي وتواجدهم في مناطق يُفترض أنها آمنة. وقُتل آخرون هم وعائلاتهم جراء هجمات عشوائية على المنازل والأحياء السكنية، في إطار حرب الإبادة التي تقترفها قوات الاحتلال. كما قتل صحفيون خلال تواجدهم في الميدان للتغطية الصحفية وقتلوا



جاء غارات إسرائيلية لم تستهدفهم بشكل مباشر كما اغتالت قوات الاحتلال عشرات العلماء والأساتذة والأكاديميين، بينهم رؤساء وعمداء كليات وحملة درجات عليا، بعد قصف منازلهم، حيث قُتل بعضهم مع أفراد عائلاتهم. وفي استهداف ممنهج، قتلت قوات الاحتلال 986 من العاملين في القطاع الطبي، بينهم 146 طبيباً و260 ممرضاً من مختلف التخصصات الصحية في مستشفيات غزة، إضافة إلى 18 سائق إسعاف خلال العمليات العسكرية المستمرة.

كما قتلت 79 فرداً من طواقم الدفاع المدني، وأصاب 200 آخرين، بعد استهدافهم بشكل مباشر سواء داخل مقراتهم التي تعرّضت للقصف أو أثناء أداء مهامهم في إنقاذ الجرحى وانتشال القتلى من تحت الأنقاض. وامتدت جرائم الاحتلال إلى طواقم البلديات، حيث قتلت 42 موظفاً من بلدية غزة وأصابت العشرات، بينهم 97 من طواقم البلدية، خلال أدائهم أعمالاً إنسانية، مثل تشغيل آبار المياه، إصلاح البنية التحتية، وإزالة الأنقاض وانتشال الضحايا.

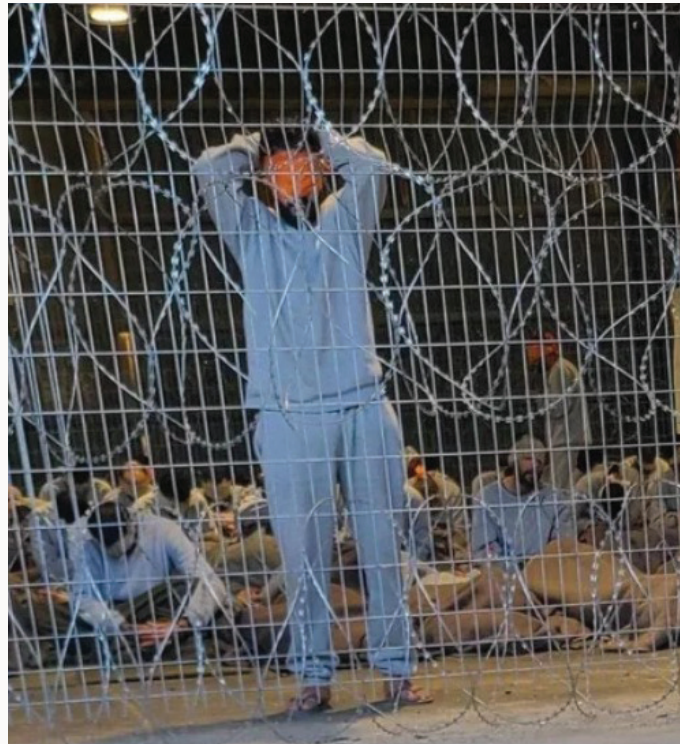
وخلال العام، قتل 254 عاملاً في المجال الإنساني والإغاثي، بينهم موظفو الأمم المتحدة ومؤسسات إنسانية دولية، ومن بينهم 188 من موظفي الأونروا.⁸ كما نفذت قوات الاحتلال هجمات مميتة ضد قوافل ومنشآت تابعة لمؤسسات إنسانية، بما فيها مؤسسات دولية، بشكل متعمد ومنهجي، رغم معرفتها المسبقة بتحركات ومواقع تلك القوافل والمنشآت.

8 <https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/gaza-israelis-attacking-known-aid-worker-locations-enarhe>

2.2.1: إلحاق أذى جسدي ونفسي جسيم في الفلسطينيين في قطاع غزة:

1.2.2.1: اعتقال الفلسطينيين في قطاع غزة وتعذيبهم

استمرت عمليات الاعتقال بشكل كبير جداً في قطاع غزة أثناء اقتحام المدن الفلسطينية والاجتياح البري، حيث اعتقل الآلاف من بيوتهم ومن كمراكز الايواء والمستشفيات وزجّ بهم داخل السجون. ولا يعرف عدد المعتقلين من قطاع غزة، بسبب عدم افصاح سلطات السجون الإسرائيلية عن أعدادهم. ونفذت تلك القوات حملات اعتقال بحق المدنيين الفلسطينيين خلال اجتياحها البري للمناطق الفلسطينية في القطاع، شمل ذلك اعتقال أطفال ونساء، وشيوخ وأطباء وغيرهم. وجرى اعتقال هؤلاء المدنيين في ظروف بالغة التعقيد والصعوبة، حيث امتهنت كرامتهم الإنسانية، ومورس بحقهم الإرهاب والتخويف والتهديد بالموت. وشكلت طريقة الاعتقال التي جرت بحقهم في جميع الأحوال جريعة، حيث جرى تجريدهم من ملابسه وربط أيديهم وأرجلهم وتعصيب عيونهم ووضعهم في ساحات وسط البيوت المدمرة، في فصل الشتاء، قبل أن يقتادوا إلى عربات ومن ثم إلى سجون داخل دولة الاحتلال. واعتقل العديد من المدنيين الفلسطينيين من داخل منازلهم أو مراكز الايواء وجرى استخدامهم كدروع بشرية من قبل جنود الاحتلال خلال عمليات الاعتقال، مما عرض حياتهم للخطر الشديد. واعتقل المئات من الفلسطينيين، من بينهم كواادر طبية، من داخل المستشفيات بعد اقتحامها وتدميرها وإخراجها عن الخدمة. أضيف هؤلاء المعتقلون إلى مئات آخرين كان قد تم اعتقالهم في الربع الأخير من العام 2023، في أعقاب السابع من أكتوبر، حيث نفذت قوات الاحتلال حملات اعتقال تعسفية واسعة ضد آلاف العمال الفلسطينيين الذين كانوا يعملون داخل دولة الاحتلال بترخيص عمل رسمية، فضلاً عن مرضى كانوا يتعالجون في مستشفيات الاحتلال، كان من بين هؤلاء نساء وأطفال وشيوخ. أفرجت قوات الاحتلال عن آلاف العمال بعد فترات من الاعتقال وممارسة التعذيب بحقهم، على دفعات، فيما بقي العديد منهم داخل الأراضي المحتلة في معسكرات اعتقال أنشئت خصيصاً لهم بعد السابع من أكتوبر. وكانت هذه المعسكرات مراكز للتعذيب وامتتهان الكرامة الإنسانية، حيث حرموا من كافة حقوق الإنسانية، بما فيها الطعام والشراب والنوم والعلاج والملبس، ووضعوا في ظروف لا يطيقها بشر، مما أدى إلى انتقاص أوزانهم بشكل ملفت، وتدهور أوضاعهم الصحية. وجراء ذلك توفي (35) من المعتقلين الفلسطينيين، كان من بينهم أحد الأطباء نتيجة التعذيب الشديد.



اختفاء قسري

لا يعرف عدد المعتقلين الفلسطينيين من قطاع غزة داخل سجون الاحتلال على وجه الدقة، حيث تعرضوا للإخفاء القسري من قبل سلطات الاحتلال في بادئ الأمر، حيث رفضت تلك السلطات إعطاء أية معلومات تتعلق بهؤلاء المعتقلين، بما في ذلك أعدادهم وأماكن تواجدهم، وظروف اعتقالهم داخل المعتقلات. وأنشأ المركز منصة الكترونية خاصة بحالات الاختفاء القسري للإبلاغ عن معتقلين مفقودين، حيث تلقى مئات الرسائل بها الشأن. وبينما تمكن المركز معرفة عدد من الحالات، حيث بدأت تتسرب المعلومات شيئاً فشيئاً عن معتقلات سرية ومثل "معتقل سديه تيمان" وغيرها. وبدأت الاخبار تتوالى عن أحوال المعتقلين وظروفهم السيئة مع توالي الافراجات تعن مئات المعتقلين عبر معبر كرم أبو سالم على الحدود، أو عبر الشريط الحدودي. وفيما تم الإفراج عن مئات المعتقلين على دفعات، لا يزال مئات المعتقلين في السجون في ظروف مهينة وحاطة بالكرامة الإنسانية. ولا يزال العشرات الفلسطينيين في عداد المفقودين، لم يعرف عنهم أي شيء حتى الآن، على الرغم من تأكيد ذويهم اعتقالهم من قبل جنود الاحتلال خلال الاجتياحات، أو تواجدهم في المنطقة خلال عملية الاجتياح.

استخدام المعتقلين دروعاً بشرية

استخدمت قوات الاحتلال معتقلين فلسطينيين مدنيين كدروع بشرية في تنفيذ مهمات عسكرية للجيش شكلت خطراً شديداً على حياتهم. وأجبر جنود الاحتلال مواطنين، بعد اعتقالهم وتوثيقهم على الدخول الى مناطق قتال عنيفة، بما في ذلك اجبارهم على الدخول قبلهم الى منازل خوفاً من تواجد مسلحين فلسطينيين، أو الى السير أمامهم لاستكشاف وجود المسلحين. وتعرض بعض المدنيين الذين استخدموا كدروع بشرية الى إطلاق النار من قبل جنود الاحتلال أنفسهم. وكشفت وسائل إعلام إسرائيلية مؤخراً النقاب عن استخدام جنود الاحتلال في حي الزيتون جنوب مدينة غزة، رجلاً مسناً يبلغ نحو 80 عاماً كدرع بشري ومن ثم إعدامه بدم بارد أثناء جولات القتال في الحي في شهر مايو الماضي. وبحسب التحقيق الي نشر، استناداً إلى شهادات عسكريين إسرائيليين، قام أحد ضباط الاحتلال بربط متفجرات حول عنق المسن وأجبره على السير أمامه خلال اقتحام منازل الفلسطينيين، تحت التهديد بتفجيره ان لم يتنحى للأمر. وبعد استخدامه لمدة 8 ساعات في المهمة أخلي سبيله هو وزوجته الى منطقة أخرى داخل الحي، غير أن قوة أخرى شاهدتهما فأطلقت النار عليهما وسط الشارع مما أدى إلى مقتلهما.



2.2.2.1 إصابة الفلسطينيين في قطاع غزة بإصابات جسدية جسيمة

أصيب خلال العام (66432) فلسطينياً، أكثر من ثلثيهم من النساء والأطفال، جراء القذائف التي أطلقتها قوات الاحتلال على المدنيين في القطاع خلال العام 2024. وتستخدم تلك القوات أسلحة تطلق شظايا بكميات كبيرة و بانتشار واسع، مصممة لتحقيق أقصى قدر من الدمار والضرر على سكان قطاع غزة. كما أدى هذا الاستخدام المفرط للأسلحة، إلى وقوع إصابات جسيمة لها آثار طويلة الأمد بين المدنيين في قطاع غزة، لا سيما الأطفال. ووفقاً لتحليل أجرته منظمة الصحة العالمية لأنواع الإصابات الناجمة عن الهجمات الإسرائيلية، يقدر أن ما لا يقل عن ربع المصابين في غزة، أي حوالي 22500 مصاب حتى 23 يوليو 2024، يعانون من إصابات غيرت مجرى حياتهم وتتطلب خدمات إعادة التأهيل الآن ولسنوات مقبلة. ووجد التحليل أن الإصابات الشديدة في الأطراف والتي تُقدر بين 13455 و17550 إصابة، هي العامل الرئيسي الذي يؤدي إلى الحاجة إلى إعادة التأهيل، والكثير من المصابين يعانون من أكثر من إصابة واحدة.⁹ وقد بلغ عدد عمليات بتر الأطراف ما بين 3105 و4050 عملية. كما تؤدي الزيادات الكبيرة في إصابات الحبل الشوكي، وإصابات الدماغ الرضحية، والحروق الشديدة إلى ارتفاع إجمالي عدد المصابين بإصابات مغيرة للحياة، وتشمل هذه الحالات آلاف النساء والأطفال.¹⁰

وزاد انهيار النظام الصحي بالكامل من تدهور أوضاع الجرحى، مما وضع الأطباء أمام خيارات محدودة وأجبرهم على إجراء عمليات بتر قسرية لم تكن ضرورية في الأصل، لولا النقص الحاد في الإمكانيات والخشية من تفاقم حالات المرضى بسبب التسمم الناجم عن الإصابات بالقذائف المحرمة دولياً. وفي كثير من الحالات، اضطر الأطباء إلى تنفيذ عمليات البتر وغيرها من التدخلات الجراحية الكبرى دون تخدير، مما فاقم معاناة المصابين وزاد من آلامهم بشكل مرّوع.

أكد جراحو دوليون عملوا في قطاع غزة خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي أن العديد من حالات البتر والإصابات المروعة التي غيرت حياة الأطفال الذين عالجوهم كانت ناجمة عن صواريخ وقذائف محملة بمعادن إضافية، مصممة لتتفكك إلى شظايا دقيقة جداً، يصعب رصدها أثناء الفحص الطبي. ورغم صغر حجم هذه الشظايا، إلا أنها تحدث دماراً هائلاً داخل الجسم، مما يؤدي إلى إصابات قاتلة أو عمليات بتر قسرية. وقد ظهرت هذه الإصابات لدى كل من البالغين والأطفال، لكن وقعها كان أشد فتكاً على الأجساد الهشة للأطفال، حيث تسببت في أضرار جسيمة يصعب علاجها.

بالإضافة إلى ذلك، يواجه المرضى والجرحى في المستشفيات المحاصرة والمُخلّاة أوضاعاً مأساوية تفوق قدرتهم على الاحتمال، في ظل انعدام الرعاية الطبية التي تتناسب مع خطورة إصاباتهم. وقد وثّق طاقم المركز شهادات مروعة لمصابين تركوا ينزفون على أسرّتهم لأيام، دون علاج أو حتى مسكنات، بسبب النقص الحاد في الوقود والإمدادات الطبية، إضافةً إلى الاكتظاظ الشديد، حيث فاقت أعداد المصابين قدرة المستشفيات على الاستيعاب، وسط حصار خانق واستهداف متعمد للمنشآت الطبية. أما الأطباء والمرضى والقلائل الذين تمكنوا من البقاء داخل المستشفى، فقد وجدوا أنفسهم محاصرين وسط جحيم من القصف وإطلاق النار الكثيف، عاجزين عن التنقل بين الغرف لإنقاذ الأرواح، بعدما تحول المستشفى من ملاذ آمن إلى مصيدة للموت، وأصبح مجرد التحرك بين ممراته مغامرة قد تنتهي برصاصة قناص أو شظية قاتلة.

⁹ منظمة الصحة العالمية، تقدير احتياجات إعادة التأهيل للمصابين في غزة باستخدام بيانات الإصابات الواردة من الفرق الطبية للطوارئ، سبتمبر 2024، رابط إلكتروني: <http://www.emro.who.int/images/stories/palestine/Rehab-injury-estimate-Gaza.pdf?ua=1>
¹⁰ المرجع السابق.

3.2.1 إخضاع الفلسطينيين في قطاع غزة عمداً لظروف معيشية يُراد بها تدميرهم المادي كلياً أو جزئياً

عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى فرض تدابير "الموت البطيء"، التي لا تؤدي إلى القتل الفوري، لكنها تستهدف التدمير الجسدي التدريجي لسكان قطاع غزة. شمل ذلك التهجير القسري، وتدمير المنازل والبنية التحتية والمرافق الحيوية، واستهداف المنظومة الصحية، وحرمان الفلسطينيين من العلاج والمساعدات الطبية، إضافة إلى استخدام التجويع كسلاح حرب. كما دمرت بشكل ممنهج المنشآت التجارية، والاقتصادية، والزراعية، والتعليمية.

التهجير الجماعي من المنازل وأوامر إخلاء الفلسطينيين في قطاع غزة

مع نهاية عام 2024، تحوّل ما يقارب مليوني فلسطيني إلى نازحين قسراً، بعدما أُجبروا على الفرار من منازلهم تحت وطأة القصف العنيف والمجازر الجماعية. وخلال العام، كثّفت قوات الاحتلال سياسة التهجير الممنهج، فأصدرت مئات أوامر الإخلاء عبر منشورات رقمية على وسائل التواصل الاجتماعي، ورسائل نصية، ومكالمات هاتفية مسجلة، إلى جانب منشورات ورقية أُلقيت من الطائرات، لتترك المدنيين بين نارين: إما النزوح المتكرر أو الموت تحت الركام.

لم يكن النزوح مجرد محطة واحدة، بل تعرض مئات الآلاف لدوامة من التشريد القسري، متنقلين بين الركام والخيام والملاجئ المؤقتة غير الإنسانية داخل قطاع غزة، في بحث يائس عن مأوى آمن، بينما تلاحقهم القذائف والتوغلات البرية التي اجتاحت جميع محافظات القطاع، بما في ذلك المناطق التي زعم الاحتلال أنها "آمنة". ففي 13 أكتوبر 2023، أمرت قوات الاحتلال سكان شمال وادي غزة بالنزوح جنوباً، ما أدى إلى اقتلاع 1.2 مليون فلسطيني من منازلهم خلال الأيام الأولى للحرب، ليتحول الجنوب لاحقاً إلى ساحة أخرى للمجازر والتدمير، دون أن يجد النازحون ملاذاً يحميهم من الموت.





لجأ النازحون إلى ما يُسمى بـ "مراكز الإيواء" في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومرافق الأونروا، بما فيها المستشفيات والمدارس ورياض الأطفال، رغم افتقارها لأدنى مقومات الحياة. تحولت هذه أماكن يتكدس فيها عشرات الآلاف في مساحات ضيقة، بلا خصوصية، بلا راحة. كن الأكثر مأساوية كان أولئك الذين اضطروا لنصب خيام ممزقة في العراء، وسط الشوارع والأزقة، حيث لا جدران تردع الخطر ولا سقف يحميهم من الحر والبرد. ومع هطول الأمطار، تعرضت العديد من الخيام للغرق، ما فاقم معاناة النازحين، وأودى بحياة أطفال لم يجدوا ما يدفئهم.

وقد حوّلت البيئة الملوثة وانعدام المياه النظيفة والصرف الصحي الملاجئ إلى بؤر للأمراض، حيث تفشت الأوبئة كالإسهال الحاد والتهابات الجهاز التنفسي والأمراض الجلدية، وخاصة بين الأطفال الذين باتوا ضحايا لانهايار النظام الصحي. ومع النقص الحاد في الأدوية وانعدام الرعاية الطبية، أصبحت الأمراض البسيطة طريقاً إلى الموت.

أما المجاعة، فقد طبقت على النازحين في ظل سياسة التجويع الإسرائيلية المنهجية، حيث لا تصل إليهم سوى فتات المساعدات المتقطعة، غير القادرة على سد جوعهم أو إبقائهم على قيد الحياة. الموت يحيط بهم من كل جانب، بين قصف عشوائي، وجوع قاتل، ومرض بلا علاج.

وفي بداية أكتوبر 2024، أعلنت قوات الاحتلال عن حملة عسكرية في منطقة شمال غزة، شملت محافظتي غزة والشمال، ضمن ما بات يعرف "بخطّة الجنرالات" لتهجير سكان الشمال وإقامة منطقة عازلة شمال وادي غزة. وبدأت الحملة العسكرية في شمال غزة (مدينة بيت حانون -مدينة جباليا ومخيمها- بلدة بيت لاهيا ومشروع بيت لاهيا)، حيث أصدرت أوامر إخلاء لمن تبقى في تلك المناطق، في ظل هجمة عسكرية واسعة النطاق، شملت تدمير وقتل من تبقى من سكان ومنازل المنطقة برمتها. وفرضت تلك القوات حصاراً مشدداً على المنطقة بأكملها، وفصلتها عن جنوبها، محافظة غزة.



ومنعت عنها الامدادات من الغاء والوقود والطاقة والمساعدات الطبية. واقترفت تلك القوات مجازر مروعة أدت لمقتل آلاف من المدنيين، عبر قصف المنازل على رؤوس ساكنيها. وشوهت العشرات من الجثث في الشوارع تنهشها الكلاب جراء منع قوات الاحتلال طواقم الإسعاف والدفاع المدني من اجلاء المصابين والقتلى. وفرضت قوات الاحتلال حصارا على المستشفيات الموجودة في المنطقة واقتحمتها في وقت لاحق، وقتلت العديد من بداخلها وطردتهم خارج المدينة، وأخرجت هه المستشفيات عن الخدمة الطبية. وأدى التجويع والحصار الى مقتل عدد من الفلسطينيين، بينهم أطفال، نتيجة الجوع والمرض. وبقيت أوضاع نحو (400) ألف فلسطيني في شمال غزة، على ها النحو حتى نهاية العام، في ضوء استمرار الحملة العسكرية، حيث واجهوا مجاعة حقيقية ومجازر مروعة وتدمير المنازل والبنى التحتية، حتى تاريخ 20 يناير 2025، موعد سريان اتفاق وقف اطلاق النار وانسحاب قوات الاحتلال من المنطقة.

ومنذ إعلانها المناطق الآمنة، قصفت إسرائيل عن عمد تلك الأماكن، وباتت الممرات الآمنة التي أعلنتها مصائدًا للموت والقتل. فقد قصفت تلك القوات المدنيين خلال عمليات النزوح، حتى في المناطق التي حددتها، وباتت مراكز النزوح والمناطق الإنسانية هدفاً لها. وقتل أعداد كبيرة من المدنيين في تلك الأماكن، وتحولت "المناطق الآمنة" عمداً إلى مناطق للقتل الجماعي.¹¹

11 تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، فرانشييسكا ألبانيز المقدم لمجلس الأمن في دورته الخامسة والخمسين، بتاريخ 26 فبراير-5 أبريل 2024.

استخدام سلاح التجويع ضد الفلسطينيين

أعلن المسؤولون الإسرائيليون نيّتهم الواضحة في فرض سياسة التجويع ومن بينهم تصريح الوزير إيتار بن غفير قائلاً: "طالما لم تطلق حماس سراح الرهائن - الشيء الوحيد الذي يجب أن يدخل غزة هو مئات الأطنان من متفجرات سلاح الجو - ولا ذرة واحدة من المساعدات الإنسانية".¹²

وعلى مدار عام 2024، واصلت قوات الاحتلال تنفيذ سياسة التجويع ضد سكان قطاع غزة بوحشية غير مسبوقة، حيث استهدفت القوات المحتلة بشكل ممنهج ما يقرب من 93% من قطاعي الزراعة وصيد الأسماك.¹³ مما أدى إلى شل القدرة على توفير الغذاء. علاوة على ذلك، عمدت إلى تدمير مقومات الحياة، مستهدفة محطات المياه، والمخابز، ومخازن الأغذية. وفي تصعيد مروع لاستخدام القوة، قتلت قوات الاحتلال عشرات المدنيين أثناء وقوفهم في طوابير للحصول على الخبز أو تعبئة مياه الشرب. كما استمرت في حرمان الفلسطينيين من حقهم في مياه الشرب، حيث لم تضخ سوى خمس من الاحتياج الطبيعي للسكان، ما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية بشكل كارثي. وهو ما دعا وكالات اقتصادية تابعة للأمم المتحدة إلى القول بأن الصدمة التي تعرض لها اقتصاد غزة بسبب الحصار الحالي، تعتبر من أكبر الصدمات المشهودة في التاريخ الاقتصادي المعاصر، وتتطلب جهداً كبيراً للتعافي هو الأضخم منذ العام 1945.¹⁴

من جهة أخرى، فرضت قوات الاحتلال قيوداً مشددة على دخول شاحنات المساعدات عبر آلية بطيئة ومرهقة، حيث تخضع كل شاحنة لتفتيش دقيق قبل السماح بإدخالها إلى جنوب قطاع غزة، بينما تصل كميات ضئيلة تكاد لا تُذكر إلى مدينة غزة وشمالها، مما فاقم أزمة الجوع الحادة. دفع هذا الواقع القاسي السكان إلى المجازفة بحياتهم سعياً للحصول على أكياس دقيق القمح، رغم تعرضهم للاستهداف المباشر من قبل قوات الاحتلال. ومن أبشع هذه الجرائم، المجزرة التي وقعت في أواخر فبراير 2024،¹⁵ حيث قُتل نحو 100 مدني بدم بارد أثناء محاولتهم الحصول على أكياس الطحين. وتوظف قوات الاحتلال حاجة سكان القطاع للمساعدة، والتي تتحكم بها بشكل مطلق، لتحقيق مكاسب عسكرية، مستخدمة الإغاثة الإنسانية كورقة ضغط طوال فترة الهجوم العسكري.¹⁶

في محاولة لإجبار سكان مدينة غزة وشمالها على النزوح جنوباً، شددت قوات الاحتلال قيودها على دخول المساعدات الإنسانية، ونفذت عشرات الهجمات القاتلة على قوافل الإغاثة لإحداث الفوضى ومنع وصول الغذاء. ورغم سماحها بعمليات إنزال جوي من أطراف خارجية، إلا أنها كانت محدودة وغير كافية، بل أسفرت عن مقتل 18 مدنياً بسبب سقوطها العشوائي. ومع تفاقم الجوع خلال الربع الأول من عام 2024 وذروته في شمال القطاع، اضطر السكان إلى طحن علف الحيوانات لصنع الخبز، فيما أجبر المئات على النزوح تحت وطأة الجوع والعطش.

12 الحساب الرسمي لوزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتار بن غفير على تويتر، 17 أكتوبر 2023؛ نص التصريح: <https://x.com/itamarbengvir/status/1714340519487176791>.

13 البنك الدولي تقرير قطاع غزة الضرر والتقييم، الصفحة رقم 6، مارس 2024، رابط إلكتروني: https://thedocs.worldbank.org/en/doc/14e309cd34e04e40b90eb19afa7b5d150280012024-/original/Gaza-Interim-Damage-Assessment-032924-Final.pdf?_gl=1*rcg66j*_gcl_au*MT11MDQzODkzLjE3MjA3ODI4NzE.

14 البنك الدولي تقرير قطاع غزة الضرر والتقييم، الصفحة رقم 6، مارس 2024، رابط إلكتروني: https://thedocs.worldbank.org/en/doc/14e309cd34e04e40b90eb19afa7b5d150280012024-/original/Gaza-Interim-Damage-Assessment-032924-Final.pdf?_gl=1*rcg66j*_gcl_au*MT11MDQzODkzLjE3MjA3ODI4NzE.

15 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، قتل المدنيين خلال محاولتهم الحصول على المساعدات في غزة مروع ونتيجة لسياسة الإفلات من العقاب، فبراير 2024، رابط إلكتروني: <https://pchr.org/?p=21128>

16 OHCHR) March 5, 2024). UN experts condemn 'flood massacre', urge Israel to end campaign of starvation in Gaza. <https://www.ohchr.org/en/press-releases/202403/un-experts-condemn-flood-massacre-urge-israel-end-campaign-starvation-gaza>

في موازاة ذلك، صعدت قوات الاحتلال استهدافها لوكالة **الأونروا**، الجهة الرئيسية لإغاثة الفلسطينيين، من خلال التحريض ضدها وقصف مقراتها والعاملين فيها، في محاولة لإنهاء دورها في القطاع.

أدت تلك السياسات المنهجية إلى انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة، حسب تقرير لمنظمات إغاثة دولية، أكدت أن أكثر من (70%) من الأسر في مدينة غزة وشمالها ونحو (50%) في وسط وجنوب القطاع يعانون من المرحلة الخامسة وفق مقاييس الجوع المتعارف عليها، وهي نسب قد تزيد بفعل استمرار العدوان على قطاع غزة. وأفاد التقرير أيضاً بأن جميع سكان غزة يواجهون مستويات مختلفة من انعدام الأمن الغذائي، وأن نصف السكان، 1.1 مليون شخص في غزة، يعانون من الجوع الكارثي وتم تصنيفهم ضمن المرحلة الخامسة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي.¹⁷ كما تسببت سياسة التجويع بوفاة (14) شخص، غالبيتهم من الأطفال بحسب وزارة الصحة في قطاع غزة.¹⁸



¹⁷ الأمم المتحدة، تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي في قطاع غزة، رابط: https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/202403//IPC_Famine_Committee_Review_Report_Gaza_Strip_Acute_Food_Insecurity_Feb_July2024_Special_Brief.pdf

¹⁸ وكالة وفا الرسمية، تقرير صحفي، 7 يوليو 2024، رابط إلكتروني: <https://www.wafa.ps/Pages/Details/98959>



تدمير المنظومة الصحية واستهداف العاملين فيها

استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف المنظومة الصحية في قطاع غزة بمكوناتها المادية والبشرية خلال هجومها العسكري، ما أدى إلى انهيار المنظومة الصحية، وسط كارثة إنسانية غير مسبوقة في القطاع الذي عانى من تدهور كبير بسبب استمرار الحصار الإسرائيلي على مدار 18 عاماً.¹⁹ وبدا واضحاً أن القوات المحتلة وضعت المنشآت الصحية بما فيها من طواقمها الطبية والمرضى في دائرة الاستباحة والاستهداف المنهجي ضمن الإبادة الجماعية التي ترتكبها دون أي اعتبار للقوانين الدولية والإنسانية. استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي المنشآت الطبية في جميع مناطق قطاع غزة، مما أخرجها عن الخدمة تماماً، قبل أن يعود جزء منها للعمل المحدود بدون أي إمكانيات حقيقية، وفي حالة لا تصلح لتقديم أبسط الخدمات الطبية للجرحى والمرضى.

ودمرت قوات الاحتلال عدد من المستشفيات في قطاع غزة على مدار العام بعد اقتحامها، كان من أبرزها مستشفى الشفاء بمدينة غزة، وهو أكبر مجمع طبي في القطاع. واقتحمت قوات الاحتلال مجمع الشفاء للمرة الثانية في 18 مارس 2024، ضمن عملية عسكرية استمرت حتى فجر 1 إبريل 2024، مارست فيها عمليات قتل وتدمير واسعة النطاق، وتسببت بوفاة 20 مريضاً على الأقل نتيجة عدم الحصول على الرعاية ومحدودية الحركة للطواقم الطبية.²⁰

وقد تكشفت العديد من جرائم الاحتلال بعد الانسحاب من مجمع الشفاء ومحيطه بحيث وصفت منظمة الصحة العالمية ما فعلته إسرائيل أنه أشبه بنزع قلب النظام الصحي في قطاع غزة.²¹ فقد أصيبت جميع مباني المجمع بأضرار جسيمة بسبب المتفجرات والحرائق، التي جاءت على ما لا يقل عن 115 سريراً في قسم الطوارئ، ودُمرت 14 حاضنة للأطفال في وحدة العناية

19 في الفترة التي سبقت الهجوم الإسرائيلي، أصدر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عدة تقارير تناولت انتهاكات دولة الاحتلال وقبورها التي تحول دون تمتع سكان قطاع غزة بالحقوق في الصحة، بما يشمل منع المرضى من السفر، والقيود المفروضة على دخول الأدوية والأجهزة الطبية، وما يترتب عليه من تداعيات خطيرة على حياة آلاف المرضى من سكان قطاع غزة. بالإمكان الاطلاع على التقارير عبر الرابط:

<https://pchrgaza.org/category/publications/thematic-reports/right-to-health/>

20 منظمة الصحة العالمية، تقرير «تقرير بعثة منظمة الصحة العالمية: ستة أشهر من الحرب تحوّل مستشفى الشفاء إلى حطام وأطلال»، نشر بتاريخ 2024/4/6.

21 منظمة الصحة العالمية، تدمير مستشفى الشفاء يعني نزع قلب النظام الصحي من قطاع غزة، إبريل 2024، رابط:

<https://news.un.org/ar/story/20241129741/04/>



المركزة، بالإضافة إلى أصول طبية أخرى. وقد أدى هذا التدمير إلى حرمان مدينة غزة وشمالها من خدمات التصوير المقطعي المحوسب، وتراجع كبير في أدوات الفحص والتشخيص، وهو ما سيزيد من حدوث وفيات كان من الممكن تجنبها.²²

في جنوب قطاع غزة، اقتحمت قوات الاحتلال مجمع ناصر الطبي في خان يونس، أكبر منشأة طبية في المنطقة، بعد حصاره لأسابيع، وارتكبت داخله مجازر مروعة. عمدت خلالها إلى تدمير أجزاء واسعة منه، وأجبرت النازحين والطواقم الطبية على إخلائه قسراً. كما نفذت إعدامات ميدانية داخل المبنى، ودفنت عشرات الجثث في باحاته، قبل أن تقوم بتجريفها واستخراج الجثث ونقلها إلى داخل أراضيها بهدف فحصها، في محاولة يائسة لمطابقة بعضها مع جنود ومستوطنين مفقودين في غزة.

في الربع الأخير من العام، وأثناء الهجوم على شمال قطاع غزة، شنت قوات الاحتلال في 27 ديسمبر 2024 هجوماً شرساً ودموياً استهدف مستشفى كمال عدوان، أهم منشأة طبية في محافظة الشمال، والذي كان يعمل بإمكانيات بشرية وطبية محدودة نتيجة الحصار والاستهداف المتكرر طوال 14 شهراً من الهجوم الإسرائيلي. وفي تصعيد وحشي لجريّة الإبادة الجماعية، وتحذّر سافر للأعراف والقوانين الدولية، اقتحمت القوات المحتلة المستشفى، وأخلته قسراً، قبل أن تحرق أقسامه بالكامل بطريقة هدمية. كما نفذت هجمات دموية وأقدمت على تفجير المباني المحيطة باستخدام الروبوتات المفخخة، مما أسفر عن مقتل وإصابة العشرات، بينهم أفراد من الطواقم الطبية. وترك هذا الهجوم سكان شمال غزة بلا مستشفيات، فيما جرى إخلاء المرضى المحاصرين في مستشفى العودة والإندونيسي إلى مستشفيات مدينة غزة في ظروف قاسية، حيث يتعرض بعضهم للاعتقال على حواجز الاحتلال الإسرائيلي.

وبشكل عام، أدى استهداف قوات الاحتلال للمراكز والمستشفيات الصحية على مدار نحو عام كامل إلى إخراج 23 مستشفى من أصل 38 مستشفى حكومي وأهلي عن الخدمة، حيث تبقى منها 15 فقط يعمل بشكل جزئي. كما أدى إلى إخراج 80 مركزاً صحياً من أصل 90 مركزاً عن الخدمة وتدمير أكثر من 130 سيارة إسعاف.²³

22 مرجع سابق، منظمة الصحة العالمية، تقرير «تقرير بعثة منظمة الصحة العالمية: ستة أشهر من الحرب تحوّل مستشفى الشفاء إلى حطام وأطلال»، نشر بتاريخ 2024/4/6.

23 وزارة الصحة، 16 سبتمبر 2024، تقرير طوارئ القطاع الصحي لليوم 347 من العدوان. <https://t.me/MOHMediaGaza/5828>

حرمان الفلسطينيين من تلقي العلاج المناسب والمساعدة الطبية الكافية

خلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي واقعاً كارثياً وبيئة غير إنسانية وقاتلة لمرضى وجرحى قطاع غزة خلال هجومها العسكري، فلا مستشفيات مجهزة تستقبلهم بعد تدمير معظمها، وترك المتبقي منها يعاني من اكتظاظ مئات المرضى والجرحى، بلا دواء ومستلزمات وأجهزة طبية بسبب القيود على دخولها. وذلك بالإضافة إلى استخدام الجوع أداة للحصول على أفضلية عسكرية بما يشمل حرمان السكان من أصناف الغذاء الصحي، والتشديد على منع دخول أدوات النظافة والتعقيم لجميع مناطق القطاع ومدينة غزة وشمالها على وجه الخصوص، بحيث يعيش السكان والمرضى في حاضنة خصبة للأوبئة التي أضحت شبحاً يهدد حياتهم بالخطر.

أدى الانهيار الكامل لمستشفيات مدينة غزة وشمالها، في ظل انعدام أي بدائل حتى على شكل مستشفيات ميدانية كالتى أقيمت في جنوب القطاع، إلى موت مئات المرضى والجرحى ببطء وألم، دون أدنى فرصة للعلاج أو حتى مسكن يخفف معاناتهم. لم يكن أمام الأطباء سوى مشاهدة المرضى يلفظون أنفاسهم الأخيرة، فيما تحولت المستشفيات إلى مقابر صامتة تملؤها الجثث والآهات.

وفي الوقت نفسه، تسببت قيود الاحتلال على السفر بغرض العلاج في حكم مسبق بالإعدام على عشرات الآلاف من المرضى والجرحى الذين كان يمكن إنقاذهم لو شُح لهم بالخروج.

نتيجة لهذه السياسات الوحشية، حُكم على مئات المرضى بالموت البطيء، حيث توفي خلال العام 436 مريض سرطان، ونحو 300 مريض كلى، و26 مريضاً بالثلاسيميا، و23 مريضاً بالتليف الكيسي. جميعهم فارقوا الحياة بعدما حُرّموا من الرعاية الطبية اللازمة، ومنعوا من مغادرة القطاع، في وقتٍ نفذت فيه الأدوية والعلاجات الضرورية، وانقطعت أصناف الحليب العلاجي والفيتامينات كافة، تاركين خلفهم مأساة متجددة لمرضى ينتظرون المصير ذاته.





حرمان الفلسطينيين في غزة من الوصول إلى مأوى وملابس وأدوات نظافة صحية كافية

تنع القوات المحتلة إدخال قائمة طويلة من السلع بما فيها وسائل النظافة الشخصية ومنها «شامبو مضاد للقمل، الملابس، الحفاضات، مجموعات الكرامة، منتجات التنظيف، مجموعات النظافة، أدوية الجرب، الشامبو، الصابون، قطع غيار معدات المياه والصرف الصحي والنظافة، الخيام، اللقاحات، خزانات المياه، معدات معالجة المياه»²⁴ وهي مواد وأدوات ضرورية للبقاء على قيد الحياة في هذه المرحلة وتجد من انتشار الأمراض والأوبئة. تعتمد القوات المحتلة خلق بيئة خصبة لتفشي الأمراض بعد تدمير كافة القطاعات الحيوية، ومنع ادخال المساعدات والمواد الأساسية والطبية اللازمة لإنقاذ حياة السكان، والاستهداف المنهج للمنظومة الصحية، وتدمير أنظمة المياه والصرف الصحي، وانهيار آلية جمع النفايات، ومنع إدخال أدوات النظافة الشخصية، وخنق نحو 2 مليون فلسطيني حتى تم تكديسهم في 15 ميلاً مربعاً فقط، وهي مساحة لا تتجاوز 11% من مساحة القطاع بحلول نهاية أغسطس 2024، وهو ما يساهم إغراق هذه المناطق بالأوبئة والأمراض المعدية، وعدم جدوى أي إجراء لمكافحتها.

24 منظمات دولية، لمحة عن المساعدات الإنسانية رقم 3 (30 يوليو - 12 أغسطس)، رابط إلكتروني: <https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/gaza-humanitarian-access-snapshot-330--july-12-august>

خلال صيف 2024، تسبّب فقدان الشامبو والمنظفات في تفاقم الأوضاع داخل مراكز الإيواء، حيث باتت النظافة شبه مستحيلة، مما حول هذه المراكز إلى بيئة مثالية لانتشار الأمراض. ومع شح المياه وغياب أدوات التنظيف، لم تعد الأسر قادرة على غسل ملابسها أو الخضروات أو حتى الاستحمام بشكل لائق، فيما تواجه المرافق الصحية نقصاً حاداً في مواد التعقيم، مما يعرض المرضى والعاملين فيها لخطر العدوى. ووسط هذا الواقع، يصبح الحصول على الصابون ومواد النظافة الأساسية ضرورة ملحة، إذ يشكّل غيابها تهديداً مباشراً للصحة العامة، خاصة للأطفال، والنساء الحوامل، وذوي المناعة الضعيفة.

كان انتشار الأوبئة والأمراض المعدية نتيجة حتمية لهذا التدهور الكارثي في الأوضاع الإنسانية، ورغم التحذيرات المتكررة الصادرة عن الأمم المتحدة، تجاهلت دولة الاحتلال الإسرائيلي هذه التنبيهات بشكل ممنهج، بل يبدو أنها سعت عمداً إلى خلق هذه الكارثة كجزء من جريّة الإبادة الجماعية. وقد عبّر عن هذا النهج بوضوح الجنرال غيوراً آيلاند، الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي، في مقال نشر في منتصف نوفمبر 2023، حيث قال بصراحة: "يحذرنا المجتمع الدولي من كارثة إنسانية وأوبئة شديدة، يجب ألا نخجل من ذلك. الأوبئة في جنوب قطاع غزة ستعجل من النصر".²⁵

إحداث تدمير واسع النطاق في مدن قطاع غزة وبنيتها التحتية

تسبب الهجوم العسكري الإسرائيلي على مدار العام بدمار واسع وغير مسبوق في جميع محافظات قطاع غزة، حيث دمرت مدن وأحياء كاملة ومسحت عن الأرض. وصنفت أربع محافظات في قطاع غزة، محافظة غزة، شمال غزة، خان يونس، ورفح بأنها مناطق منكوبة بسبب الدمار الهائل الذي لحق بها وصُنّف بأنه شبه كلي. فيما أصاب المحافظة الوسطى تدمير كبير وإن كان بدرجة أقل من باقي المحافظات. كما تم تدمير البنية التحتية والمرافق الحيوية في كل المحافظات.

ووفق تقارير صادرة عن هيئات الأمم المتحدة المختصة، فقد دمرت القوات المحتلة حتى ديسمبر 2024، نحو 245000 وحدة سكنية بمعدل 69% من إجمالي المباني السكنية في القطاع.²⁶ جاء توزيع هذه المباني بحسب الضرر 46223 مبنى دمر دماراً كلياً، و18478 مبنى متضرراً بشدة، و55954 مبنى متضرراً بشكل متوسط، و35754 مبنى متضرراً بشكل يحتمل إعادة تأهيله.²⁷ وتصدّرت محافظة غزة هرم التدمير في مبانيها بنحو 45649 مبنى مدمر، تليها محافظة خان يونس بـ 40704 مبنى مدمر، فيما تدمر 34324 مبنى في محافظة شمال غزة، وشهدت محافظة رفح والمحافظة الوسطى دماراً لـ 19694 و16038 مبان على التوالي.²⁸ ووفق المكتب الإعلامي 2.8 مليون متر طولي من شبكات الطرق.²⁹ وتبقى هذه المعطيات أولية لتعذر الحصر الدقيق للمباني المدمرة، حيث تشير الجولات الميدانية لطواقم المركز، أنه يكاد لم يبق أي مبنى بلا أضرار في المناطق التي شهدت هجمات برية لجيش الاحتلال الإسرائيلي.

وفي إمعان لهذا النهج، عمدت القوات المحتلة تدمير البنى التحتية للأحياء السكنية في جميع محافظات قطاع غزة، ما يجعل عودة السكان لحياتهم الطبيعية أمراً صعب النال لسنوات طويلة، فبعد التسبب بتوقف محطة الكهرباء الوحيدة في

25 نسخة مصورة من مقالة نشرها الجنرال غيوراً آيلاند.

<https://twitter.com/QudsNen/status/1726239911013982326/photo/1>

26 وكالة الأونروا، تقرير رقم 152 حول الوضع في قطاع غزة، ديسمبر 2024، رابط إلكتروني: <https://www.unrwa.org/resources/reports/unrwa-situation-report-152-situation-gaza-strip-and-west-bank-including-east-jerusalem>

27 برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الساتلية، تحليل صور الأقمار الصناعية للدمار في قطاع غزة حتى نهاية يوليو 2024، رابط إلكتروني: https://unosat.org/static/unosat_filesystem/3904/OCHA-OPT-015_UNOSAT_A3_Gaza_Strip_OPT_CDA_06072024.pdf

28 المرجع السابق

29 مكتب الإعلام الحكومي، إحصائية محدثة لحصيلة الهجمات الإسرائيلية في اليوم 345، 15 سبتمبر 2024، رابط إلكتروني: <https://t.me/mediagovps/3148>



قطاع غزة في 11 أكتوبر 2023، أجهز القصف في محيط المحطة على المولدات الأربعة بسبب اشتعال النيران فيها، ما أدى إلى تعطلها.³⁰ وعمدت القوات المحتلة لتدمير شبكات توزيع الكهرباء بجميع مكوناتها، وكذلك المنشآت والمباني والمرافق والمخازن والآليات المشغلة لهذا القطاع. وشمل التدمير 830 كم من شبكات الجهد المتوسط، و 2300 كم من شبكات الجهد المنخفض، كذلك 1950 محطات التوزيع الهوائية، و 120 محطات التوزيع الأرضية، و 245 ألف من عدادات المشتركين، و 6 مباني ومقرات للشركة، و 6 مخازن، و 51 سيارة وآلية.³¹ ولم يتبق أي مصدر كهربائي يمكن الاعتماد عليه في تشغيل آلاف المرافق الحيوية التي ترتبط بحياة 2.3 مليون مواطن، ومن أهمها القطاع الصحي وقطاع المياه والصرف الصحي، وقطاعات الاتصالات والتعليم والمخابز، مما يتسبب بآثار سلبية بالغة تساهم بشكل مباشر في تعميق الأزمة الانسانية في غزة، وينتج عنها تسجيل حالات وفاة، من بينهم أطفال ونساء وشيوخ.

كذلك تسببت الهجمات الحربية الاسرائيلية واسعة النطاق وغير المسبوقة بتدمير نحو 67% من مرافق المياه والصرف الصحي والبنى التحتية دون احتساب الأضرار التي لحقت بالأصول المتنقلة. وشملت المرافق المتضررة 194 بئراً لإنتاج المياه، و 40 خزاناً للمياه ذات حجم كبير، و 55 محطة ضخ لمياه الصرف الصحي، و 76 محطة تحلية بلدية، وأربع محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي، وتسعة مستودعات لقطع الغيار، بالإضافة إلى تدمير مختبري اختبار جودة المياه الرئيسيين.³² كما دمرت القوات الإسرائيلية المحتلة نحو 70% من جميع مضخات الصرف الصحي في وسط وجنوب القطاع، فيما تعمدت تدمير 100% من محطات معالجة مياه الصرف الصحي في مدينة غزة وشمالها.³³

30 أوتشا، تحديث رقم 89، رابط إلكتروني:

<https://www.ochaopt.org/ar/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-89>

31 صفحة شركة توزيع الكهرباء، رابط إلكتروني:

<https://www.facebook.com/share/p/66V5echrcsaw8Cb4/>

32 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا»، آخر مستجعات الحالة الإنسانية رقم 179 | قطاع غزة، رابط الكتروني:

<https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-179-gaza-strip>

33 منظمة أوكسفام، «إسرائيل تستخدم المياه بشكل منهجي كسلاح حرب ضد السكان الفلسطينيين في غزة»، 18 يوليو 2024، رابط الكتروني:

<https://oxfam.app.box.com/s/axzz6pvOgcOzrao9jl8u5ic6s8s04uv3/file/1591791594052>



وتعرضت البنية التحتية المغذية لشركات الاتصالات في قطاع غزة الى الاستهداف المتعمد والمباشر من قبل الاحتلال الإسرائيلي، طال مقاسمها الرئيسية والفرعية، وهو ما أدى إلى تعطيل وتدمير لأبراج التقوية وشبكات الألياف الضوئية بالإضافة الى المسارات والخطوط الناقلة الرئيسية التي تربط قطاع غزة مع بعضه ومع العالم الخارجي. ونتيجة لذلك خرج ما نسبته 75% من أبراج شركات الاتصال البالغ عددها 841 برجاً عن العمل، مما أدى إلى انقطاع الخدمة تماماً 10 مرات³⁴ تزامن ذلك مع ضربات سلاح الجو الإسرائيلي العنيفة ما يعكس تعمد الاستهداف لعزل السكان والحد من تواصلهم والقدرة على طلب الاستغاثة في حالة الطوارئ، كذلك إعاقة عمل الصحفيين بهدف طمس الحقيقة، وبذلك فقدت المنظمات الدولية ومنها منظمة الصحة القدرة على الاتصال بطواقمها خلال أصعب الظروف خصوصاً اقتحام القوات المحتلة للمستشفيات.³⁵

كما دمرت قوات الاحتلال مباني ومقرات تعليمية، حيث استهدف 274 مبنى مدرسي بشكل مباشر، ما يعني تعرض 85.8% من المدارس للتدمير أو للضرر، ما يجعل 72.5% من هذه المدارس بحاجة إما إلى إعادة بناء كامل، أو إعادة تأهيل بشكل كبير لاستعادة القدرة على التشغيل، وتدير وكالة الانبوا نحو 29% من هذه المدارس. يضاف إلى ذلك استهداف 12 جامعة في قطاع غزة، سواء بتدميرها تماماً أو تحويلها إلى ثكنات عسكرية ومراكز احتجاز ومراكز تحقيق³⁶، بالإضافة إلى تدمير 36 ملعباً وصالة رياضية دمرها الاحتلال.³⁷ وقد قتل 9211 طالباً و397 معلماً، فيما أصيب أكثر من 14200 طالباً، و2200 معلماً حتى 30 يوليو 2024.

34 وكالة وفا الرسمية، الاحتلال قطع الاتصالات عن قطاع غزة أكثر من 10 مرات منذ بدء العدوان، رابط إلكتروني: <https://www.wafa.ps/Pages/Details/95652>

35 منظمة الصحة العالمية، المنظمة تفقد الاتصال بمستشفى الشفاء في غزة وسط تقارير عن تعرضه لهجمات، رابط إلكتروني: <https://www.emro.who.int/ar/media/news/who-loses-communication-with-contacts-in-al-shifa-hospital-in-gaza-amid-reports-of-attacks.html>

36 مجموعة التعليم في فلسطين، تقرير احصائي لأضرار المؤسسات التعليمية معزز بصور أقمار صناعية، إبريل 2024، رابط إلكتروني: <https://educationcluster.app.box.com/s/k3sequezx5tp2j6gnkqmw9qm3wsxd0ty>

37 مكتب الإعلام الحكومي، إحصائية محدثة لحصيلة الهجمات الإسرائيلية في اليوم 345، 15 سبتمبر 2024، رابط إلكتروني: <https://t.me/mediagovps/3148>



وجراء ذلك حرم 630 ألف طالب وطالبة في قطاع غزة من حقهم في التعليم للعام الثاني على التوالي منذ السابع من أكتوبر 2023، يتوزعون بين مدارس الحكومة ومدارس وكالة الغوث والمدارس الخاصة، من بينهم نحو 39 ألف طالب وطالبة حرموا من تقديم امتحانات الثانوية العامة، فضلاً عن 88 ألفاً من طلبة الجامعات مع تعذر على نحو 550 طالباً الالتحاق بالمنح الدراسية في الخارج، و80 ألف طفل بلغوا سن الالتحاق برياض الأطفال. كذلك تعرض الأكاديميين وطلاب الجامعات في قطاع غزة لاستهداف مباشر ومتعمد، ما أدى إلى مقتل 98 شخصية أكاديمية علمية وفكرية، منهم 3 من رؤساء الجامعات، و68 شخصية تحمل درجة البروفيسور.³⁸

واستهدفت قوات الاحتلال بشكل مباشر الممتلكات الثقافية والمباني التاريخية الأثرية، حيث تعرض (206) مبنى أثري للتدمير، ضمت هذه المباني المدمرة كلياً أو جزئياً مساجد تاريخية، وكنائس أثرية قديمة، وأسواق وأحياء شعبية، جميعها تعود إلى أكثر من ألف عام، إضافة إلى تدمير جامعات ومكتبات ومتاحف ومسارح وجداريات وقلاع، ومخطوطات تاريخية ومؤسسات ثقافية.

كما استهدفت تلك القوات القطاع البيئي والزراعي وهو ما تسبب بأضرار كبيرة تفوق ما تسببت به الأعمال العدوانية السابقة، وعملت على انهيار كبير في الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني حتى بات قطاع غزة غير قادر على تحقيق الحد الأدنى من حاجة سكانه من الغذاء. يزيد من ذلك تداعيات ما ألقته القوات الإسرائيلية من قنابل على قطاع غزة قُدرت بنحو 82 ألف طن من المتفجرات³⁹، ولم ينفجر 10% منها بحسب العرف الذي تتبعه الأمم المتحدة في تحديد المخلفات الحربية غير المنفجرة فهي تبقى مدفونة تحت ركام المنازل والطرق والأراضي الزراعية المدمرة⁴⁰، ما يشكل تهديداً لحياة المدنيين وقطاعات البيئة والزراعة على حد سواء.

وتعرض قطاع الثروة الحيوانية في غزة لأضرار جسيمة كنتيجة طبيعية لاستمرار العدوان، فيما أهدمت أفواج كاملة من مزارع

38 مقابلة أجراها باحث المركز مع د. محمود مطر، وكيل وزارة التربية والتعليم، بتاريخ 2024/8/15

39 مكتب الاعلام الحكومية، تحديث اليوم 330 من العدوان، 31 أغسطس 2024

40 صحيفة Bloomberg الاقتصادية، تقرير: 42 مليون طن من الأنقاض ما الذي يتطلبه إعادة البناء، رابط إلكتروني:

<https://www.bloomberg.com/graphics/2024-gaza-who-will-pay-to-rebuild/>

الثروة الحيوانية التي يتم تربيتها بغرض إنتاج اللحوم،. كذلك تدمر قطاع الدواجن بالكامل، سواء بفعل القصف المباشر أو بسبب نقص الأعلاف، حيث تم تدمير 537 حظيرة و484 مزرعة دواجن و397 مزرعة أغنام، مما أدى إلى تقليص البنية التحتية الزراعية الغذائية في قطاع غزة إلى الصفر تقريباً⁴¹. وقد لحق دمار مباشر بالمصدر الرئيس لإنتاج الخضروات في قطاع غزة، والتي تشكل 53% من إجمالي المساحات الزراعية في قطاع غزة، وتتركز ثلثي هذه المساحات في محافظتي خان يونس وشمال القطاع، اللتان طالهما التدمير والتجريف الكبير⁴².

ويخشى بشكل كبير من تكريس قوات الاحتلال واقعاً جديداً يحرم سكان قطاع غزة من نحو 60 كيلومتراً تنوي الاستيلاء عليها بغرض انشاء مناطق عازلة داخل قطاع غزة، وهو ما بدأته بالفعل بتدمير وتجريف المباني والأراضي في تلك المساحة لتحقيق حزام أمني يُقدر عرضه نحو كيلومتر واحد ويمتد على كامل الحدود مع دولة الاحتلال.

4.2.1 فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب أطفال في قطاع غزة

فرضت قوات الاحتلال ظروفًا معيشية قاسية على النساء في قطاع غزة هدفت إلى الحؤول دون إنجاب أطفال في قطاع غزة، ضمن حرب الإبادة الجماعية التي تشنها على القطاع. وتعرضت النساء الحوامل لأشكال متعددة من الانتهاكات، شملت انعدام الحماية من الهجمات العسكرية، وضعف الخدمات الصحية المقدمة وصعوبة الوصول الآمن إليها، بالإضافة إلى فرض ظروف معيشية صعبة تزيد مخاطر الحمل. ومن جانب آخر يفرض الاحتلال الإسرائيلي ظروفًا تؤدي بحياة الأطفال حديثي الولادة. تسببت هذه الانتهاكات في موت بعض الأطفال حديثي الولادة وقتل النساء الحوامل، وفقدان بعضهم لأجننتهن، بينما تجبر أخريات إلى الولادة المبكرة أو إنجاب أطفال ميتين. أما الباقيات، فهن يواجهن مضاعفات خطيرة ومخاوف حقيقية من الوفاة أو فقدان أجننتهن نتيجة للإهمال وعدم الاهتمام باحتياجاتهن الخاصة. لم تكن هذه الانتهاكات وآثارها مجرد أضرار جانبية للهجوم العسكري الإسرائيلي، بل كانت جزءًا من سياسة واسعة تهدف إلى ارتكاب أحد أفعال جريئة الإبادة الجماعية.

وفرضت قوات الاحتلال ظروفًا معيشية صعبة تزيد من مخاطر منع الإنجاب في قطاع غزة. بالإضافة إلى فرض ظروف تؤدي بحياة الأطفال حديثي الولادة، بحيث ارتفعت نسب حالات الإجهاض في قطاع غزة نتيجة تلك الإجراءات إلى أكثر من 300% منذ أكتوبر الماضي 2023⁴³. وعانت النساء الحوامل من الهجمات العسكرية الإسرائيلية ولم يتوفر لهن أي حماية أو احترام خاصين، حيث تعرضن للقتل والإصابة أو استنشاق الغازات السامة، مما أدى إلى ظهور أعراض نفسية وجسدية شديدة ناجمة عن الخوف والهلع. أدى ذلك كله إلى منع العديد من الولادات في غزة وتركت آثارًا جسيمة على الصحة الإنجابية، بما في ذلك زيادة آلام الحمل، أو الإجهاض، أو الولادة المبكرة، أو ولادة أطفال ميتين.

كما ساهمت صعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية اللازمة في ظل العدوان وفقر الخدمات الصحية المقدمة في تعرض النساء الحوامل لخطر الموت أو الإصابة بمضاعفات خطيرة خلال فترة الحمل والولادة. إذ تتطلب الاحتياجات الطبية للنساء الحوامل رعاية مستمرة وأمنة قبل الولادة، وأثناءها. وأجبرت النساء الحوامل في كثير من الحالات للخضوع لعمليات

41 منظمة FAO، الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الزراعية بسبب الصراع في قطاع غزة، رابط إلكتروني: <https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/8c04dc0e-d5df-40cd-88428-a645177aff1/content>

42 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي: الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول أثر عدوان الاحتلال الإسرائيلي، رابط إلكتروني: <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4644>

43 OCHA (2024, July 9). Gaza nine months on, pregnant women carry the burden of conflict.

<https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/gaza-nine-months-pregnant-women-carry-burden-conflict>



قيصرية دون تخدير. كما يضطر الأطباء إلى إجراء عمليات استئصال الرحم للشابات، رغم عدم ضرورتها عادة. في محاولة لإنقاذ حياتهن بسبب نقص وحدات الدم المتوفرة، مما يحرمهن من القدرة على الإنجاب مستقبلاً.⁴⁴ كما أجبرت العديد من النساء الحوامل على الولادة في المنازل أو في مراكز الإيواء أو في الخيام، مما يزيد من خطر المضاعفات الطبية المرتبطة بالحمل والولادة، ويضعف من معاناتهن وضغوطهن النفسية. من جهة أخرى، أدت سياسة التجويع والتعطيش إلى معاناة النساء الحوامل من سوء التغذية والجوع الشديد، مما أثر بشكل مباشر على الأجنة وعلى الرضع بعد الولادة، فضلاً عن مقاومة معاناتهن وقلقهن على حياة وصحة أجنتهن.

ومن جهة أخرى، منذ السابع من أكتوبر، فاقم الهجوم العسكري الإسرائيلي معاناة النساء، خاصة الحوامل، اللواتي اضطررن لتحمل مسؤوليات إضافية وسط النزوح وتدهور الأوضاع المعيشية. فقد أدى انهيار الخدمات الأساسية وانتشار الأوبئة إلى زيادة المخاطر الصحية المرتبطة بالحمل والولادة، مما عمّق أزمة منع الإنجاب. كما تعاني النساء الحوامل من آثار مدمرة جراء سياسة التجويع وسوء التغذية، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الإجهاض وولادة أطفال ناقصي الوزن. كما يتسبب نقص المياه الصالحة للشرب في وفيات الرضع وانتشار الأمراض المعدية. وأكد خبراء الأمم المتحدة أن "95% من النساء الحوامل والمرضعات يعانين من نقص غذائي حاد".⁴⁵

وفي ظل هذه الظروف ارتفع معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة في قطاع غزة إلى ما يقارب مرتين إلى ثلاث مرات من المعدل الطبيعي، نتيجة لأسباب يمكن تفاديها تماماً، ناتجة عن الهجمات الإسرائيلية المستمرة.⁴⁶ وتوفي أطفال حديثو الولادة حتى سن ثلاثة أشهر بسبب الإسهال، وانخفاض حرارة الجسم، وأسباب أخرى يمكن الوقاية منها. وبدون توفر المعدات الأساسية والدعم الطبي، تبقى فرص بقاء الأطفال الخدج وذوي الوزن المنخفض على قيد الحياة ضئيلة جداً.⁴⁷ كما قطعت إسرائيل الكهرباء عن غزة ومنعت دخول الوقود اللازم لتشغيل المولدات التي تدعم المعدات الطبية في المستشفيات، بما في ذلك الحاضنات. نتيجة لذلك، توفي أطفال خدج.⁴⁸ ومن جانب آخر، تواجه الحاضنات اكتظاظاً شديداً بسبب إغلاق معظم المستشفيات في جنوب وادي غزة، مما أدى إلى وضع أكثر من طفل في الحضانة الواحدة وزيادة في حالات العدوى والأوبئة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة.⁴⁹

44 Juzoor for Health and Social Development, The ravages of war: impact on mothers & newborns in Gaza (11 November 2023), [https://www.juzoor.org/cached_uploads/download/202311/11/maternal-heal,\(2023 October 30 \(Arabic Jazeera Al\)](https://www.juzoor.org/cached_uploads/download/202311/11/maternal-heal,(2023 October 30 (Arabic Jazeera Al) الف امرأة حامل في غزة يواجهن) الف امرأة حامل في غزة يواجهن <https://www.aljazeera.net/women/2023/10/30/50-واقعة-مرعبة-تفاصيل-مرة-لول-تروى> "مصيبرا مجهولا 50

45 OHCHR (2024, May 6). Onslaught of violence against women and children in Gaza unacceptable: UN experts <https://www.ohchr.org/en/press-releases/202405/onslaught-violence-against-women-and-children-gaza-unacceptable-un-experts>

46 Oxfam (2023, November 23). Babies dying from preventable causes in besieged Gaza. <https://www.oxfam.org/en/press-releases/babies-dying-preventable-causes-besieged-gaza-oxfam>

47 Oxfam (2023, November 23). Babies dying from preventable causes in besieged Gaza. <https://www.oxfam.org/en/press-releases/babies-dying-preventable-causes-besieged-gaza-oxfam>

48 انظر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (19 نوفمبر 2023). الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل | تقرير موجز بالمستجدات رقم 44: <https://www.ochaopt.org/ar/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-44>

49 مقابلة شخصية أجراها طاقم المركز مع الطبيب زياد أبو طه، في قسم النساء الولادة في مجمع ناصر الطبي، بمدينة خان يونس.

حالة حقوق الإنسان في الضفة الغربية خلال

عام 2024:

2

تصاعدت انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين خلال عام 2024، وبلغت مستويات غير مسبوقة. فقد شنت تلك القوات حملات عسكرية واسعة النطاق، خاصة في مناطق شمال الضفة الغربية، ما أدى إلى موجات جديدة من العنف والانتهاكات الجسيمة. بما في ذلك عمليات القتل والإصابة، تدمير المنازل والممتلكات والأعيان المدنية، تصاعد جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين، القيود المشددة على حركة الفلسطينيين، إضافة إلى حملات الاعتقال الواسعة، وممارسة التعذيب وغيره من أشكال المعاملة القاسية واللاإنسانية داخل سجون الاحتلال.

1.2 جرائم القتل والإصابة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي جرائم القتل بحق المدنيين في الضفة الغربية بوتيرة متصاعدة بموازاة حرب الإبادة التي تشنها على قطاع غزة، واستخدمت القوة المفرطة بحق المدنيين بشكل غير مسبوق. ووظفت تلك القوات ترسانتها العسكرية في استهداف المدنيين، بما في ذلك الطائرات الحربية والمسيرات والدبابات والآليات الثقيلة التي أدخلتها إلى قلب الحارات الضيقة في المدن والمخيمات وقامت بتجريف أجزاء كبيرة منها وقتل المدنيين بدعوى البحث عن مسلحين فلسطينيين.

وكثفت قوات الاحتلال هجماتها العسكرية على المخيمات الفلسطينية شمال الضفة الغربية، حيث كررت اقتحام تلك المخيمات وتنفيذ مدهامات وعمليات تدمير للمنازل والبنى التحتية واقتواف جرائم قتل على مدار أيام، ثم تنسحب وتعاود الاقتحام في وقت لاحق، لتنفذ المزيد من الاعتداءات، وتركز ذلك في مخيم جنين، ومخيم طولكرم ونور شمس، في طولكرم ومخيم بلاطة في نابلس. وقتل خلال هذه الحملات عشرات المدنيين، من فيهم مدنيون قتلوا داخل منازلهم جراء قصف قوات الاحتلال المنازل على رؤوسهم، وقتل مدنيون جراء قصف مسيرات إسرائيلية لمباني أو سيارات كان بداخلها مدنيون، وقتل مدنيون جراء إعدامات ميدانية في الشوارع والطرق خلال اقتحام الأحياء والشوارع الضيقة. وقتل مدنيون جراء جرائم الاغتيال التي اقترفت على نطاق واسع خلال العام.



وأُسفرت هذه الجرائم عن مقتل (522) فلسطينيًا، بينهم (178) مدنيًا، منهم (92) طفلًا و(17) امرأة. بين القتلى (5) فلسطينيين قتلوا على أيدي مستوطنين، و(15) توفوا في سجون الاحتلال. بين إجمالي القتلى (144) مواطنًا قتلوا جراء غارات جوية استهدفت مواطنين داخل منازل ومنشآت وسيارات، بينهم (28) مدنيًا، منهم (16) طفلًا و(3) نساء. كما أصيب خلال العام (1331) فلسطينيًا، بينهم (301) طفلًا و(65) امرأة.

2.2 هدم المنازل والممتلكات والأعيان المدنية

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاج سياسة هدم المنازل السكنية والأعيان المدنية الأخرى بطريقة الهدم المباشر والاعتداء على ممتلكات المواطنين ومصادرتها، أو عبر إجبار المواطنين على هدم منازلهم ذاتياً وفرض الغرامات عليهم. كما استمرت السلطات المحتلة في سياسة العقاب الجماعي ضد عائلات الفلسطينيين الضالعين في عمليات مقاومة ضد القوات المحتلة أو المستوطنين، وعملت على هدم منازلهم أو إغلاقها. وجاء التركيز هذا العام على شرق مدينة القدس بشكل لافت، وذلك في إطار سياساتها لتهويد المدينة بشكل كامل. كما واصلت القوات المحتلة استهداف المنشآت المدنية التجارية، الصناعية، الزراعية، الخدماتية، الصحية، التعليمية، الدينية والرياضية في مدن الضفة الغربية.

وقد استمرت أعمال الهدم والتجريف في مناطق الضفة الغربية لصالح المشاريع الاستيطانية الإسرائيلية، وواصل المستوطنون تنفيذ اعتداءاتهم على المواطنين وممتلكاتهم، تحت حماية القوات العسكرية الإسرائيلية، ويشير ذلك إلى انتهاكات جسيمة بحق السكان المدنيين خصوصاً في المناطق المصنفة (C)، حيث تُعدّ المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي الإنساني بالنظر إلى أنها تخالف المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر نقل السكان المدنيين التابعين للسلطة القائمة بالاحتلال إلى الإقليم الواقع تحت احتلالها.



وقد هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي (1683) منزلاً ومنشأة مدنية في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة خلال العام 2024، وزعت على النحو التالي هدم (1084) منزلاً، بينهم (51) منزلاً هدماً ذاتياً و(256) بحجة عدم الترخيص و(22) منزلاً كعقاب جماعي و(755) منزلاً في الهجمات البرية على المدن والمخيمات في شمال الضفة الغربية. ووثق المركز استهداف المنشآت المدنية الأخرى، حيث هدمت القوات المحتلة (599) منشأة مدنية تستخدم لأغراض تجارية، و منشآت صناعية، و منشآت زراعية، و بئر مياه، ومنشآت تعليمية، ومنشأة دينية.. كما أصدرت القوات المحتلة (144) مخططاً استيطانياً على أراضي الضفة الغربية، بدأ العمل في أكثر من نصفها بشكل فعلي، حيث تم بناء حوالي (2220) وحدة سكنية استيطانية خلال العان 2022.

وخلال العام 2024، هدم المواطنون بشكل ذاتي 53 % من المباني التي هدمت في القدس الشرقية عقب إصدار سلطات الاحتلال أوامر بالهدم، وذلك بنسبة 27 % مقارنةً بعمليات الهدم الذاتي خلال السنوات الخمس السابقة، ويرجع ذلك إلى التشريعات الإسرائيلية الجديدة التي تحد من سلطة المحاكم الإسرائيلية في التدخل وتُمكن بلدية القدس من ممارسة الضغط على الأسر لهدم ممتلكاتها بنفسها، كما أنها تهدد بسجن أفراد الأسرة أو تغريمهم إذا لم يكملوا عملية الهدم بسرعة.

كما برزت خلال عام 2024 عمليات الهدم الجماعية التي نفذتها بلدية الاحتلال في عدة أحياء من مدينة القدس الشرقية المحتلة، بحجة البناء دون ترخيص، أو بهدف إقامة مشاريع استيطانية، خاصة في بلدي سلوان وعناتا، حيث شهد حي البستان عمليات هدم جماعية أدت إلى هدم أكثر من 25 مبنى ومنشأة، بهدف إقامة مشروع حديقة الملك المقرر المصادق عليه منذ عام 2004 على انقاص المنازل السكنية القائمة في حي البستان. أما في حي وادي الجوز، بدأت بلدية الاحتلال بعمليات هدم لمنشآت تجارية، لصالح مشروع وادي السيليكون الاستيطاني، الذي صادقت عليه بلدية الاحتلال عليه بداية عام 2024 بعد سنوات من بحثه من قبل لجان البلدية، والذي يقضي بهدم حوالي 200 منشأة تجارية وصناعية في المنطقة الصناعية في الحي على مساحة 30 دوماً، لإقامة شركات تكنولوجية ومجمعات تجارية، وفنادق، وكلية تقنية، وتوسيع المساحات الخضراء والشوارع في المنطقة.

3.2 تصاعد جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين

شهد العام 2024 تصاعداً في وتيرة الاستيطان واعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة، خاصة بعد السابع من أكتوبر، بما في ذلك الاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية وتهجير سكانها، وبناء مزيد من المستوطنات في عمق الأراضي الفلسطينية، تطبيقاً لمخطط الحكومة الإسرائيلية المتطرفة فرض السيادة على الضفة الغربية واعتبارها جزء من أرض إسرائيل، حيث أعلن مراراً أن عام 2025 سيكون عام السيادة في يهودا والسامرة (الضفة الغربية). فمن ناحية، ارتفعت وتيرة الاستيطان بشكل محموم، انعكاساً لمخطط الوزير اليميني المتطرف بتسلييل سموتريتش، مضاعفة الاستيطان في الأعوام القادمة. ومن ناحية أخرى، تصاعدت أعمال العنف والاعتداءات التي ينفذها المستوطنون بحق المدنيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، بحماية من جنود الاحتلال.

وصادق مجلس التخطيط والبناء الأعلى الإسرائيلي على مخططات بناء 9884 وحدة سكنية في المستوطنات في العام 2024، وفقاً لصحيفة يديعوت احرونوت الإسرائيلية، في حين أقامت نحو (52) بؤرة استيطانية في الضفة الغربية جزء منها قريب من المستوطنات القائمة، منها (خمسة) ثمانية بؤر استيطانية في المناطق المصنفة (B) في منطقة الحماية التعاقدية في منطقة شرق بيت لحم والتي أعلن سموتريتش السيطرة عليها بتاريخ 2024/7/20 ومساحتها 167 ألف دوغ. وبؤرة في

أراضي قرية ترمسعيا وأخرى على أراضي قرية عين يبرود في رام الله؛ (3) بؤر استيطانية في المنطقة المصنفة (918) منطقة إطلاق النار ، والتي يُنزع على المدنيين التواجد فيها شرق يطا جنوب الخليل. حيث يجري محاولة ترحيل الفلسطينيين. بالإضافة إلى الاعلان عن مصادرة نحو 24258 دونما من أراضي الضفة الغربية تحت مسمى (أراضي دولة) والتي يتم لاحقاً تاجيرها للمستوطنين لإقامة بؤر رعوية وزراعية عليها وتنطلق منها الهجمات ضد القرى الفلسطينية. كما تم إقامة (5) مستوطنات جديدة «افيتار، جفعات اساف، سدي افرايم، ادوريم، ناحال خليتز». فضلاً عن اعطاء الصفة الشرعية القانونية لخمس بؤر استيطانية إضافية ووصفها على أنها أحياء سكنية تابعة للمستوطنات، وهي: "أحياء، بيت الياهو، بني آدم، مدانيه عادي، جفعات حنان."

وفي مدينة القدس، لم يكن عام 2024 عاماً عادياً على المسجد الأقصى، حيث شهد محاولات لفرض السيطرة عليه والبدء بتنفيذ مخططات جرى الحديث عنها لسنوات طويلة في أروقة الكنيست أو في اجتماعات حكومية وحزبية اسرائيلية، حيث أعلن وزير الأمن الإسرائيلي آنذاك ايتمار بن غفير بناء كنيس في الأقصى وأكد على حق اليهود بالصلاة فيه، وسرعان ما ترجمت أقواله إلى أفعال وتصرفات يومية من المستوطنين في المسجد، باتخاذ المنطقة الشرقية منه المكان الرئيسي للصلاة والجلوس باعتبارها البوابة الرئيسية للهيكل المزعوم، إضافة إلى ذلك عقدت الجلسات والمؤتمرات الخاصة حول تغير الوضع القائم في المسجد وبحث سبل تهويده وفرض السيطرة عليه، حيث انعكس ذلك على اعداد المقتحمين الإسرائيليين التي ارتفعت، مقابل انخفاض اعداد المصلين المسلمين من خلال فرض إجراءات مشددة على دخولهم بحجة الاوضاع الأمنية بسبب الحرب على قطاع غزة.



وبلغ عدد المقتحمين من المستوطنين الاسرائيليين للمسجد الأقصى 53 ألفاً و605 مستوطناً إسرائيلياً في عام 2024، وهو العدد الأكبر منذ بداية الاقتحامات في عام 2003، وأكثر بـ 5 آلاف من عدد المقتحمين عام 2023 والذي بلغ 48 ألفاً و223 مستوطناً. وخلال عام 2024 حاولت سلطات الاحتلال أيضاً ترسيخ تقسيم المسجد الأقصى زمانياً من خلال زيادة مدة فترة اقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى 15 دقيقة إضافية في كل يوم من أيام الأسبوع، ما يعني تخصيص حوالي 6 ساعات يومياً لاقتحام المستوطنين عدا يومي الجمعة والسبت.

ويعد إغلاق مقرات الأونروا من أبرز الانتهاكات الإسرائيلية خلال عام 2024. وذلك بعد قرار الكنيست الإسرائيلي في نهاية أكتوبر 2024 بحظر نشاط الأونروا، ما سيترتب عليه إغلاق مقر الأونروا في حي الشيخ جراح، وعدد من المؤسسات التعليمية والعيادات الطبية التابعة للوكالة والمنتشرة في عدة أحياء من مدينة القدس الشرقية المحتلة.⁵⁰

من جهة أخرى، قدمت حكومة الاحتلال المزيد من الدعم للاستيطان في الضفة الغربية حيث جرى خلال العام 2024 تقديم تسهيلات مالية كبيرة لخدمة المستوطنات والتوسع بها على حساب الاراضي في مناطق الضفة الغربية، كان أهمها: المصادقة على مضاعفة ميزانية وزير المستوطنات بزيادة مقدارها (302) مليون شيكل؛ تخصيص نحو (7) مليار شيكل من اجل مشاريع الطرق في الضفة الغربية التي تخدم تواصل المستوطنات ببعضها البعض؛ تخصيص مبلغ 409 مليون شيكل كمشاريع نوعية (الحفاظ على الآثار) في المستوطنات وجزء من المناطق في الاراضي الفلسطينية التي يسيطر عليها الاحتلال؛ وتخصيص مبلغ 75 مليون شيكل من أجل دعم البؤر الاستيطانية الرعوية والزراعية التي اقيمت خلال العام 2023 - 2024.

اعتداءات المستوطنين

في المقابل، تصاعدت اعتداءات المستوطنين ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، بما فيها القدس، على نحو غير مسبوق. وأطلق العنان للمستوطنين بمن فيهم التشكيلات الإجرامية (شبيبة التلال)، وعصابات «تدفيع الثن» لتنفيذ هجمات ضد الفلسطينيين على الطرقات وعلى المنازل والممتلكات، على مرأى ومسمع وبحماية من جنود الاحتلال. ورصد المركز جرائم جرائم قتل نفذها مستوطنون بحق مدنيين فلسطينيين في مختلف أنحاء الضفة الغربية، تحت حماية وحراسة جنود الاحتلال الذين لم وفروا لهم الحماية الكاملة لتنفيذ جرائمهم. وأسفرت هذه الجرائم عن مقتل (5) فلسطينيين، وإصابة آخرين بجراح. وشملت تلك الاعتداءات مهاجمة المستوطنين أراضي الفلسطينيين الزراعية وتخريب المزرعات واقتلاع الأشجار، وكذلك ضرب مواطنين واحراق منازل بعد الاعتداءات على القرى، وإحراق مركبات متوقفة في الشارع تعود للفلسطينيين، وتخريب ما تطاله أيديهم.

4.2 القيود على الحركة في الضفة الغربية

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي فرض قيودها التعسفية على حركة السكان المدنيين في الضفة الغربية المحتلة خلال العام 2024، وذلك في إطار سياسة العقاب الجماعي للسكان المدنيين. وتشكل الحواجز العسكرية أحد أدوات السيطرة التي تستخدمها قوات الاحتلال الإسرائيلي في إطار مشروعها الاستيطاني الاستعماري المبني على التفتيت الجغرافي والديمقراطي للأرض الفلسطينية المحتلة. وبالتوازي مع عمليات التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وبناء الطرق الالتفافية وتشديد جدار الضم في عمق الأرض الفلسطينية المحتلة، كثفت قوات الاحتلال، وعلى مدى عقود من إقامة حواجز عسكرية حولت المدن والقرى والمخيمات إلى كانتونات منعزلة يصعب التنقل بينها.

50 أصدر المركز بيان حول القرار : <https://pchrgaza.org/ar/?p=29133>



وخلال عام 2024، بلغ عدد الحواجز العسكرية المنتشرة في الضفة الغربية (793) حاجزاً عسكرياً،⁵¹ بينها (89) نقطة تفتيش منصوبة في عمق الضفة الغربية، بين المدن والقرى والمخيمات. كذلك، نصبت قوات الاحتلال (126) بوابة حديدية مغلقة دائماً، على مداخل المدن والقرى والبلدات الفلسطينية التي تقع على الشوارع الرئيسية ويعبرها المستوطنون أو القرى والبلدات القريبة من المستوطنات. كما نصبت (158) تل ترابي بمثابة حواجز واغلاق للطرق، و(103) نقطة تفتيش جزئية. كما أصبحت الحواجز الفجائية على مفترقات الطرق الرئيسية بين المدن الفلسطينية وداخلها شبه دائمة. ضمن سلسلة إجراءات عقاب جماعي ضد السكان الفلسطينيين واصلت قوات الاحتلال منع دخول العمال والتجار ورجال الأعمال من سكان الضفة الغربية إلى إسرائيل منذ هجوم 7 أكتوبر 2023 وما تبعه من هجوم عسكري إسرائيلي واسع على قطاع غزة.

وأغلقت قوات الاحتلال العديد من الشوارع أمام حركة المدنيين الفلسطينيين لفترات طويلة، وسمحت فيها بالحركة للمستوطنين فقط. وتدير شركات حراسة خاصة إسرائيلية جزءاً من الحواجز تحت إشراف إدارة المعابر في قيادة جيش الاحتلال الإسرائيلي.

وأدى وجود هذه الحواجز إلى عدم الانتظام في العملية التعليمية في المدارس والجامعات وكذلك تسبب في تشوش العمل في المؤسسات الخدمية مثل الصحة ووزارة الداخلية والمواصلات.

كما لم يكن عام 2024 عاماً عادياً على أحياء وبلدات مدينة القدس الشرقية المحتلة، التي عانت الحصار والعزلة، جراء الحواجز المنتشرة داخل احياء البلدة القديمة وعلى مداخلها، وتشديد الإجراءات العسكرية على جميع الحواجز والنقاط العسكرية،

51 <https://www.ochaopt.org/content/west-bank-access-restrictions-map-november-2024>

في المدينة المحتلة وفي محيطها، بالتزامن مع إغلاق بعضها بشكل متكرر، بالإضافة إلى إغلاق عدد من البوابات الحديدية القائمة على مداخل البلدات والاحياء في المدينة، ما أدى إلى تفاقم الازمات المرورية، وزيادة معاناة عشرات آلاف المواطنين من سكان المدينة المحتلة، والذين يواجهون صعوبة بالغة في التوجه لأعمالهم ومراكز تعليمهم، ما أدى إلى تقييد حركتهم بشكل كبير، وحرمانهم من التمتع بحياتهم الطبيعية، وأيضاً من الاحتفال بأعيادهم ومناسباتهم الدينية، حيث فرضت سلطات الاحتلال قيودها على دخول المصلين إلى المسجد الأقصى في أول أيام عيد الأضحى، لأداء صلاة العيد، ومنعت الآلاف من الدخول إليه بعد ان نشرت حواجزها بشكل كثيف في محيطه، واعتدت على المصلين عليها بالضرب والدفع. واستمرت قوات الاحتلال طوال عام 2024 بالانتشار بكثافة في محيط البلدة القديمة وأزقتها، خاصة في أيام الجمعة حيث كانت تشرع منذ ساعات الفجر بنصب الحواجز في الطرقات المؤدية إلى المسجد الأقصى وأبواب البلدة القديمة، وتمنع الدخول إليه بشكل عشوائي، كما كانت تقوم بأعمال تفتيش جسدية للمئات من المصلين وخاصة من فئة الشبان. كما عانى المواطنون المسيحيون في المدينة المقدسة من القمع والتضييق خلال مشاركتهم بالأعياد والمناسبات المسيحية خلال عام 2024 وذلك من خلال منع قوات الاحتلال المصلين والمحتفلين من الوصول والصلاة في الكنائس لاسيما في البلدة القديمة من القدس، أو من خلال تحديد أعداد المصلين في كنيسة القيامة، والاعتداء عليهم على السواثر في الطرقات المؤدية إلى الكنائس.

واستمرت سلطات الاحتلال العاملة على جسر الكرامة الحدودي مع المملكة الأردنية الهاشمية في الذلل السكان المدنيين الفلسطينيين خلال محاولتهم اجتياز المعبر المذكور الواقع تحت سيطرتها، وفي الاتجاهين.

كما تحرم تلك السلطات آلاف المواطنين من حقهم في السفر، وعادة ما تترافق حالات الحرمان مع إخضاع السلطات الإسرائيلية المواطنين الفلسطينيين المحرومين من السفر لممارسات تحط من كرامتهم الإنسانية، تتمثل في التفتيش الدقيق، والتحقيق على أيدي ضباط من المخابرات، الى جانب إجبارهم على الانتظار ساعات طويلة قبل إعادتهم من حيث أتوا، أو اعتقال عدد منهم أثناء سفرهم عبره.

5.2 الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية واللا إنسانية في سجون الاحتلال

مع نهاية العام 2024، بلغ عدد المعتقلين في سجون الاحتلال (10,000) معتقل، بينهم (365) طفلاً موزعين على (23) سجناً ومركز اعتقال داخل دولة الاحتلال، ومعتقل واحد فقط في الضفة الغربية داخل حدود الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، وهو ما يخالف لاتفاقيات جنيف الرابعة، خاصة المادة 7 التي تلزم الدولة المحتلة باحتجاز المعتقلين من السكان المحتلين في الأقاليم المحتلة حتى انتهاء فترة عقوبتهم. ولا يشمل ذلك آلاف المعتقلين في مراكز اعتقال الجيش (معتقلي غزة) الذين لا يعرف عددهم بالتحديد، سواء الذين تم اعتقالهم من داخل إسرائيل أو من داخل قطاع غزة خلال الاجتياح البري لمدن القطاع، من فيهم نساء وأطفال وشيوخ وأطباء، وممرضين وصحفيين ومعلمين.

وتصاعدت بشكل لافت أعداد المعتقلين في الضفة الغربية، في ضوء الحملات العسكرية التي نفذتها قوات الاحتلال بحق المدن والمخيمات الفلسطينية، خاصة في مدن جنين وطولكرم ونابلس شمال الضفة الغربية. شمل ذلك أطفال ونساء وشيوخ وصحفيين، خضعوا جميعاً لظروف اعتقال قاسية ومهينة للكرامة الإنسانية، وحرمانهم من كافة حقوقهم الأساسية، في شكل من أشكال العقوبات الجماعية لم تشهدها السجون والمعتقلات الإسرائيلية من العام 1967. ويرافق عمليات



الاعتقال جرائم أخرى شملت عمليات التنكيل والضرب والتهديد بالقتل للمعتقلين وعائلاتهم، وتخريب الممتلكات وسرقة محتوياتها، واستخدام أفراد من ذوي المعتقلين كدروع بشرية خلال عمليات الاعتقال.

وتصاعدت على نحو خاص عمليات الاعتقال الإداري لآلاف الفلسطينيين في الضفة الغربية، وهو اعتقال غير قانوني يتم بدون تهمة أو محاكمة تحت بند "ملف سري"، ولا يسمح للمعتقل أو وكيله الاطلاع عليه حسب الأوامر العسكرية الإسرائيلية. وخضع عشرات آلاف الفلسطينيين لهذا الإجراء منذ احتلال الأراضي الفلسطينية. وبلغ عدد المعتقلين الإداريين خلال العام (3428) معتقلاً، بينهم (100) طفل، و(22) امرأة.⁵² وهو مؤشر واضح على حجم الاعتقالات التي نفذتها تلك القوات بحق الفلسطينيين، بينما بلغت عدد أوامر الاعتقال الإداري منذ بدء حرب الإبادة، أكثر من عشرة آلاف أمر ما بين أوامر جديدة وأوامر تجديد، منها أوامر بحق أطفال ونساء.

وشهد العام إجراءات عقابية غير مسبقة بحق المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال، حيث ضيقت الخناق عليهم حرمتهم من كافة حقوقهم المكتسبة على مدى عقود من النضال. ومارست سلطة السجون كافة أشكال التنكيل بحق المعتقلين، بما في ذلك حملات القمع والتنكيل والضرب الجماعي والفردى في ساحات السجون بشكل متكرر، أدى في أحيان إلى وفاة معتقلين تحت الضرب. كما تم تقليص كميات الطعام التي كانت توفرها سلطات في السجون في السابق، مما أدى إلى نقص في أوزان المعتقلين بشكل واضح وظهور علامات الهزال عليهم، بموازاة الإهمال الطبي الي يواجهون، مما فاقم أوضاع المعتقلين الصحية ونقص مناعتهم، خاصة المرضى وكبار السن وبعض النساء الحوامل اللواتي اعتقلن أثناء الحمل، وظهور أعراض أمراض جديدة في صفوفهم. وفاقم من أوضاع المعتقلين السيئة تكديس المعتقلين داخل الزنازين بسبب أعدادهم المتزايدة، ونقص التهوية وقلة النظافة بشكل عام. كما مورست على نطاق واسع عمليات العزل الانفرادي بحق مئات المعتقلين، وحرمو من الاتصال بالعالم الخارجي والالتقاء بمحاميههم أو زيارة ذويهم.

لقد أدت هذه الظروف غير الإنسانية التي يخضع لها آلاف المعتقلين الفلسطينيين في سجون ومعتقلات الاحتلال إلى ارتفاع هائل في أعداد الوفيات داخل السجون. وبلغ عدد الوفيات (60) معتقلاً، بينهم (35) معتقلاً من قطاع غزة، بينهم معتقلون توفوا جراء الضرب والتعذيب وآخرون توفوا جراء الإهمال الطبي.

52 وفق إحصائيات هيئة شؤون الأسرى رام الله.

نشاطات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان 2024

2.

تحديات وفرص عمل المركز في ظل حرب الإبادة

لم يشهد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ظروفًا أكثر قسوة من هذا العام في تاريخ مسيرته الممتدة على مدى نحو ثلاثة عقود. على امتداد العام، وصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي هجومها العسكري على قطاع غزة واستمرت حرب الإبادة الجماعية التي بدأت منذ السابع من أكتوبر عام 2023، وهو ما تناولناه في القسم الأول من هذا التقرير بصورة مركزة.

وفي ظل هذه الظروف الاستثنائية، كان على المركز العمل ضمن خطة طوارئ تستجيب وبشكل مباشر للتطورات الميدانية المتغيرة بشكل شبه يومي، ولكن في ذات الوقت تنسجم مع خطة المركز الاستراتيجية الخماسية للأعوام 2020-2024. ونجح طاقم المركز في الاستجابة السريعة للتغيرات المأساوية وتمكن من تطويع امكانياته وتسخير قدراته لتنفيذ المهام الموكلة له، رغم قسوة الظروف التي واجهوها. فمن ناحية استمرت حرب الإبادة في حصد أرواح عشرات آلاف المدنيين وإيقاع أضعافهم من المصابين، وتدمير مئات آلاف المنازل والممتلكات المدنية والمنشآت، وتدمير البنى التحتية والمرافق العامة والحيوية، وتدمير خطوط الكهرباء والمياه والمواصلات والاتصالات، لخلق بيئة غير صالحة للعيش في قطاع غزة. ومن ناحية أخرى، بات غالبية طاقم المركز الذين بقوا في قطاع غزة تحت مرمى نيران الاحتلال في أي لحظة بسبب القصف العشوائي الذي طال جميع الأماكن في قطاع غزة، ولم يبق مكان آمن فيه يلوذ إليه الناس.

وقد فقد المركز ثلاثة من أعضائه الذين عملوا بكل تفاني في ظروف الحرب، كان آخرهم الزميل إيهاب فيصل، المساعد الإداري في المركز الذي قتل هو وزوجته وطفلتاهما في استهداف منزل لجأوا إليه في مدينة غزة في يناير 2025. يضاف إلى هذا الألم مقتل الزميلتين المحاميتين في وحدة المرأة، نور أبو النور ودانا ياغي، اللتين قتلتا وعائلتيهما في استهدافين منفصلين في دير البلح ورفع مطلع العام 2024. يضاف إلى ذلك، استمرار نزوح طاقم المركز من منازلهم التي هدمت بسبب الاجتياحات البرية التي نفذتها قوات الاحتلال في تلك الأماكن، والالتجاء إلى أماكن أخرى، غالبيةهم نزح إلى خيام تفتقر لأبسط مقومات الحياة. وفاقمت تلك الظروف من الأعباء الموكلة على طاقم المركز بشكل استثنائي، وفرضت قيوداً على مقدرتهم على الحركة لتنفيذ المهام.



الزميل الراحل إيهاب فيصل



الزميلة الراحلة نور أبو النور



الزميلة الراحلة دانا ياغي

وتكّن المركز من العمل على خطة التكيف التي بدأها مطلع الحرب، رغم الأضرار الكبيرة التي وقعت في مقراته الثلاثة في مدينة غزة وجباليا وخان يونس، حيث دمر مكتب جباليا كلياً، فيما لحقت أضرار بليغة في مكتب غزة وخان يونس، ورغم عمليات النزوح المستمرة، وصعوبة التنقل بين المناطق بسبب الخطر الأمني جراء القصف العشوائي المكثف وقلة المواصلات وارتفاع أسعارها، وكذلك تقطيع أوصال القطاع بين الشمال والجنوب. واستطاع المركز مطلع العام 2024، تجميع طاقمه والاستمرار في العمل، بعد استئجار مقر مؤقت له في مدينة رفح، جنوب القطاع. وفي غضون أشهر، خاصة منذ اجتياح رفح في مايو، اضطر المركز على ترك هذا المقر المؤقت، الذي تم تدميره لاحقاً أيضاً، وأقام مقراً مؤقتاً في دير البلح، وسط القطاع. كما تمكن المركز من رفد وحداته في البحث الميداني والوحدة القانونية ووحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ووحدة المرأة بـ(40) كادراً لاستكمال مهام العمل.

شكلت عمليات الرصد والتوثيق، وهي العمود الفقري لعمل المركز، من أجل تقديم رواية موضوعية من منظور حقوق الإنسان تحدياً كبيراً في ضوء حجم الدمار والقتل الموهل المتصاعد يوماً بعد يوم، وقلة عدد الباحثين الرئيسيين، وصعوبة تنقلهم بين الأماكن لخطورة الأوضاع. واستعان المركز بمساعدين باحثين، بعضهم من نادي أصدقاء المركز، وهو إطار يضم مئات الأصدقاء الذين سبق وأن تلقوا تدريبات خاصة من قبل المركز، لتقليص تلك الفجوة، خاصة في منطقة شمال غزة. وتمكن الباحثون من توثيق قضايا نوعية من جرائم حرب الإبادة الجماعية التي اقترفتها قوات الاحتلال بحق المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك جرائم القتل الجماعي، تدمير المنازل والمنشآت، التهجير القسري، التجويع، الاعتداء على المستشفيات، التعذيب، وغيرها من الجرائم. وتطورت عمليات الرصد والتوثيق فيما بعد إلى التركيز أكثر على أنماط الانتهاكات في إطار إثبات جرمية الإبادة الجماعية.

واستمر العمل القانوني للمركز في بناء ملفات قانونية لجرائم الحرب وجرائم القانون الإنساني الدولي التي تقتربها قوات الاحتلال بحق المدنيين الفلسطينيين. وتطور العمل القانوني خلال العام للتركيز على بناء ملفات قانونية تتعلق بإثبات أركان جرمية الإبادة الجماعية التي تقتربها قوات الاحتلال في قطاع غزة. وتمكن الطاقم القانوني من بناء ملفات قانونية محكمة لمئات الملفات بهدف الاستخدام في العمل مع آليات الحماية القانونية الدولية، بما فيها محكمة العدل الدولية، المحكمة الجنائية الدولية، ولجان التحقيق الأممية. إضافة لذلك، أنشأ المركز منصة إلكترونية على موقعه للإبلاغ عن حالات التعذيب والمفقودين والمختفين قسراً خلال العدوان لتتبع أماكن اعتقالهم وزيارتهم في مراكز الاحتلال التابعة لمصلحة السجون وللجيش.

وكثف المركز خلال العام من نشاطاته على مستوى المنصرة الدولية في ضوء استمرار حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة وسبل وقفها، وعمل المركز على توظيف كافة المعلومات التي يجمعها من الميدان في هذه الجهود. وقام الطاقم بجولات على المستوى الدولي، عقد خلالها عشرات الاجتماعات مع مسؤولين وصناع قرار دوليين للمساهمة في الضغط لوقف الحرب والحث على المساءلة وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين. وقد أطلق المركز العديد من بعثات المنصرة الدولية لتوضيح حقيقة ما يجري في قطاع غزة من حرب إبادة في قطاع غزة، وتقديم رواية موضوعية مبنية على تحقيقات وتوثيق المركز.

وانخرط المركز بشكل كامل في القضية المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية لمسائلة مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة، وكان المزود الرئيس لها بملفات قانونية تثبت وقوع أركان الجريمة الأربعة، توجت بإصدار المحكمة قراراً بتاريخ 26 يناير 2024، في القضية المقدمة من جنوب أفريقيا ضد إسرائيل، يقضي بفرض تدابير مؤقتة لمنعها من ارتكاب جرائم إبادة جماعية في غزة، تلاه قرارات أخرى تؤكد على تدابير إضافية. قد كان للمركز وشركائه دور كبير في التحريك باتجاه رفع دعوى الإبادة أمام محكمة العدل، من خلال التعاون الكامل والشفاف مع صناع القرار وشركاؤنا في دولة جنوب أفريقيا.

بالإضافة لذلك، زود المركز المحكمة الجنائية الدولية بالشهادات والإفادات من الضحايا وشهود العيان، وعقد اجتماعات مع المدعي العام للمحكمة وطاقم التحقيق، تتويجاً لعمل دؤوب شرع به المركز ومنظمات حقوق الإنسان منذ سنوات طويلة قبل حرب الإبادة. وقد توجت هذه الجهود بإصدار المحكمة أوامر اعتقال في شهر نوفمبر 2024 بحق رئيس الوزراء



طاقم الوحدة القانونية خلال توثيق جرائم الإبادة الجماعية.

الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع الإسرائيلي يوآف جالانت. كما ساهم المركز في حث المحكمة الجنائية الدولية على المضي قدماً في ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين والذين باتوا مسؤولين عن جرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية في قطاع غزة.

كما استمر المركز في العمل مع الآليات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، مثل مجلس حقوق الإنسان ولجان معاهدات حقوق الإنسان والمقررين الخاصين، سيما لإبراز حقيقة الانتهاكات الإسرائيلية وخاصة بعد العدوان الإسرائيلي على القطاع.

وخصص المركز جزءاً مهماً من موارده للعمل مع النساء النازحات في مراكز الإيواء، إذ تتعرض النساء لانتهاكات مضاعفة جراء العدوان. وانخرط المركز في عمل المناصرة وجمع إفادات من الضحايا النساء من جرائم العدوان. كما عقد المركز جلسات مركبة تشمل التفريغ النفسي والتوعية القانونية. كما عقدت جلسات مفتوحة مع النساء التي بحاجة لاستشارات قانونية، منها ما تم عقده بشكل جماعي، وأخرى تمت بشكل فردي حفاظاً على الخصوصية. كما تم عقد اجتماعات مع مؤسسات قاعدية. وساهم هذا العمل في تعزيز جهود المركز في إعداد تقارير مواضيعية خاصة بإثبات ركن من أركان الجرمية الإبادة الجماعية، من ضمنها منع الإنجاب، ومعاناة النساء صحياً والظروف المعيشية الصعبة للمعتقلات. كما توزع ما يزيد عن (2504) من حقائب الكرامة على النساء تحتوي على مستلزمات ضرورية للنساء في ظل النزوح المتكرر.

ووسع المركز من علاقاته مع المجتمعات المحلية من خلال العمل مع مجموعات الحماية في مراكز النزوح في مختلف المناطق لمساعدتهم على تحديد مشاكلهم وأولوياتهم واحتياجاتهم من منظور حقوق الإنسان. وساعدت هذه العلاقات في توفير معلومات للتركيز على الأوضاع الإنسانية الصعبة التي يعيشها النازحون، وفي سهولة وصول محامي المركز للقضايا النوعية التي يهتم بتوثيقها وبناء ملفات قانونية حولها. كما ساهمت في توسيع قاعدة المجتمعات المحلية التي من الممكن العمل معها مستقبلاً، وتوفير قاعدة بيانات هامة لعمل المركز على هذا الصعيد.



زيارة أعضاء من مجلس اطفال فلسطين - غزة - للاطفال ضحايا العدوان.



مجلس اطفال فلسطين - غزة - يقيم معرضاً فنياً بعنوان حقوق الانسان في ظل العدوان (في يوم حقوق الانسان).

وأفرد المركز مساحة خاصة للعمل مع الأطفال، وخاصة مجلس أطفال فلسطين الذي يشرف عليه، رغم الظروف المأساوية التي يعيشها الأطفال في قطاع غزة، وحرمانهم من الحق في الحياة والحق في السكن والحق في التعليم وغيرها. واستمرت الصعوبات في الالتقاء مع كافة أعضاء المجلس بسبب الظروف الأمنية وخوفاً على حياتهم جراء التنقل وصعوبة الاتصالات. غير أنه تمكن خلال العام من التواصل مع بعض أعضاء المجلس، ونجح في عقد اجتماعات بين ممثلين عن المجلس والمقرررة الخاصة بالأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، واطلاعتها على أوضاعهم الإنسانية وما يواجهونه خلال حرب الإبادة. كما وفر المركز خلال العام للأطفال منصات لتقديم مدخلات تتعلق بمعاناتهم، شملت تقديم فيديوهات، رسومات، وكتابة يوميات قبل الحرب وخلالها. كما جرى توفير تدريبات للأطفال تمكنهم من توعية المجتمعات التي يعيش فيها أقرانهم بأهمية الحق في الحصول على شهادات الميلاد.

واستمر عمل المركز في تعزيز شراكاته على المستوى الدولي والمحلي، من خلال اعتماد العمل الموحد مع مؤسسات حقوق الإنسان العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة للخروج بمواقف مشتركة بشأن انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي وما تقتضيه من جرائم دولية في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما واصل المركز تنسيقه مع مجموعات وقطاعات العمل المختلفة التابعة للأمم المتحدة.

ورغم التحديات والظروف الصعبة، واصل المركز جهوده في العمل والتشبيك مع مختلف الجهات، وتمكن من سد الفجوة التمويلية الناجمة عن انسحاب بعض الشركاء، وذلك من خلال استقطاب شركاء جدد لم يسبق له التعاون معهم، واستئناف العمل مع شركاء توقف التعاون معهم في السابق، إلى جانب تعزيز الدعم المالي من الشركاء الحاليين. وقد ساهم هذا التنوع في مصادر التمويل في تعزيز قدرة المركز على مواصلة تنفيذ تدخلاته الميدانية وتوسيع نطاق استجابته للاحتياجات الطارئة والمتزايدة. ويُعد هذا النجاح مؤشراً على الثقة المتزايدة بالمركز، وفعالية نهجه في بناء شراكات مستدامة ومؤثرة.

واستمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في ملاحقة المدافعين عن حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وخاصة المؤسسات الحقوقية. واستمرت حملات التحريض التي تقودها وزارة الشؤون الاستراتيجية في دولة الاحتلال مدعومة بمؤسسات تحريضية تعمل تحت غطاء مؤسسات غير حكومية بهدف ضرب مصداقية المؤسسات الحقوقية الفلسطينية وتجفيف مصادر دعمها. ومن أبرز هذه المؤسسات المحرّضة، منظمة مراقبة المؤسسات غير الحكومية (NGOs Monitor)، والمختصة بالتحريض ونشر الأكاذيب ضد كل المؤسسات الوطنية والدولية التي تكشف جرائم الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين.

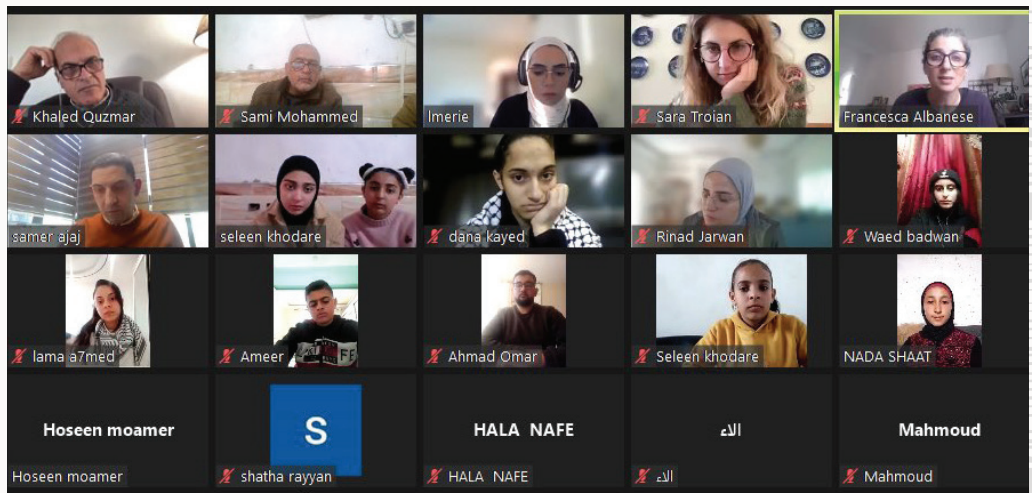
فيما يلي، يعرض التقرير السنوي للمركز النشاطات التي نفذها خلال العام 2024، وفق خطته الاستراتيجية الخمسية. ويقدم التقرير وصفاً للنشاطات التي قام بها المركز وموقعها من الخطة، والمؤشرات الخاصة بتحقيق هذه النشاطات. كما يعكس التقرير بعض قصص النجاح التي حققها المركز خلال عمله، وخاصة في مجال تقديم خدمة العون القانوني. ويعتبر المركز هذا التقرير جزءاً من استراتيجيته التي بدأها منذ نشأته في العام 1995، المتعلقة بتعزيز الشفافية والمحاسبة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.



لقاء مجلس اطفال
فلسطين - غزة - مع
ممثل اليونيسف



مجلس أطفال فلسطين -
غزة ينظم مؤتمراً صحفياً
في يوم الطفل العالمي.



مجلس اطفال فلسطين يلتقي
المقررة الخاصة للأراضي
الفلسطينية عام 67

الأولوية الاستراتيجية 1:

العمل من أجل مساءلة مرتكبي أخطر انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان ضد الفلسطينيين

الهدف 1.1

بحلول العام 2024، عمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مع الهيئات والآليات الدولية لدعم التحقيقات ضد مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وقد سعى لحاسبة الجناة من خلال سبل الإنصاف القانونية الدولية.

النتيجة 1.1.1

التحقيقات الدولية ضد مرتكبي انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في كل من المحكمة الجنائية الدولية وتحت مبدأ الولاية القضائية، مدعومة من قبل المركز.

وظف المركز أدوات القانون والمناصرة لدعم التحقيقات التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية في فلسطين، وكثف عمله أمام المحكمة بالتعاون مع شركائه، إضافة إلى استخدام مبدأ الولاية القضائية من أجل محاسبة مقترفي الجرائم الدولية من قادة الاحتلال الإسرائيلي السياسيين والعسكريين. وعلى امتداد العام اتسع نطاق عمل المركز ليشمل محكمة العدل الدولية من خلال الشراكة الكاملة مع دولة جنوب أفريقيا في قضية التي رفعتها أمام المحكمة لوقف جريعة الإبادة الجماعية التي تمارسها دولة الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، وكذلك في الرأي الاستشاري الذي طلبته الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن قانونية الاحتلال الإسرائيلي. وقد ساهمت جهود المركز، بالتعاون مع شركائه الدوليين والوطنيين، في الوصول إلى نتائج كبيرة ومفصلية وتحقيق اختراقات غير مسبوقة في ملاحقة مجرمي الحرب.

المؤشرات

- قرار محكمة العدل الدولية بتاريخ 26 يناير 2024، في القضية المقدمة من جنوب أفريقيا ضد إسرائيل، يقضي بفرض تدابير مؤقتة لمنعها من ارتكاب جرائم إبادة جماعية في غزة.
- قرار محكمة العدل الدولية بتاريخ 24 مايو، بوقف الهجوم البري على رفح.
- الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بتاريخ 19 يوليو 2024، بأن استمرار وجود دولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني.
- إصدار محكمة الجنائية الدولية في 21 نوفمبر 2024 أوامر اعتقال ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، ووزير دفاعه، يوآف غالانت.



Δ صورة تذكارية يظهر فيها المحامي راجي الصوراني مدير المركز عقب الجلسة التاريخية التي عقدتها محكمة العدل الدولية للنظر في دعوى الإبادة الجماعية، لاهاي، 12 يناير 2024.

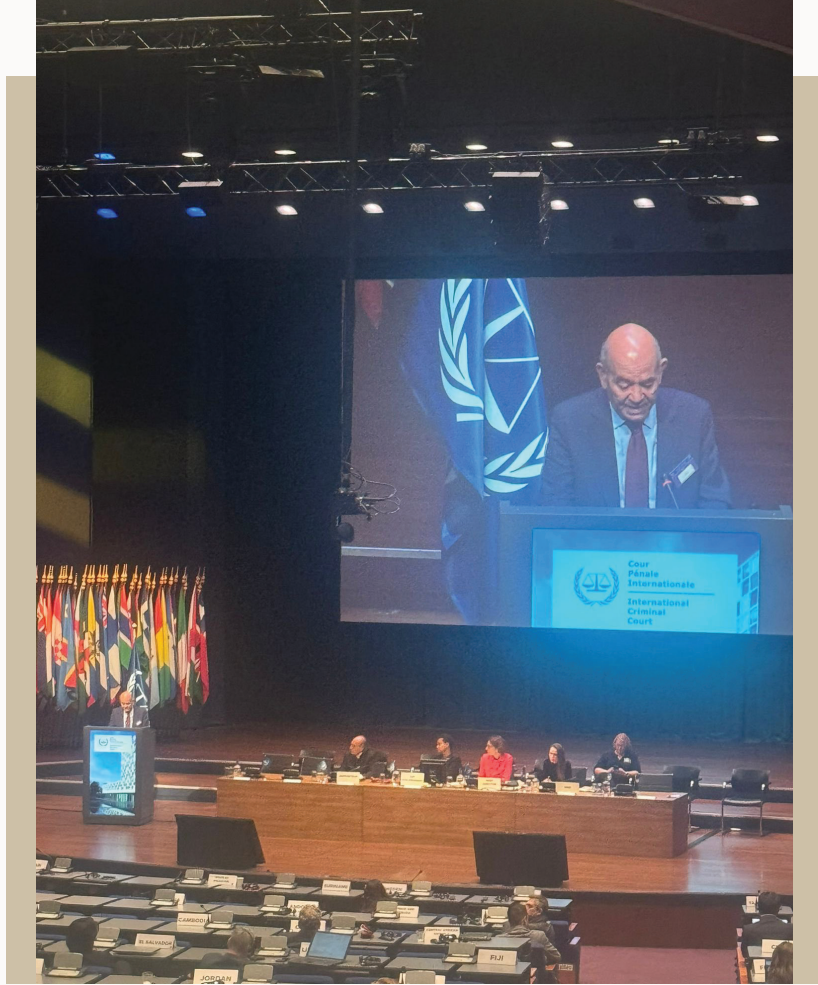
المخرج: 1.1.1.1

تم تسليم المذكرات القانونية ورفع قضايا أمام المحكمة الجنائية الدولية والولاية القضائية الدولية بناءً على الأدلة التي جمعها طاقم المركز.

في ضوء استمرار الهجوم العسكري لقوات الاحتلال الإسرائيلي على غزة، سخر المركز كل جهوده من أجل رصد وتوثيق جرائم الاحتلال والعمل مع المؤسسات والأجسام الدولية المختلفة للملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين. وعملت الوحدة القانونية على بناء الملفات القانونية للضحايا المدنيين وممتلكاتهم.

المؤشرات:

- بلغ عدد الملفات التي تم بناؤها ومتابعتها قانونياً (139) ملفاً.
- زود المركز الفريق القانوني لدولة جنوب افريقيا أمام محكمة العدل الدولية بـ (85) ملفاً.
- قدم المركز كممثل عن الضحايا شهادة مطولة أمام محكمة العدل الدولية.
- قدم المركز بصفته وكيل للضحايا افادة مطولة أمام المحكمة الجنائية الدولية.
- قدم المركز مداخلة أمام الفريق المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي بشأن الاختفاء القسري للفلسطينيين من غزة أثناء الإبادة الجماعية المستمرة (16) في شهر أغسطس 2024.



Δ المحامي راجي الصوراني، مدير المركز، خلال قراءته البيان المشترك عن مؤسسات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومؤسسة الحق ومركز الميزان لحقوق الإنسان والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فلسطين و مؤسسة الضمير، والذي سلط الضوء على الإبادة الجماعية في غزة، لاهاي 03 ديسمبر 2024.

2.1.1 النتيجة

المجتمع الدولي على علم بقضايا المساءلة الدولية وسيادة القانون في فلسطين

نفذ المركز مبادرات وأنشطة مكثفة ومتنوعة على المستوى الدولي وذلك في إطار مواجهة الحصانة الإسرائيلية، خصوصاً في ظل استمرار حرب الإبادة الجماعية على غزة التي تمارسها دولة الاحتلال الإسرائيلي منذ السابع من أكتوبر 2023. وقد نفذ المركز خلال العام عدد من جولات المناصرة الدولية في عدة دولة، التقى خلالها ممثلو المركز مع مسؤولين وصناع قرار وأقطاب في العمل الحقوقي لاطلاعهم على الانتهاكات وجرائم الإبادة، والمطالبة بدعم جهود محكمة الجنايات الدولية ومحكمة العدل الدولية.

المخرج: 1.2.1.1

إنشاء مكتب مناصرة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في أوروبا

يعمل المركز بكل مثابرة من أجل انشاء مكتب في أوروبا وتسجيله كمنظمة دولية، بحيث يكون نقطة ارتكاز للمركز في عمله القانوني الدولي ونشاطات المناصرة الدولية.

المخرج: 2.2.1.1

تم إنتاج منتجات عالية الجودة من المعرفة في الوقت المناسب واستخدامها في المناصرة الدولية التي تبرز انتهاكات الاحتلال.

قام المركز بتنفيذ مبادرات وأنشطة متنوعة على المستوى الدولي وذلك في إطار مواجهة الحصانة الإسرائيلية، للمساهمة في زيادة وعي المجتمع الدولي.

المؤشرات:

- مذكرة مشتركة إلى المقرر الخاص المعني بالغذاء بشأن سياسة إسرائيل في التجويع كسلاح حرب وأداة للإبادة الجماعية والتهجير القسري في قطاع غزة (2 يوليو).
- تقرير مشترك مقدم إلى المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفًا بشأن استمرار قمع إسرائيل للفلسطينيين بما يتجاوز قتلهم (6 فبراير).
- رسالة مشتركة إلى الأمين العام للأمم المتحدة - بشأن: منظمات فلسطينية تُعرب عن خيبة أملها وتدعو إلى تحقيق بشأن فشل المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية في الوفاء بولايته في معالجة الإبادة الجماعية الإسرائيلية المستمرة في غزة (7 فبراير).
- مذكرة مشتركة إلى المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بشأن جرائم التعذيب الجنسي التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين. (24 أبريل).
- تقرير مشترك مقدم إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل بشأن التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة، بما في ذلك العنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي ضد الفلسطينيين من غزة منذ أكتوبر 2023 (20 مايو).
- تقرير مشترك مقدم إلى المقرر الخاص المعني بالغذاء بشأن الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي الفلسطيني: نظام الاستعمار الاستيطاني الصهيوني ونظام الفصل العنصري الإسرائيلي (2 يوليو).
- مداخلة شفوية أمام مجلس حقوق الإنسان تحت البند 7 (2 أكتوبر).
- رسالة مشتركة مفتوحة إلى المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالتعذيب بتعليق عمل منظمات حقوق الإنسان معها بسبب انحيازها وعدم قيامها بواجبها بخصوص جرائم التعذيب في السجون وماركز التوقيف الإسرائيلية.
- نداء عاجل مشترك: الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري والمعاملة اللاإنسانية والتعذيب للفلسطينيين على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي.

المخرج 3.2.1.1

تحسين التنسيق والتواصل مع الشركاء والجهات الفاعلة بشأن الأعمال القانونية والمناصرة

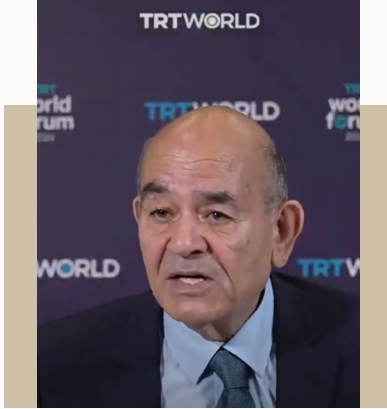
عزز المركز التنسيق والتواصل مع الشركاء بشأن الأعمال القانونية والمناصرة على المستوى الدولي، وخاصة في ضوء استمرار حرب الإبادة الجماعية التي تشنها قوات الاحتلال على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر. وعقد المركز اجتماعات ولقاءات مع الشركاء الدوليين بشأن الأعمال القانونية والمناصرة الدولية في عدد من الدول الأوروبية. وقد قام مدير المركز ووحدة المناصرة الدولية في المركز بجولات دولية لحشد الجهود من أجل وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين وتقديمهم للمحاكمة وضمان عدم افلاتهم من العقاب.

المؤشرات:

- تم تنفيذ جولات مناصرة دولية موسعة في عدة دول، أبرزها: هولندا، سويسرا، أيرلندا، إسبانيا، إنجلترا، بلجيكا، إيطاليا، جنوب أفريقيا، ألمانيا وتركيا. والتقى مدير وطاقم المركز مع عشرات المسؤولين وصناع قرار دوليين ومنظمات دولية ووسائل إعلام، كما تمت المشاركة في العديد من الفعاليات، بما في ذلك ندوات ومحاضرات في الجامعات. تركزت اللقاءات حول حرب الإبادة والدفع باتجاه وقفها وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين ووضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته باتخاذ إجراءات فعالة لمواجهة تنكر إسرائيل المزمع للقانون الدولي.
- المشاركة في وبنار نظمته منظمة (Grassroots International) الشريكة بمشاركة أكثر من مائة ناشط في الولايات المتحدة الأمريكية (29 فبراير).
- المشاركة في نقاش دائرة مستديرة نظمته الأورومتوسطية للحقوق مع منظمات ألمانية لفحص فرص المناصرة في ألمانيا وتضييق الخناق على منظمات المجتمع المدني (6 مارس).
- المشاركة في لقاء مع مدير منظمة العمل الدولية، جيلبرت هونغبو، حول أوضاع العمال الفلسطينيين والانتهاكات الإسرائيلية بحقهم على مدار أشهر العدوان الحربي المستمر على قطاع غزة (18 مارس).
- المشاركة في اجتماع نظمته الأورومتوسطية للحقوق مع طاقم الإدارة العامة لعمليات الحماية المدنية والمساعدات الإنسانية في الاتحاد الأوروبي (18 ECHO مارس).
- المشاركة في مؤتمر نظمته في قصر الأمم بجنيف لجنة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني (2-4 أبريل).
- إلقاء كلمة في وقفة تضامنية نظمته منظمة باكس كريستي ومنظمات مناهضة للحرب في اشتوتغارت بألمانيا (20 أبريل).
- إلقاء محاضرة حول حرب الإبادة، بدعوة من منظمات يسارية ألمانية في مدينة شتوتغارت (20 أبريل).
- المشاركة في وبنار نظمته المؤسسة من أجل السلام في الشرق الأوسط الأمريكية حول الأطفال في حرب الإبادة (25 أبريل).
- المشاركة في اجتماعات حول دور المجتمع المدني الفلسطيني نظمها مركز كارتر في بريتوريا بجنوب أفريقيا (30 أبريل-5 مايو).
- عقد سلسلة اجتماعات مع الفريق القانوني لجنوب أفريقيا بشأن قضية الإبادة في محكمة العدل الدولية، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا (6-9 مايو).

- المشاركة في مؤتمر مناهضة العنصرية العالمي، جوهانزبيرغ، جنوب أفريقيا (12 مايو).
- المشاركة في سبنار نظمته مؤسسات كاتالونية في برشلونه، اسبانيا وإلقاء كلمة حول توظيف الذكاء الصناعي من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك إلقاء كلمة أمام طلاب محتجين ضد حرب الإبادة في جامعة برشلونه (15-17 مايو).
- إلقاء محاضرة حول حرب الإبادة نظمته منظمات يسارية ألمانية في شتوتغارت (31 مايو).
- إلقاء كلمة حول حرب الإبادة في سبنار نظمته مؤسسات صحفية إيطالية عقد في روما (15 يونيو).
- المشاركة في حلقة نقاش نظمته الرئاسة البلجيكية للاتحاد الأوروبي حول سبل التعاون مع المجتمع المدني، بروكسيل (26 يونيو).
- المشاركة في بعثتها الأورومتوسطية للحقوق للعاصمة السويسرية برن، والاجتماع مع برلمانيين ومجتمع مدني والخارجية السويسرية (2-4 يونيو).
- المشاركة في مؤتمر حول الإبادة نظمته في روما الأورومتوسطية للحقوق على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للشبكة (12 أكتوبر).
- المشاركة في ورشة عمل إقليمية حول التعذيب نظمته المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، الدار البيضاء (19-20 نوفمبر).
- عقد مدير المركز ومدير الوحدة الدولية اجتماعات مع رئيس وأعضاء فريق التحقيق في المحكمة الجنائية الدولية للدفع باتجاه ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين. عقد طاقم المركز لقاء مع المقررة الخاصة بالمدافعين عن حقوق الانسان، ماري لاولر، بتاريخ 12 يوليو.
- عقد مدير المركز لقاء مع مسؤول مكتب حقوق الإنسان في الخارجية الاسبانية ووضعه في صورة التطورات القانونية بتاريخ 21 أغسطس.
- عقد طاقم المركز عدة اجتماعات مع المقرر الخاص بالأرض الفلسطينية المحتلة فرانشييسكا ألبانيزي بتاريخ 24 أغسطس.
- نظم المركز مؤتمر خبراء في روما بتاريخ 20 سبتمبر 2024، شارك فيه ناشطون، وأكاديميون، ومحامون، وخبراء. استمر المؤتمر 3 أيام ناقش خلالها المشاركون فرص استخدام آليات دولية أخرى بعد اللجوء للمحكمة الجنائية الدولية.
- شارك مدير المركز بمؤتمر في الجامعة الإسبانية المفتوحة والجامعة الحرة في مدريد بإسبانيا، بمناسبة مرور عام على حرب غزة.
- ألقى مدير المركز محاضرة في برشلونه نظمته نقابة المحامين ومعهد تدريب القضاة في كاتالونيا، بحضور 80 من القضاة والمحامين.
- عقد طاقم المركز لقاءات مع الشركاء وبحث استمرار سبل التعاون مع جميع الشركاء.
- قدم مدير المركز محاضرة في مقر الجمعية الجغرافية الملكية في بريطانيا.
- عقد طاقم المركز لقاءات إعلامية مع صحف ومحطات تلفزيونية مرموقة، منها: مجلة الجارديان البريطانية؛ محطة TRT التركية؛ صحيفة Irish times بإيرلندا؛ صحيفة الاندبندنت البريطانية؛ القناة الاولى في التلفزيون الأيرلندي؛ راديو الأناضول؛ وصحف إسبانية بينها صحيفة إلبايس.
- اجتماع طاقم المركز مع منظمة التعاون الإسلامي (3 أكتوبر)
- اجتماع طاقم المركز مع رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر (1 أكتوبر)
- اجتماع مع ممثل الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان في جنيف (3 أكتوبر)

- مداخلة شفوية مشتركة بين المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومؤسسة ديجنتي الدغارية أمام مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ضمن البند 3 (بالتنسيق مع مجموعة العمل المعنية بالاختفاء القسري)
- دعوى قضائية مشتركة، بالتعاون مع مجموعة من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والهولندية، ضد الدولة الهولندية لفشلها في منع الإبادة الجماعية في غزة وغيرها من الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي (أكتوبر).
- في ديسمبر 2024، رفع منظمات حقوق إنسان (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مؤسسة الحق، مركز الميزان، ورابطة حقوق الإنسان (LDH)، شكوى مدنية لدى وحدة جرائم الحرب في محكمة باريس ضد يوثيل أو، وهو جندي فرنسي إسرائيلي خدم في غزة في سياق حملة الإبادة الجماعية الإسرائيلية المستمرة ضد الفلسطينيين. وهو متهم بارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وإبادة جماعية، وتعذيب، والتواطؤ في هذه الجرائم المرتكبة ضد فلسطينيين محتجزين لدى إسرائيل.
- شارك مدير المركز وطاقم المناصرة في الجمعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في لاهي، وألقى مدير المركز كلمة نيابة عن منظمات حقوق الإنسان. كما نظم المركز وشارك في العديد من الندوات التي نظمت على هامش أعمال الجمعية. وألقى المركز بالمذيع العام للمحكمة وفريق التحقيق وبعده من الوفود الرسمية، بما فيها وفد فلسطين برئاسة د. رياض المالكي. وشارك مدير المركز في ندوة عقدت في أمستردام حول حرب الإبادة، بحضور أكثر من 150 مشاركاً، (الأسبوع الأول من ديسمبر).
- المشاركة في إعداد شكوى كان من المقرر تقديمها ضد بتسائيل سموتريتش، وزير المالية الإسرائيلي، فور وصوله لفرنسا لحضور حفل نظمته جمعية مقربة من اليمين المتطرف الإسرائيلي، بالتعاون مع مؤسسة الحق، ومؤسسة الإعلام، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ورابطة حقوق الإنسان.
- شارك مدير المركز في «المؤتمر الخاص بالتحضير للمفات محكمة العدل الدولية الذي نظمته مؤسسة LAW في اسبانيا للتفكير استراتيجياً في ترجمة الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لخطوات عملية، بتاريخ 4 ديسمبر.



ظهور إعلامي للمحامي راجي الصوراني، مدير المركز، في مقابلة تلفزيونية عبر قناة trt. 03 ديسمبر 2024.



صورة تذكارية يظهر فيها المحامي راجي الصوراني مدير المركز عقب الجلسة التاريخية التي عقدتها محكمة العدل الدولية للنظر في دعوى الإبادة الجماعية، لاهاي، 12 يناير 2024.



كلمة المحامي راجي الصوراني، مدير المركز، أمام مجلس النواب الإسباني، 18 نوفمبر 2024.



المحامي راجي الصوراني، مدير المركز، متحدثاً في ندوة نظمها نقابة المحامين في برشلونة - 24 أكتوبر 2024.



المحامي راجي الصوراني، مدير المركز، خلال محاضرة
ألقاها في كلية الحقوق بجامعة ماينوث - إيرلندا،
9 يوليو 2024.



المحامي راجي الصوراني، مدير المركز، خلال تقديمه محاضرة إدوارد سعيد
السنوية في لندن - 5 نوفمبر 2024 .



المحامي راجي الصوراني، مدير المركز، مشاركًا في مؤتمر نظمته مؤسسة نوافكت الإنسانية - مدريد، 22 يناير 2024.



المحامي راجي الصوراني، مدير المركز،
خلال محاضرة ألقاها في جامعة SOAS
- لندن، 15 أكتوبر 2024.



المحامي راجي الصوراني، مدير المركز،
يتحدث في فعالية دولية لمناهضة
العنصرية، ستراسبورغ، 19 مارس 2024



المحامي راجي الصوراني، مدير المركز،
خلال كلمته في المؤتمر العالمي
لمناهضة العنصرية من أجل فلسطين -
جوهانسبرغ، 10-12 مايو 2024.



المحامي راجي الصوراني، مدير المركز، متحدثاً في مؤتمر للأمم المتحدة حول حقوق الإنسان - جنيف، 3 أبريل 2024.



باسل الصوراني، مسؤول المناصرة الدولية، مشاركاً في حدثاً جانبياً بعنوان: "المجتمع المدني والمحكمة الجنائية الدولية: مسارات نحو المشاركة التعاونية والحقيقية" بتنظيم الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والتحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولي. لاهاي، 6 ديسمبر 2024



حمدي شقورة، نائب المدير لشؤون البرامج، خلال لقاء حوارى مع صحفيين إيطاليين - روما، 15 يونيو 2024.

حمدي شقورة، نائب المدير لشؤون البرامج، مشاركاً في ندوة حول الإبادة الجماعية نظمها الأورومتوسطي للحقوق - روما، 12 أكتوبر 2024.



حمدي شقورة، نائب المدير لشؤون البرامج، خلال مشاركته في وبنار نظمته مؤسسة "من أجل السلام في الشرق الأوسط" - 24 أبريل 2024.

باسل الصوراني، مسؤول المناصرة الدولية، في مداخلة شفوية عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ضمن البند السابع، خلال الدورة السابعة والخمسون لمجلس حقوق الإنسان، جنيف، 5 أكتوبر 2024.



حمدي شقورة، نائب المدير لشؤون البرامج، باسل الصوراني مسؤول المناصرة الدولية، خلال ندوة نظمها المركز على هامش الدورة الخامسة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، جنيف 26 مارس 2024.



الأولوية الاستراتيجية 2

تعزيز سيادة القانون وزيادة فرص الوصول إلى العدالة في مناطق ولاية كل من السلطات الإسرائيلية والفلسطينية للفلسطينيين وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك ضحايا الجرائم القائمة على أساس النوع الاجتماعي

الهدف 1.2

بحلول عام 2024 سَهّل المركز وصول ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطينيين إلى العدالة، من خلال النظم القضائية الفلسطينية، بما في ذلك للنساء من ضحايا الجرائم القائمة على أساس النوع الاجتماعي (الجنس).

النتيجة 1.1.2

وصول ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لآليات الانتصاف وتحقيق الانتصاف في بعض القضايا

واصل المركز خلال العام 2024 عمله على تقديم الخدمة القانونية للنساء في قطاع غزة، خصوصاً النازحات، في جميع مراكز الإيواء التي يمكن الوصول إليها، وذلك من خلال تقديم الدعم والمشورة القانونية والتواجد بشكل دوري في أماكن اللجوء وعلى تواصل مباشر مع ضحايا الانتهاكات. كما عزز المركز عمله على الرصد والتوثيق لضحايا الانتهاكات من النساء مع التركيز بشكل خاص على تمكين النساء من التعبير عن معاناتهن ورفع أصواتهن.

المخرج 1.1.1.2

تلقى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان مساعدة قانونية جيدة

استمر المركز في تقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الاحتلال الإسرائيلي. وقد تنوعت نشاطات المركز في تقديم العون القانوني للمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال، بما في ذلك زياراتهم ومعرفة أماكن اعتقالهم، من أجل تسهيل وصول الضحايا لآليات الانتصاف القانونية الدولية.

المؤشرات:

- توثيق (600) حالة اعتقال في سجون الاحتلال، بينهم معتقلون من ذوي الاحتياجات الخاصة (مرضي نفسيين) تعرضوا لتعذيب أثناء الاعتقال.
- إرسال عشرات المراسلات من خلال المحامي المنتدب بالداخل لكل من مصلحة السجون الإسرائيلية ومكتب قائد الجيش، وغيرها من الأماكن من أجل معرفة مصير المعتقلين ومكان احتجاز والعمل على زيارتهم والاطمئنان على وضعهم الصحي والقانوني.
- تحديد أماكن اعتقال 411 معتقلاً.
- تلقى المركز 5 ردود عن وفاة معتقلين داخل سجون الاحتلال.

- تلقى المركز 9 ردود تفيد إطلاق سراح معتقلين.
- تلقى المركز 175 رداً يفيد بعدم وجود معلومات حول المعتقلين.
- بلغ عدد المعتقلين الذين تمت زيارتهم من قبل محامي المركز المنتدب 53 معتقلاً.



باحث المركز، يوسف إبراهيم، يلتقي مع معتقلين أفرجت عنهم قوات الاحتلال أثناء وجودهم في أحد مشافي غزة.



أطلق المركز منصة إلكترونية للتبليغ عن المعتقلين والمختفين قسراً.

2.1.1.2 المخرج

تقديم الاستشارات القانونية للنساء سواء داخل الملاجئ أو من خلال الخط المجاني لمركز

واصل المركز تقديم الاستشارة القانونية لتعزيز فرص وصول النساء للعدالة. وبالرغم من تعطل النظام القضائي، واصل المركز تقديم هذه الخدمة للنساء بشكل شخصي، أو من خلال الاتصالات الهاتفية عبر الخط المجاني. وقد عمل طاقم المركز على تخصيص مساحات آمنة، حيث تمكن من عقد جلسات الاستشارة القانونية، بما يضمن خصوصية وسلامة النساء اللاتي يطلبن المساعدة. بالإضافة إلى تقديم الاستشارة القانونية أثناء الأنشطة المختلفة في مراكز الإيواء.

مؤشرات:

- بلغ عدد الاستشارات التي قدمها المركز 2451 استشارة لعدد 1291 امرأة.
- تم تقديم خدمات قانونية لـ (215) سيدة في (465) حجة للحصول على الوثائق القانونية اللازمة لترتيب أوضاعهن، خاصة في قضايا حصر الإرث، الترمل، والإعالة وقضايا أخرى.
- نجح المركز في استصدار مشروعات (41) بعد عقد لقاءات مع القضاة في قطاع غزة لتمكين النساء من الوصول لخدمة الحماية المختلفة.

- المساعدة في مهمات الاجلاء الطبي لـ (8) أشخاص.
- المساعدة في لم شمل (8) أطفال بعائلاتهم.
- قام المركز بـ (112) تدخلا مع الجهات ذات الاختصاص لاستصدار الأوراق الرسمية وشهادات الميلاد للمواليد الجدد وتحويل حالات الأطفال المنفصلين وغير المصحوبين الذين يتم اكتشافهم.
- أعد المركز (1) مذكرة إرشادية لتسجيل المواليد.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
Palestinian Centre for Human Rights

الأسئلة والأجوبة

تسجيل المواليد داخل غزة خلال فترة الحرب

تشترط الموائيق الدولية تسجيل الأطفال عند ولادتهم، وأن يكون لهم اسماً وجنسية، حيث تنص المادة (1/7) من اتفاقية حقوق الطفل على: "يسجل الطفل بعد ولادته فوراً ويكون له الحق منذ ولادته في اسم والحق في اكتساب جنسية، ويكون له قدر الإمكان، الحق في معرفة والديه وتلقى رعايتهما". كما تنص المادة (2/24) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على: "يتوجب تسجيل كل طفل فور ولادته ويعطى اسماً يعرف به."

إذا كنت بحاجة إلى مساعدة في أي مرحلة من مراحل عملية تسجيل المواليد، يمكنك الاتصال بالمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (1800150151).

1

للاستشارات القانونية
للاستشارات القانونية
للاستشارات القانونية
للاستشارات القانونية
للاستشارات القانونية

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

للاستشارات القانونية

تواصل معنا عبر الخط المجاني

1800-150-151

استشارات قانونية
1800150151

pchrgaza

© f x

المساعدة في جمع شمل ثلاثة أطفال

أنا عمّة الأطفال الثلاثة حلا (مواليد 2014/7/13)، وأمير (مواليد 2016/9/21)، وتالا (مواليد 2020/11/3)، أبناء أخي محمد محمود أبو عليوة، الذي استشهد مع زوجته رانيا محمد عيسى أبو نصر يوم 2024/10/29.

في تمام الساعة الرابعة فجر ذلك اليوم، تعرضت عمارة سكنية في مشروع بيت لاهيا لقصف وحشي أودى بحياة 130 شخصًا من أصل 200 كانوا يقطنونها، بينما نجا 70 شخصًا فقط، من بينهم الأطفال الثلاثة الذين أصيبوا بجروح بالغة. كانت حلا تعاني من إصابات خطيرة في قدميها، بينما تعرض أمير لجروح في قدمه اليمنى ويده اليسرى، وأصيبت تالا بإصابات طفيفة. تم نقلهم إلى مستشفى كمال عدوان برفقة والدي، ولكن ضعف الإمكانيات الطبية دفعنا للتواصل مع منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لترتيب تحويلهم إلى جنوب القطاع.

تم التنسيق من قبل منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، بينما قام محامي المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان باستخراج الوثائق اللازمة. في 2024/11/4، نُقل الأطفال إلى مستشفى الشفاء، رغم مرورهم بعدة حواجز عسكرية.

نُقل الأطفال لاحقًا إلى مستشفى ناصر الطبي، حيث خضعوا لعمليات جراحية. حلا حصلت على بلاتين خارجي لكلتا قدميها، وأمير تم تركيب بلاتين داخلي في قدمه، بينما تالا تلقت العلاج لإصابتها الطفيفة. حاليًا، الأطفال بصحة جيدة ويعيشون في رعاية جدتهم وأعمامهم في دير البلح.

هبة محمود أبو عليوة، 36 عامًا.

جمع شمل طفلتين من الشمال بوالدتهما في الجنوب

نزحت من شمال غزة، منطقة تل الهوى قرب الصناعة، إلى منطقة الزوايدة قرب أبراج الكلية، بتاريخ 2023/10/13 مع عائليتي. رفض طليقي عبد الله كمال صالح الزوج، ورغم محاولتي المتكررة، أصر على بقاء بناتنا معه في منزله بمنطقة الصبرة قرب مسجد الاستجابة.

في فجر 2023/2/5، قصفت الطائرات الحربية المنزل الذي كانت تقيم فيه بناتي مع والدهن، مما أدى إلى استشهاد طليقي وتسعة من أفراد عائلته. وصلتني الأخبار بأن ابنتي سعاد وسوار قد استشهدتا أيضًا. شعرت بصدمة عارمة، وبدأت أجري في الشوارع كالمجنونة، مصرة على العودة إلى غزة لتوديعهن، لكن انقطاع الاتصالات حال دون التواصل مع أحد.

بعد يومين، تلقينا خبرًا من أحد أقارب طليقي يؤكد نجاة طفلتين مع ولد آخر. طلبت من أهلي عدم إخباري أن الناجيتين هما ابنتاي خوفًا من الأمل الكاذب. لاحقًا، تأكدنا من قريب آخر أن سوار بخير، وكانت نازحة في مدرسة الفلاح بمنطقة الزيتون. أما سعاد، فقد كانت مصابة وتتلقى العلاج في مستشفى العمداني، حيث حوصرت هناك لمدة عشرين يومًا.

تمكنت أخيرًا من التواصل مع الهلال الأحمر والصليب الأحمر، لكن القيود المفروضة من الاحتلال أعاقحت محاولات إخراجهما. بعد جهد كبير وتنسيق مستمر مع مكتب الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، التقيت بموظفي اليونيسيف الذين بدأوا إجراءات التنسيق. ورغم رفض الاحتلال أكثر من مرة، تمكنا من إحضار ابنتي بتاريخ 2024/8/6 بعد متابعة مكثفة من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومنسق شبكة تحويل اليونيسيف. كان ذلك اليوم بمثابة معجزة بالنسبة لي، ولا يمكنني وصف فرحتي حين احتضنتهما أخيرًا.

نور الهدى وليد أبو غليون، 31 عامًا، مطلقة وأم لطفلتين: سعاد، 12 عامًا، وسوار، 10 أعوام.

الهدف 2.2

بحلول العام 2024، النظام القضائي الفلسطيني أكثر استجابة للحالات المتعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي.

1.2.2 النتيجة

تم تحدي القوانين والسياسات التي تتعارض مع حقوق الإنسان، خاصة حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

عمل المركز خلال العام 2024 على تمكين النساء من استخراج مشروعات هجر وتعليق دون اللجوء للخصومة والتقاضي في ظل تعطل عمل المحاكم الشرعية. وعقد طاقم المركز سلسلة من الاجتماعات مع المؤسسات المعنية بتقديم خدمات قانونية للنساء والتي هدفت إلى مناقشة أثر توقف عمل المحاكم الشرعية على النساء. كما عقد لقاءات مع القاضي أحمد البجيصي بصفته قاضي محكمة عليا ورئيس المكتب الفني في المجلس الأعلى للقضاء الشرعي ورئيس لجنة الطوارئ في المنطقة الوسطى، تم خلاله نقاش الإشكالية المذكورة. واستكمالاً لما سبق قامت وحدة المرأة بمخاطبة الجهات المسؤولة عن برامج الإغاثة بما فيها وزارة التنمية الاجتماعية وبرامج الإغاثة التابعة لوكالة الغوث لإضافة مشروعات الهجر والتعليق ضمن المستندات الرسمية التي تمنح المرأة الحق في الاستفادة من هذه البرامج.

المؤشرات:

- تمكن المركز ولأول مرة من استصدار هذه الأداة القانونية تحت مسمى «مشروعات هجر وتعليق» لتمكين النساء من استخراج مشروعات هجر وتعليق دون اللجوء للخصومة والتقاضي في ظل تعطل عمل المحاكم الشرعية.
- اعتمدت برامج الإغاثة التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية رام الله، وبرامج الإغاثة التابعة لوكالة الاونروا ورقة المشروعات كمستند يثبت حق المرأة في الاستفادة من المساعدات الانسانية.
- تم التعميم على كافة المحاكم للعمل على منح النساء مشروعات هجر وتعليق دون اللجوء الى الخصومة.

1.1.2.2 المخرج

تم تدريب الشباب، بمن فيهم محامون، والأطفال المؤهلين، والعمل لمناصرة حقوق الإنسان، بما فيها الطفل المرأة

عمل المركز على تدريب عدد من المحامين ضمن كادره لكيفية الحصول على إفادات من الضحايا بخصوص المعتقلات ومريضات السرطان المحرومات من العلاج، والمصابات جراء العدوان. كما جرى تدريب محاميات على كيفية استخراج الأوراق الثبوتية الخاصة بالأطفال والنساء من شهادات ميلاد والبطاقة الشخصية وشهادات الوفاة. اضافة الى تدريب (15) طفلاً من اعضاء مجلس اطفال فلسطين على المكررة الإرشادية لتسجيل المواليد الجدد.

المؤشرات:

- بلغ عدد المحاميات المتدربات في وحدة المرأة خلال العام (12) متدربة.
- تلقت المتدربات دورتين تدريبيتين بواقع (16) ساعة تدريبية.
- نفذ الأطفال جلسات لتوعية بقرنائهم بأهمية الحصول على شهادات الميلاد.

2.2.1.2 المخرج

تم إنتاج منتجات عالية الجودة من المعرفة في الوقت المناسب واستخدامها في حملات المناصرة

استمر المركز في رصد وتوثيق الانتهاكات الموجهة للمرأة في فلسطين. وعمل المركز على توظيف هذه المعلومات من أجل إصدار منتجات عالية الجودة لاستخدامها للضغط والمناصرة في قضايا المرأة.

المؤشرات:

- أصدر المركز عدد (3) فيديو يوثق شهادات صادقة ومؤلة لنساء معتقلات من قطاع غزة. يتحدثن فيه عن الانتهاكات التي تعرضن لها أثناء اعتقالهن في سجون الاحتلال الإسرائيلي.
- بلغ عدد البيانات التي أصدرها المركز التي تتعلق بتفاقم معاناة النساء جراء استمرار الهجوم العسكري (7) بيانات صحفية.
- إصدار (3) تقارير: «إجراءات الاحتلال الإسرائيلي لمنع الإنجاب في قطاع غزة» مريضات السرطان في قطاع غزة يواجهن خطر الموت المحقق خلال جريمة الإبادة الجماعية.
- إصدار (1) ورقة حقائق خاصة بعنوان «سياسة التجويع الإسرائيلية في ظل جريمة الإبادة الجماعية: كيف تتأثر النساء والفتيات في شمال غزة».



2.2.2 النتيجة

تمكين المرأة للمطالبة بحقوقها

ساهم المركز في زيادة تمكين المرأة الفلسطينية من خلال زيادة وعي المجتمع بحقوق المرأة ومفاهيم النوع الاجتماعي من خلال تنفيذ الدورات وورش العمل للفئات المختلفة في المجتمع، وعمل على اطلاع أصحاب القرار على أبرز القضايا التي تهم المرأة وتحقيق المساواة. كما عمل المركز على تعزيز المبادرات النسائية التي تهدف إلى تعزيز قدرات المرأة واستقلالها.

1.2.2.2 المخرج

زاد وعي المجتمع المحلي بحقوق المرأة

قام طاقم المركز بتنفيذ محاضرات توعية لنشر الوعي القانوني بحقوق المرأة في اماكن النزوح والإيواء المنتشرة في محافظة الوسطى ومواصي خانيونس ورفع. شكلت التوعية للنساء والرجال محورا أساسياً لعمل وحدة المرأة، من خلال عقد جلسات توعية خاصة استهدفت النساء والرجال على السواء.

مؤشرات:

- بلغ عدد المشاركات والمشاركين في المحاضرات 8465 شخصاً، بينهم 8252 امرأة وفتاة، 213 رجلاً.
- بلغ عدد ورش العمل التي نفذتها الوحدة في عام 2024، (517) ورشة.
- زادت نسبة وعي المشاركات والمشاركين بنسبة (80%).



عمل طاقم المركز على تنفيذ محاضرات توعية لنشر الوعي القانوني بحقوق المرأة في اماكن النزوح والإيواء

المخرج 1.1.2.2.2

عقد جلسات نقاش مفتوح جماعية وفردية داخل مراكز الإيواء النازحين للنازحات للتركيز على أهمية فهم حقوق الإنسان.

سلط طاقم المركز الضوء على رفع مستوى الوعي حول الخدمات المتاحة والوصول إلى هذه الخدمات. ووفرت هذه الجلسات بيئة آمنة وداعمة للنساء للتعبير عن أفكارهن واهتماماتهن. وإدراكاً لحساسية بعض القضايا، كان فريق الوحدة يعقد أيضاً جلسات سرية فردية مع النساء اللاتي يفضلن النقاشات الخاصة. واستمع الفريق بفعالية إلى تجارب النساء وتحدياتهن وتطلعاتهن للمستقبل.

مؤشرات:

- بلغ عدد النساء المشاركات في الجلسات 1163 امرأة وفتاة و59 رجل.
- بلغ عدد الجلسات التي نفذتها وحدة المرأة 224 جلسة.
- بلغ عدد النساء المحولات من قبل المركز لتلقي خدمات أخرى (3600) امرأة.



محاميو المركز اثناء تنفيذ جلسات توعية في بعض مراكز الايواء.

المخرج 2.1.2.2.2

عقد جلسات مركبة تجمع بين التفريغ النفسي والتوعية بحقوق المرأة

عمل طاقم الوحدة على إنشاء مساحة داعمة للنساء داخل مراكز الإيواء، حيث مكنت هذه المساحات النساء من المشاركة في مناقشات مفتوحة. تمحورت هذه المناقشات حول تبادل التجارب الشخصية، ومعالجة التحديات القانونية، ووضع الاستراتيجيات حول كيفية التعامل مع القضايا المتعلقة بالعنف ضد المرأة.

مؤشرات:

- بلغ عدد المشاركات في الجلسات 1682 امرأة وفتاة.
- بلغ عدد الجلسات التي نفذتها وحدة المرأة 232 جلسة.



عمل طاقم الوحدة على إنشاء مساحة داعمة للنساء داخل مراكز الإيواء، حيث مكنت هذه المساحات النساء من المشاركة في مناقشات مفتوحة. تمحورت هذه المناقشات حول تبادل التجارب الشخصية.

المخرج 2.2.2.2

تعزيز التشبيك على المستوى المحلي، ووجدت النساء منصة لرفع أصواتهن بعد أن زاد وعيهن

عمل المركز على رفع وإعلاء صوت النساء مع التركيز على حقوقهن وتجاربهن ووجهات نظرهن. قامت وحدة المرأة بجمع شهادات عن معاناة النساء وتجاربهن خلال رحلة النزوح والانتهاكات التي تعرضن لها من الاحتلال الإسرائيلي وقامت وحدة المرأة بإنتاج مواد عالية الجودة سلطت الضوء على قصص النساء النازحات. استخدم طاقم الوحدة البيانات المجمعة من خلال أنشطة التفريغ النفسي والنقاش المفتوح لإنتاج محتويات عدة كالشهادات وقصص معاناة النساء.

مؤشرات:

- جمع طاقم المركز 139 شهادة من النساء.
- تم نشر 38 شهادة على الموقع الخاص بالمركز.
- عقد (2) ورشتي عمل مع أصحاب الواجب.
- المشاركة في (7) لقاءات مع الشركاء حول حقوق النساء.
- بلغ عدد الاجتماعات التي شاركت فيها وحدة المرأة (16) اجتماعاً مع اجتماعات المجموعة الفرعية لمناهضة العنف ضد المرأة GBV SUB CLUSTER.



محامية المركز في وحدة المرأة أثناء اخذ افادة من احدي ضحايا الابداء الجماعية

الأولوية الاستراتيجية 3

العمل على زيادة الاحترام لحقوق الإنسان والكرامة والمساواة بين الجنسين والحريات للفلسطينيين

الهدف 1.3

بحلول العام 2024، أسس المركز شبكة قوية من المدافعين عن حقوق الإنسان (50% نساء) في كل أنحاء قطاع غزة، ممن لهم تأثير في تأكيد الحقوق المدنية والسياسية، وممارسة التأثير الديمقراطي، والعمل من أجل المساواة بين الجنسين والكرامة والحرية

النتيجة 1.1.3

زيادة قدرة وفهم المجتمعات المستهدفة والشبكات الشعبية لحقوق الإنسان، وقدرتها على تحديد سبل المشاركة

ساهم المركز في رفع الوعي لدى المجتمع المحلي، وخاصة في أوساط الشباب، بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وانعكاساتها في القانون الوطني. كما عمل المركز على تعزيز دور الشباب من خلال إدماجهم في عمل المركز من خلال تطوير نادي أصدقاء المركز.

مؤشرات:

- حافظ المركز على تواصل مع (50) عضواً من نادي أصدقاء المركز رغم الظروف الصعبة في القطاع.
- ساهم عدد من أصدقاء المركز في عملية رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان من خلال عملهم حيث تطوعوا في وحدتي البحث الميداني والقانونية.
- ساهم عدد من المتطوعين في عقد العديد من الورش التوعوية للنساء والأطفال
- العمل على تنفيذ مبادرات يقودها المجتمع من منظور حقوق إنسان مثلاً: عقد المركز (40) لقاءً مجتمعياً وتدريبياً داخل (6) مراكز إيواء للنازحين في وسط وجنوب قطاع غزة، وقام بتسهيل عمل مجموعات الحماية المشكلة في مراكز الإيواء المستهدفة لتنفيذ (6) مبادرات مجتمعية تستجيب لحقوق النازحين فيها.



جانب من زيارة وفد مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للاطلاع على أنشطة إحدى مجموعات الحماية المجتمعية التي يرعاها المركز في مركز إيواء غرب مدينة خانيونس، نوفمبر 2024.



جانب من تنفيذ مبادرة مجتمعية تشرف عليها إحدى مجموعات الحماية المجتمعية التي يرعاها المركز في مركز إيواء غرب مدينة خانيونس، أكتوبر 2024.



لقاء لانتخاب مجموعة حماية مجتمعية في أحد مراكز الإيواء بمدينة دير البلح، يوليو 2024.



جانب من تنفيذ إحدى مجموعات الحماية المجتمعية التي يرعاها المركز لمبادرة توفير مياه صالحة للنازحين في مركز إيواء بمنطقة الزوايدة وسط قطاع غزة، أكتوبر 2024.

المخرج 1.1.3

ازدادت معرفة/قدرات المجتمعات المستهدفة/المؤسسات القاعدية في مجال حقوق الإنسان

عقد المركز اجتماعات خاصة بالمؤسسات النسوية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في مناطق النزوح والتي تقدم خدمات متعددة القطاعات تشمل الخدمات الاغاثية والخدمات التعليمية والخدمات الصحية والتعليمية والقانونية بالإضافة الى خدمات الايواء والدعم النفسي. كما تم عقد اجتماعات خاصة بالمؤسسات التي تقدم الخدمات القانونية وخدمات الدعم النفسي والتي تعنى بالنساء والأطفال وبرعاية UN WOMEN سواسية وتحت عنوان «أثر توقف التمثيل القضائي وإجراءات أخرى بالحاكم الشرعية على النساء في قطاع غزة».

المؤشرات:

- عقد (7) اجتماعات مع المؤسسات القاعدية.
- تنظيم (5) اجتماعات خاصة بالمؤسسات التي تقدم الخدمات القانونية وخدمات الدعم النفسي.
- شارك في الاجتماعات (22) ممثلاً عن المؤسسات والجمعيات التي تقدم للنازحين والمقيمين في مناطق دير البلح والنصيرات ومواصي خانيونس والفئات التي يتم استهدافها بهذه الخدمات.



عقدت وحدة المرأة في المركز اجتماعاً مع المؤسسات النسوية ومؤسسات المجتمع المدني، ناقش الاجتماع انهيار المنظومة التعليمية في ضوء استمرار حرب الإبادة.

2.1.1.3 المخرج

تم إنتاج منتجات عالية الجودة من المعرفة في الوقت المناسب واستخدامها في المناصرة

استمر المركز في رصد الانتهاكات المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية، وقام بإصدار منتجات عالية الجودة واستخدامها في الضغط والمناصرة لتعزيز الحقوق والحريات العامة. ضمن ذلك، قام المركز بإعداد التقرير السنوي، بشقيه المتعلقين بأوضاع حقوق الإنسان والتقرير الإداري.

المؤشرات:

- تم تنفيذ (13317) نشاطاً تعلق بجمع المعلومات عن الانتهاكات الإسرائيلية المدنية والسياسية، شملت زيارات ميدانية وأخذ إفادات تعبئة استمارات ومقابلات شخصية وتقارير ميدانية وصور، رصدت خلالها (4616) انتهاكاً.
- تم تنفيذ (446) نشاطاً تعلق بجمع المعلومات عن الانتهاكات الفلسطينية للحقوق المدنية والسياسية،

شملت زيارات ميدانية وأخذ إفادات وتعبئة استمارات ومقابلات شخصية وتقارير ميدانية وصور، رصدت خلالها (105) انتهاكاً.

- إصدار (115) بياناً صحفياً تعلق بالانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان.
- إصدار (2) تقريرين تتعلق بالحقوق المدنية والسياسية (تقرير حول استهداف الصحفيين والصحفيات والمؤسسات الصحفية خلال حرب الإبادة على قطاع غزة؛ وتقرير لا مكان آمن: استهداف جيش الاحتلال النازحين والنازحات في مراكز النزوح في قطاع غزة)، وإعداد (1) مسودة نهائية من تقرير حول عام كامل من جربة الإبادة الجماعية. إ
- عداد (12) تقرير يصدر بشكل شهري لتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية في المحافظات الشمالية.
- تم نشر (13) شهادة من قبل الضحايا حول جرائم قوات الاحتلال.



أصدر المركز تقريراً بعنوان "تغيب الشهود على جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي في قطاع غزة"، يتناول استهداف قوات الاحتلال للصحفيين والمؤسسات الصحفية في قطاع غزة.



الباحثة صابرين الطاور خلال أخذ إفادة من إحدى ضحايا الإبادة الجماعية.



الباحث الميداني عماد أبو هوشين خلال توثيق الانتهاكات الاسرائيلية.

الهدف 2.3

بحلول عام 2024 سيكون المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قد ضمن الحماية للحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين، وخاصة الحق في الصحة

النتيجة 1.2.3

يتخذ المجتمع الدولي إجراءات فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعي في غزة.

ساهم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من خلال جمع المعلومات عن انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأرض الفلسطينية المحتلة وخاصة في ظل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وحرب التجويع التي توظفها دولة الاحتلال لتحقيق الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين من خلال إصدار التقارير والبيانات واللقاءات الإعلامية في صدور العديد من القرارات الهامة على المستوى الدولي خلال العام 2024.

المخرج 1.1.2.3

استخدمت المعلومات التي جمعها المركز حول انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الضغط والمناصرة

جمع المركز المعلومات حول الانتهاكات الإسرائيلية والفلسطينية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واستخدمها في الضغط والمناصرة.

المؤشرات:

- تم تنفيذ (10762) نشاطاً تعلق بتوثيق انتهاكات الإسرائيلية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، شملت زيارات ميدانية وأخذ إفادات تعبئة استمارات ومقابلات شخصية وتقارير ميدانية وصور.
- تم تنفيذ (210) نشاطاً تعلق بتوثيق انتهاكات الفلسطينيين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، شملت زيارات ميدانية وأخذ إفادات وتعبئة استمارات ومقابلات شخصية وتقارير ميدانية وصور.



باحث المركز، وليد زقوت، أثناء عمله على توثيق جرائم الاحتلال في غزة.



الباحثة الميدانية في رام الله هنادي برغوثي خلال زيارة ميدانية لتوثيق اعتداءات المستوطنين على ممتلكات المواطنين في مدينة البيرة.

المخرج 2.1.2.3

أصدر المركز منتجات عالية الجودة حول انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتم استخدامها في الضغط والمناصرة

عمل المركز على إصدار منتجات عالية الجودة استناداً إلى المعلومات الميدانية وتم استخدامها في الضغط والمناصرة من أجل فضح جرائم الاحتلال الإسرائيلي بما يشمل إصدار تقارير ونشرات وبيانات صحفية. كما عمل المركز على عقد ورشات عمل ومقابلات إعلامية لمناقشة أوضاع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

المؤشرات:

- بتاريخ 2024/3/25، شارك المركز في إعداد تقرير بعنوان «أصوات من وسط المجاعة شمال قطاع غزة»، والذي صدر عن مؤسسات حقوق الانسان الفلسطينية. تناول التقرير مجموعة من الإفادات التي صرح بها النازحون والنازحات الفارون من المجاعة.
- بتاريخ 2024/6/13، أصدرت الوحدة تقريراً بعنوان «مرضى قطاع غزة ضحايا الإبادة الجماعية»، استعرض

- انتهاكات القوات الإسرائيلية المحتلة التي وضعت جميع المنشآت الصحية من فيها من طواقم طبية ومرضى في دائرة الاستهداف الممنهج دون أي اعتبار للقوانين الدولية والإنسانية.
- بتاريخ 2024/06/30، أصدرت الوحدة تقريراً بعنوان «الإبادة الثقافية»، الذي قدم واستعرض جميع الانتهاكات الإسرائيلية بحق التراث الفلسطيني في قطاع غزة.
 - بتاريخ 2024/08/14، أصدرت الوحدة ورقة حقائق بعنوان «الاحتلال الاسرائيلي يوظف المياه في إطار ممارسته لجريمة الإبادة الجماعية ضد المدنيين في قطاع غزة».
 - إصدار (21) بياناً حول انتهاكات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في فلسطين.
 - إجراء (11) مقابلة إعلامية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في غزة.

الاستراتيجية 4

يقوم المركز بتعزيز قدراته المهنية لزيادة موارده إلى أقصى حد وتحسين عمله بشكل مستمر بما يخدم مصلحة المجتمع بشكل عام

الهدف 1.4

بحلول عام 2024 سيعزز المركز من بناء قدراته المؤسسية في المجالات الرئيسية من أجل الاستقرار بكونه منظمة خاضعة للمساءلة وشفافة ومستدامة ومتجاوبة

النتيجة 1.1.4

طور المركز قدراته في مجالات تطوير الأعمال، وجمع الأموال، والموارد البشرية، والقيادة، والمناصرة

استطاع المركز النهوض بواقعه من خلال تعزيز قدرات طاقمه وزيادة موارده وترشيد مصروفاته. كما عمل المركز على تبني سياسات جديدة والالتزام بسياساته الخاصة بالموارد البشرية وتعزيز وجوده على الفضاء الرقمي.

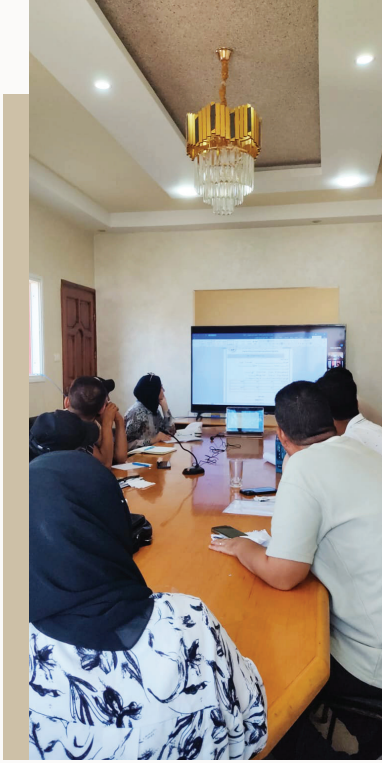
المخرج 1.1.1.4

زادت قدرة ومهارات طاقم المركز

عمل المركز خلال عام 2024 على الرغم من الظروف الصعبة وحالة الطوارئ التي عمل خلالها، على تطوير قدرات ومهارات طاقم المركز من موظفين ومتطوعين في قطاع غزة والضفة الغربية عبر تنفيذ دورات تدريبية متعددة حول موضوعات مختلفة، شملت هذه الموضوعات مهارات التفاوض والمناصرة في نطاق العمل مع الجمهور في الميدان، آليات رصد وتوثيق قضايا التعذيب النفسي والتعذيب والعنف الجنسي والتوثيق الطبي القانوني، الرعاية الذاتية والتعامل مع الضغط النفسي، العنف المبني على النوع الاجتماعي وآليات الحماية، ادارة المشاريع والتحليل المبني على النوع الاجتماعي، كما تم تدريب المتطوعين على سياسات المركز وقنوات الاتصال الخاصة بهم داخل المركز، معايير السلامة والأمان في الميدان بالإضافة الى جلسات الرفاهية والرعاية الذاتية.

المؤشرات:

- تم تنفيذ عدد (21) نشاطا وتدريبيا في إطار رفع كفاءة وتحسين قدرات طاقم المركز بواقع (80) ساعة تدريبية خلال عام 2024.
- شارك في الدورات التدريبية (35) موظفًا من العاملين الأساسيين في المركز، من محامين وباحثين ميدانيين وموظفي مناصرة وعددا من طواقم الدعم الاداري، أي ما يقارب 70% من إجمالي الموظفين، بالإضافة إلى ما يقارب (40) متطوعاً.



تنفيذ عدد من النشاطات والتدريبات في إطار رفع كفاءة وتحسين قدرات طاقم المركز، من محامين وباحثين ميدانيين وموظفي مناصرة وعدة من طواقم الدعم الإداري.

2.1.1.4 المخرج

نظام الرصد والتقييم الفعال والتقارير الدورية والدروس المستفادة

عمل المركز خلال العام 2024 على تعزيز نظام الرصد والتقييم من خلال تبني آليات متابعة أكثر كفاءة ودقة، بما يضمن تحسين تنفيذ المشاريع وتحقيق الأثر المرجو. وقد تم تطوير استراتيجيات الرصد والتقييم من خلال اعتماد نهج تشاركي يشمل جميع المعنيين، مما عزز مستوى الشفافية والمساءلة في تنفيذ الأنشطة.

المؤشرات:

- إعداد تقارير دورية شهرية وربعية تتضمن تحليل البيانات، التقدم المحرز، والتحديات.
- تنظيم اجتماعات دورية لمراجعة الأداء واستخلاص الدروس المستفادة من تنفيذ الأنشطة.
- جمع البيانات الكمية والنوعية من خلال استبيانات، مقابلات، ومجموعات نقاش مركزة.
- تحليل البيانات وإعداد توصيات لتحسين الأداء والاستجابة للتحديات.
- تم عقد عدد (12) جلسات دورية مع فرق العمل لمراجعة نتائج المتابعة والتقييم، وتحليل البيانات، واستخلاص الدروس المستفادة، مما ساهم في تحسين استجابة المشاريع للتحديات وضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

3.1.1.4 المخرج

تعمد كتيبات الادارة والسياسات النهج الحديث التي تتماشى مع المتطلبات الدولية

عمل المركز خلال عام 2024 على تعزيز ورفع جودة وكفاءة معايير الحوكمة في المركز وتطوير السياسات الإدارية باستخدام الأدوات والإجراءات والأساليب الإدارية الحديثة والرشيقة بحيث تتماشى مع العمل في ظل حالة الطوارئ والتحديات المختلفة وذلك من خلال تحديث وتطوير سياسات الموارد البشرية والسياسات المالية.

المؤشرات:

- تمت مراجعة وتحديث دليل سياسات الموارد البشرية عدد (1).
- تم تحديث الوصف الوظيفي لعدد من المواقع الوظيفية عدد (4).
- تم مراجعة وتحديث دليل السياسات المالية عدد (1).
- تم مراجعة وتحديث دليل المشتريات عدد (1).

4.1.1.4 المخرج

تمت الاستجابة الطارئة لضمان عمل المركز في ظل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة

قام المركز على مدار عام 2024 بالعمل على تعزيز صمود وثبات موظفيه ومتطوعيه وأولى ذلك أهمية كبيرة في ظل التحديات والمخاطر والمعوقات اليومية بسبب الحرب على غزة. وقد تمثلت تلك التحديات في الخطر الدائم للتعرض للاستهداف المباشر، والقتل، وصعوبة وخطورة الحركة، والتنقل. وقد فقد المركز خلال عام 2024 زميلتين محاميتين في وحدة حقوق المرأة، علاوة على التحديات المتعلقة بانقطاع الكهرباء والانترنت والاتصالات عن قطاع غزة لفترات طويلة، والتدمير الكبير الذي لحق بمقرات المركز الثلاثة في مدينة غزة ومخيم جباليا وخانيونس وتعرض منازل معظم العاملين والمتطوعين في المركز للتدمير بشكل كلي أو جزئي إضافة إلى نزوح الغالبية العظمى منهم في ظروف إنسانية قاسية.

المؤشرات:

- قام المركز خلال عام 2024 بتعيين متطوعين بأجر عدد (40) في قطاع غزة وفي الضفة الغربية في مختلف التخصصات لاكتساب الخبرة والمعرفة والمساهمة في توثيق الانتهاكات الإسرائيلية منذ بدء العدوان.
- قام المركز خلال عام 2024 بتكليف عدد من موظفي الدعم الإداري عدد (5) بمساعدة طواقم البحث الميداني في الوصول إلى الحالات وتوثيق الانتهاكات.
- قام المركز خلال عام 2024 باستئجار مقر مؤقت في مدينة رفح ومقر مؤقت في مدينة دير البلح وتوفير خط كهرباء بديلة (طاقة شمسية) وخط انترنت فائق السرعة لتسهيل عمل طواقم المركز.
- قام المركز خلال عام 2024 بتوفير شرائح E-Sim لطواقم المركز ليتمكنوا من الوصول إلى الانترنت في مختلف أماكنهم.
- قام المركز خلال عام 2024 بتدشين استبيانات دورية للموظفين عدد (3) للوقوف على حالة ظروفهم المعيشية وأهم التحديات والمخاطر التي يواجهونها وسماع أهم الاقتراحات والأفكار لديهم.

- خصص المركز الفلسطيني خلال عام 2024، مبلغاً شهرياً ثابتاً بدل سكن وغلاء معيشة لجميع موظفيه في قطاع غزة في إطار التزام المركز بتعزيز صمود وثبات موظفيه أمام التحديات والظروف الإنسانية القاهرة مما انعكس بشكل إيجابي كبير على مردودهم في العمل والميدان.
- قام المركز خلال عام 2024 بتنفيذ يومين ترفيهيين لجميع الموظفين والمتطوعين في قطاع غزة تخللهما نشاطات رعاية ذاتية وتفرغ نفسي وأنشطة ترفيهية ورياضية في إطار تعزيز السلامة النفسية للموظفين وتفرغ الضغوط المختلفة.
- قام المركز خلال عام 2024 بالانضمام الى شبكة سند وهي شبكة وطنية تعنى بالحماية من التحرش والاستغلال الجنسي وتعتبر عضوية هذه الشبكة بمثابة خطوة إضافية في إطار تكيف المركز مع المعايير والمفاهيم الدولية للحماية.

5.1.1.4 المخرج

تطور المحتوى الرقمي للمركز وزادت فعاليته

- قام المركز خلال عام 2024 بتحديث وتطوير الموقع الإلكتروني الخاص بالمركز تطويراً شاملاً بأحدث نسخة من البرمجيات وبأعلى مواصفات الأمن والحماية، وتم نقل جميع المحتوى من النسخة القديمة الى النسخة الجديدة.
- قام المركز خلال عام 2024 بالعمل على انشاء عدد من المنصات والروابط لتسهيل عمل المركز خلال فترة الحرب وكان أبرزها انشاء منصة الكترونية للتبليغ عن المعتقلين والمفقودين والمختفين قسرياً خلال الحرب على غزة.